آراء
حول الخليج
العدد 107
مايو - 2016

الملك سلمان يعيد تأسيس العلاقات السعودية-المصرية

سعود الأوطان .. وفاء وعرفان

مرشح الرئاسة ساندرز: الديمقراطية الأمريكية تباع وتشترى..

ملف العدد:

التكامل الخليجي-المغاربي: الواقع والمأمول

- التكامل العربي ليس خيارًا.. بل ضمير الشعب العربي وتوقه للوحدة
- 53 مليار دولار الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي
- ثورات «الربيع» وجهت العلاقات الخليجية المغاربية إلى الشراكة
- ليبيا .. من دولة الخيمة إلى الفوضى وثلاثة أطراف تدير الصراع
- جسر الملك سلمان يحقق 200 مليار ويهيئ دول الخليج لدخول أغادير
- العرقية وإخفاق الدولة الوطنية وراء انتشار الإرهاب المغاربي
- غاب الاتحاد المغاربي وحضرت دوله لدعم القضية الفلسطينية
- الإصلاح المغربي: ربيع عربي سلمي قبل الأوان بدأه الحسن الثاني
- الإخوان سبب فتور علاقات تونس مع دول الخليج والسبسي أعاد دفئها
- فشل إيران في إقناع الجزائر بحلف موازٍ مقابل صفقة «الصحراء»
- اعتذار المغرب عن «القمة»: تغير القناعات وتبدل الاهتمامات وضعف العمل المشترك

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
سالم عبدالله
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
6

من المحيط إلى الخليج .. الواقع والمأمول
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية

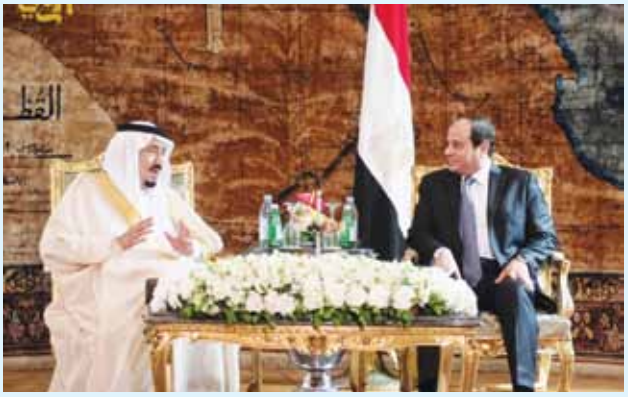

زيارة الملك سلمان: إعادة تأسيس العلاقات السعودية المصرية
8
د. علي الدين هلال

متابعات خليجية

سعود الأوطان فارس الدبلوماسية .. وفاء وعرفان
12

قضية العدد

التكامل ليس خيارًا بل ضمير الشعب العربي وتوقه للوحدة
14
د. طلال صالح بنّان

دراسة العدد

الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي:
شراكة مصالح .. وتكامل الشعوب والدول
20
شريف شعبان مبروك

رأي وتحليل
28

العلاقات السعودية ـ المغربية نموذجًا
الشراكة المغاربية ـ الخليجية: تكامل لمواجهة المخاطر الأمنية
د.فؤاد فرحاوي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. نواف المطيري 34

د. إبراهيم العثيمين 38

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 43

د. محمد مجاهد الزيات 47

نعيمة عكوش 50

د. أحمد ميزاب 55

اللواء محمد إبراهيم 62

د. إكرام عدنني 65

العميد(م) المختار بن نصر 70

د. مصطفى صايم 79

د. أحمد سليم البرصان 83

محمود حمدي أبو القاسم 85

عبد الرزاق بن علي 90

علياء علي إبراهيم 94

تقارير دولية

(آراء حول الخليج) تتابع الانتخابات الأمريكية 2016 (4)

ترامب وكلينتون في مقدمة السباق.. والحسم خلال شهرين 100

د. أمل مدللي

إصدارات

105

ممرات غير آمنة

وقفة

106

التكامل من أجل الشعوب

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) هو العدد رقم ١٠٧ من سلسلة أعداد هذه المجلة، ويصدر مطلع مايو ٢٠١٦م، ويناقش في الملف الرئيسي واحدة من الموضوعات الهامة والتي تزداد أهميتها من تزايد التحديات التي تواجه المنطقة العربية برمتها، في ظل تحولات السياسات والعلاقات الدولية، لذلك جاء هذا العدد ليطرح ملف (التكامل الخليجي ـ المغاربي: الواقع والمأمول) وتناول رؤية أبناء دول مجلس التعاون الخليجي وأبناء دول الاتحاد المغاربي حول واقع التعاون بين الكتلتين وما يمكن أن يكون عليه هذا التعاون في المستقبل، وحدود ترفيعه إلى تكامل أو الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين على ضوء الإمكانيات المتاحة وعمق العلاقات التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية وغيرها، وأيضًا مناقشة التحديات المحيطة بالمنطقة العربية ومنطقة الخليج ومنطقة المغرب العربي الكبير على وجه التحديد وكيفية مواجهة هذه التحديات.

تناولت دراسات ومقالات العدد الظروف الداخلية في دول الكتلتين وتأثيرها على العلاقات الخارجية والتعاون المشترك، وتوضيح القواسم المشتركة ونقاط التلاقي وكيفية تفعيلها والبناء عليها، وبحث المناطق التي تتطلب التوضيح والبحث للتقريب، بما يحقق علاقات أوثق بين دول المجموعتين، أو التعاون والتكامل الجماعي بما يفضي في النهاية إلى تحقيق التكامل بين الطرفين ويعزز التكامل العربي برمته.

أكد الملف على تزايد التعاون الاقتصادي والاستثمارات المشتركة، خاصة الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي، وكذلك التوافق السياسي حول العديد من القضايا الإقليمية، وحتى التباين في حال وجوده تجاه بعض الملفات الإقليمية لا يكون حول الثوابت وجوهر العلاقات بين الطرفين أو الدول في المجموعتين، بل قد يكون في إطار التكامل وليس التباعد.

يوجد تعاون عسكري وأمني بين الجانبين لمواجهة الخطر المشترك وهو الإرهاب الذي يواجه الكتلتين بشكل مباشر من جانب جماعات إرهابية تتفق في الأهداف والمخاطر والنهج وحتى المسميات ما يستدعي توثيق التعاون الخليجي ـ المغاربي.

دول الاتحاد المغاربي تعد امتدادًا استراتيجيًا، ومنفذًا هامًا إلى العمق الإفريقي (دول جنوب الصحراء) وكذلك إلى دول الاتحاد الأوروبي، في المقابل تعد دول مجلس التعاون الخليجي العمق الاستراتيجي لدول المغرب العربي، وكل من الطرفين يرغب في تطوير العلاقات إلى حد الشراكة الاستراتيجية مع كافة دول الكتلتين، وهناك رغبة في تنقية الأجواء السياسية تمهيدًا بالدفع إلى العلاقات إلى آفاق أرحب و أوسع.

محاور العدد المقبل

«التعاون العربي ـ الخليجي: حدوده وتأثيره»

ويتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل المحاور الآتية:

- تقييم العمل العربي المشترك: النجاحات والإخفاقات.
- العرب ودعم القضايا الخليجية: حروب الخليج نموذجًا.
- التأثير الدولي والإقليمي على العلاقات العربية ـ الخليجية.
- ميثاق جامعة الدول العربية: رؤية مستقبلية للإصلاح.
- القوة العسكرية العربية ـ الخليجية: التأثير والحلول.
- مستقبل المنطقة العربية بعد موجة ثورات الربيع العربي.
- الأزمات الإقليمية وتأثيرها على العمل العربي المشترك.
- التكامل العربي في مواجهة الإرهاب والتحولات السياسية الإقليمية والدولية.
- الشراكة الاستراتيجية العربية ـ الخليجية: المحفزات والمعضلات.
- الحضور الروسي والأفول الأمريكي: تأثيره وتداعياته.
- تنقية الأجواء العربية: قرار عربي أم خارجي.
- مرحلة ما بعد النفط .. توطين الصناعات واقتصاد المعرفة .. السوق العربية المشتركة.

من المحيط إلى الخليج.. الواقع والمأمول

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

إذا كان التكامل العربي والإسلامي شغل حيزًا كبيرًا من تفكير صناع القرار والنخب من أبناء هذه الدول منذ فترة طويلة بدأت منذ الربع الأول من القرن العشرين أي منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، ثم تبلورت هذه الرؤى أكثر بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت الدول العربية إلى بلورة العمل العربي المشترك فظهرت إلى حيز الوجود جامعة الدول العربية في منتصف أربعينيات القرن العشرين، ثم زادت رغبة الدول والشعوب في التكامل مطلع الخمسينيات الميلادية مع بداية انقشاع الاستعمار الأوروبي وتحرر العديد من الشعوب العربية، ثم توالت مسيرة العمل العربي المشترك بين مد وجزر، وبين نجاح وإخفاق خلال السنوات السبعين الماضية التي شهدت الكثير من الحروب والأزمات، وبدرجة أقل من التكامل والتلاحم.

مع عدم إغفال حقيقة تنامي العلاقات الخليجية ـ المغاربية وتطورها في كافة المجالات ولاسيما في شقها الاقتصادي وكذلك السياسي والعسكري خلال السنوات الأخيرة، لكن التحديات الإقليمية والدولية الجديدة التي طرأت على المنطقة العربية بصفة عامة منذ أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي وما تبعها من محاولات ومخططات لخلخلة الأمن الإقليمي جراء التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العربي، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تعصف باقتصادات العالم، مقابل ظهور تكتلات إقليمية ودولية كبرى أثبتت تفوقًا واضحًا وزاد حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات، كل ذلك وغيره يحفز على أهمية التكامل الخليجي العربي، والخليجي المغربي حيث نحن بصدد التركيز على التكامل المغربي في هذه المقال، انطلاقًا من أسباب كثيرة مهمة وتمثل مرتكزات ودعائم لهذا التكامل نظرًا لكثير من الدواعي والأهداف.

ورغم الاتفاقيات واللجان المشكلة بين الجانبين، ورغم الفرص المتاحة والممكنة، مازال حجم التبادل التجاري بين الجانبين (الخليجي والمغاربي) دون الطموح، وأيضًا مازالت فرص استغلال المزايا النسبية للجانبين أقل من الاستفادة

مـن المتـاح والمتوفر سواء علـى المستوى الاقتصـادي أو الأمني والعسكـري، رغم أن التحديات المحيطـة بالجانبين تكاد تكون متطابقـة ومشتركـة، سـواء في مواجهة خطر الإرهـاب العابر للحـدود ولا سيمـا تنظيم داعش الإرهابـي، أو تنظيم القاعدة الـذي يغير أسمـه في المنطقتـين ولا يغـير أهدافـه ومشروعه التخريبي ورغبته التدميرية، وغير ذلك من التنظيمات العابرة للحـدود والتي تتوسع في الفراغ الأمني وضعف قبضة الدولة في العديـد من الـدول العربية التـي تعرضت إلى موجـة الثورات الأخـيرة كما هو الحـال في ليبيـا، وسوريا، والعـراق، واليمن وغيرها من الأقطـار العربية التي نمت فيها جماعات الإسلام السياسي والتي تسعى إلى الوصول إلى السلطة بالعنف المسلح.

ورغـم الانفتـاح الإعلامـي والثقـافي وتدفـق المعلومـات وانسيابهـا، إلا أن تأثير القـوى الناعمة بين الجانبين الخليجي والمغاربـي على التكامل غير مؤثـر بالشكل الكافي ودون مستوى التأثـير المطلـوب، ومازالـت هناك مسافـة ثقافيـة وإعلامية موجـودة، ولم يتم توظيف وسائل الاتصال الحديثة في التقارب وتوضيـح حقيقـة الواقـع المعـرفي والثقـافي ومواطـن التلاقي بـين الجانبين، ومن ثـم توضيح مواقف الـدول والشعوب تجاه القضايا المشتركة لأسباب تعود للطرفين، فدول مجلس التعاون الخليجـي قد تكون انكفأت على قضاياها الملحة ومنها ما تمثله الجماعات الإرهابية من خطـر مباشر، ودور إيران في زعزعة الأمـن الخليجي،و محاولاتهـا المستمرة لنشـر الفتن الطائفية والعقائديـة لتصديـر مـا تسميه بـ (الثورة) والتـي تستهدف دول مجلـس التعـاون الخليجي مباشـرة وبقية الـدول العربية بـدون استثنـاء، إضافـة إلى الأوضـاع المضطربـة في اليمـن وسوريـا والعـراق، فيما تبـدو دول الاتحاد المغاربـي أكثر قربًا مـن الناحية الجغرافية والثقافية بدول الاتحاد الأوربي والدول الإفريقية جنوب الصحراء، إضافة إلى قضاياها الاقتصادية، ومواجهتها للإرهاب المتنامي في شمال إفريقيا، وغير ذلك من الظروف أو المشكلات الإقليمية.

دول مجلـس التعـاون الخليجي من جهتها، تـولي استقرار الـدول العربيـة المغاربيـة اهتمامًا كبـيرًا، وتتبنـى دعم الأمن الإقليمـي لهذه الـدول الشقيقة، وتدعـو إلى الحل السياسي في ليبيا لصـد موجات الإرهاب التي تجتاح هـذه الدولة المغاربية العربيـة، من أجل تعافيها وحفظ وحدة أراضيها وعودتها دولة فاعلـة في منظومة العمل العربـي المشترك، كمـا تؤيد التحول السياسـي السلمي في تونس وترفض المحـاولات الإرهابية التي تريد جر تونـس إلى مواجهة مع الإرهاب علـى حساب التنمية والاستقـرار، وهـذا النهج تنتهجـه دول مجلس التعـاون تجاه الشقيقات الجزائر والمغرب وموريتانيا، لأن دول الخليج العربية لا تمتلـك طموحات إقليمية أو مطامـع في دول المغرب العربي، وفي مساعيهـا تنطلق مـن الإيمان وتؤمن بـأن الأمن العربي لا يتجزأ ولا ينفصل، و بالدرجة نفسها تؤمن دول مجلس التعاون أن المصير العربي واحد من المحيط إلى الخليج، خاصة في ظل موجة الهجـوم الإقليمي علـى الدول العربية ومحـاولات النيل من دولهـا وتهميشهـا وتقزيمها وتقسيمهـا لتمرير مخططات واضحة ومعروفة لصانع القرار في كافة الدول العربية.

دول مجلـس التعـاون تنظر إلى دول المغـرب العربي نظرة واحـدة بنفـس الدرجـة مـن الأهميـة والمسـاواة في التآخـي باعتبارهم جناح الأمة العربية في قارة إفريقيا ومفتاح التعامل مـع القـارة السمـراء، ويقابل ذلـك نظرة وتعامـل مماثل من الدول المغاربية تجاه الأشقاء في دول مجلس التعاون.

ونعتقد أنه جاء وقت تفعيل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجـي ودول الاتحاد المغربـي، على أن يعتمد هـذا التكامل علـى تعظيـم المصالـح المشتركـة ذات المـردود الإيجابي على الشعـوب والاستفادة مـن المقومات ومصادر القـوة المتمثلة في الموقع الجغـرافي والموارد الطبيعية والسواحل الطويلة والتحكم في الممـرات المائية الدولية الهامـة، والسوق الاستهلاكية وتنوع الإنتـاج والقـوة البشريـة والعسكريـة، وغيرهـا لمواجهة تمدد التنظيمات الإرهابيـة، وتحقيق تنمية مستدامة وأن يكون ذلك عـبر تطوير آليات اللجـان المشتركة أو استحـداث المزيد منها حتـى يتمكن الطرفان مـن الوصول إلى مرحلـة التكامل الذي ينعكـس بالإيجـاب على تعضيد العمل العربـي المشترك، وملء الفـراغ الـذي يضرب العديـد من الدول العربيـة، ثم تحصين المنطقـة العربية برمتها من المخططات الإقليمية والدولية التي توجه سهامها ضد دول المنطقة.

ولتحقيـق ذلك لابـد أن تتوفـر الإرادة للمضـي قدمًا نحو تكامـل حقيقـي يقوم علـى أسس راسخـة واضحـة الأهداف، لتحقيـق نتائـج لصالح شعوب هـذه الدول، والمهـم في الموقف الخليجـي هو صيانـة الأمن القومـي العربي بغض النظر عن الانتماء الجغرافي لأي دولة عربية. ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

ثلاثة عناصر مهمة في تحليل بيئة الزيارة

زيارة الملك سلمان: إعادة تأسيس العلاقات السعودية المصرية

من الصعوبة بمكان أن تكتب تحليلاً عن الأحداث الجارية في مجلة شهرية، خاصة عندما يكون هذا الحدث محل اهتمام ومتابعة بالغين من جانب أدوات الإعلام اليومية والأسبوعية وكذلك المواقع الإخبارية. لذلك، فإن على الكاتب أن يتجاوز سرد وقائع الحدث وتفصيلاته، وأن يركز على أبعاده التحليلية وما يرمز إليه من معانٍ.

د. علي الدين هلال *

وهذا هو الحال عند الكتابة عن زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى مصر خلال الفترة من ٧-١١ إبريل ٢٠١٦م، فقد أمعنت أدوات الإعلام في تغطية تفاصيلها بما لم يعد هناك مجال للاستزادة. وعندما ننظر إلى هذه الزيارة من منظور تطور العلاقات المصرية السعودية، يمكن وصفها بأنها «زيارة تأسيسية» بمعنى أنها أعادت تأسيس العلاقات بين البلدين، ووضعت القواعد اللازمة لتوطيدها، وإقامة الأسس القانونية والأطر المؤسسية لها.

وتجدر المقارنة في هذا المجال بين هذه الزيارة والزيارة التي قام بها الملك عبد العزيز آل سعود إلى مصر خلال الفترة ١٠ -٢١ يناير ١٩٤٦م، والتي وضعت أسس العلاقات بين البلدين، والتي حرص الملك سلمان على الإشارة إليها في مستهل كلمته في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي باعتبارها «الزيارة الخارجية الوحيدة التي قام بها (الملك عبد العزيز) طيلة فترة توليه الحكم، مما أكد الأهمية الكبيرة التي كان يوليها – رحمه الله لهذه العلاقة الفريدة والمتميزة».

ومن مراجعة برنامج هذه الزيارة وتغطية الصحافة المصرية لها، فإنها شهدت ترحيبًا حكوميًا وزخمًا شعبيًا واهتمامًا سياسيًا لا يقل عن ذلك الذي اتسمت به زيارة الملك سلمان، فتجملت القاهرة في أبهى زينة وأضيئت الشوارع بالأنوار وعُلقت رايات الترحيب، وبثت الإذاعة المصرية فترات مطولة عن دور الضيف في توحيد شبه الجزيرة العربية، وعن العلاقات المصرية السعودية، ونشرت الصحف العديد من المقالات في هذا المقام عن «صقر الجزيرة»، وأشير إلى ما كتبه عبد الرحمن عزام – أول أمين عام لجامعة الدول العربية – من أن «مصر تستقبل رجلاً تمر الحقب ولا يرى الناس مثيله». وبمناسبة الزيارة، أطلقت الحكومة المصرية اسم الملك عبد العزيز على شارع النيل في المنطقة ما بين كوبري عباس في المنيل إلى كوبري جامعة القاهرة حاليًا، ومازال الشارع يحمل اسمه. جاءت زيارة الملك عبد العزيز ردًا على زيارة الملك فاروق للسعودية في يناير ١٩٤٥م، والتي وجه فيها دعوة رسمية إلى الملك السعودي لزيارة مصر.

بدأت الزيارة بوصول العاهل السعودي على متن اليخت الملكي المصري (المحروسة) إلى ميناء السويس حيث كان في استقباله الملك فاروق وأعضاء الوزارة وجمهور غفير من المصريين. وتضمن البرنامج: زيارة قصر عابدين، ومقر مجلس الوزراء، ومقر مجلس النواب، ومبنى جامعة الدول العربية، وجامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليًا) حيث أقيم له احتفال كبير في قاعة الاحتفالات الكبرى، وأدى صلاة الجمعة في جامع الأزهر الشريف.

وإلى جانب ذلك قام الملك عبد العزيز بزيارة منطقة القناطر الخيرية، ومصانع شركة مصر للغزل والنسيج في مدينة المحلة الكبرى، والمزارع الملكية في منطقة أنشاص، وتفقد معالم مدينة الإسكندرية. وحرص الملك على الالتقاء بممثلي عديد من فئات المجتمع المصري، فقابل نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة، وعددًا من الكتاب والقيادات السياسية والاجتماعية المصرية.

وتعبيرًا عن احتفائه الرسمي والشخصي بالضيف الكبير، رافق الملك فاروق الملك السعودي في أغلب تحركاته، وقام بإهداء

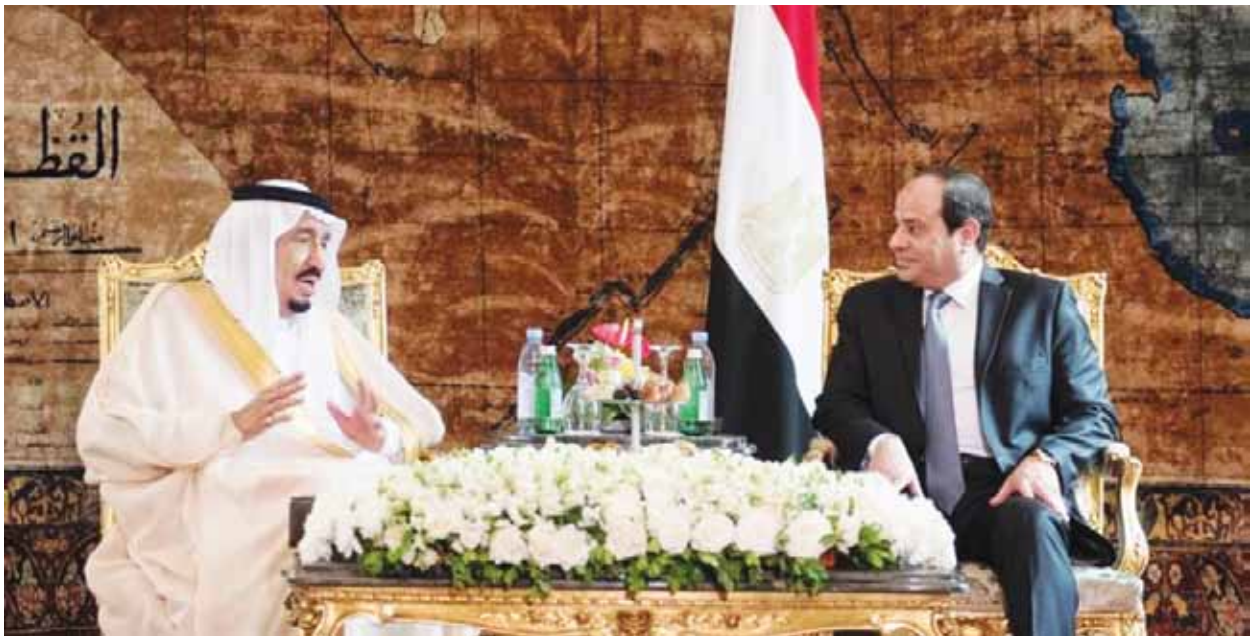

جميع أنجاله المرافقـين له الوشاح الأكبر من نيشان النيل، وذلك بصفـة استثنائية حيث نص القانون المنظم لمنح هذا الوشاح على أن لا يقل سن حامله عن ٢١ سنة.

ويلحـظ الإنسان عددًا من عناصـر التشابه بين برنامج زيارة الملـك عبد العزيـز في ١٩٤٦م، وزيارة نجله الملـك سلمان في عام ٢٠١٦م، فقـد زار الرجـلان نفس الأماكـن مثل مجلس النواب وجامعة القاهرة والأزهـر الشريف. وحرص كلاهما على الالتقاء بفئـات مختلفة من المصريين. لذا يجوز القول بأن الزيارتين كانتا للدولـة والمجتمـع: الدولة المصريـة ممثلة في رئيسهـا، وحكومتها ومجلسها التشريعي، والمجتمع المصري ممثلاً في أزهره الشريف، ومؤسساته التعليمية والطبية والاقتصادية.

بيئة الزيارة:

تكتسب أي زيارة أهميتها من البيئة التي تحدث فيها، والسياق التاريخـي لها. ويمكن الإشارة إلى ثلاثـة عناصر مهمة في تحليل بيئة زيارة الملك سلمان لمصر.

أولها، سمـات البيئة الإقليمية والتي تشهد بدء عملية التوصل لحلـول تفاوضيـة لأهـم أزمات المنطقـة، وخلافًا لعـدد كبير من التحليـلات وأوراق السياسـات التـي صدرت عـن مراكز البحوث والتـي ركزت علـى ازديـاد الأخطار والتهديـدات الأمنيـة لكيان الدولـة الوطنية العربية، وتصاعد أنشطـة التنظيمات الإرهابية، فـإن ذلك في تقديري يمثل قراءة غير دقيقة للوضع الراهن، وإذا كان هـذا القـول يصـح في عامـي ٢٠١٤ أو ٢٠١٥م، فإنه لا ينبغي تكـراره في عام ٢٠١٦م، يدل على ذلك بدء مفاوضات البحث عن تسويـة سلمية للأزمة السورية في جنيـف في مارس ٢٠١٦م، وبدء عمليـة مماثلة بشأن الأزمة اليمنيـة في الكويت في إبريل ٢٠١٦م، وتشكيـل حكومـة الوفـاق الوطنـي في ليبيـا وحصولهـا على ثقة البرلمان ودعـم الأمم المتحدة وعدد من القوة الكبرى لها. وترافق مـع ذلك، الانتصـارات التي حققها الجيش العراقي ضد تنظيم داعش، وانسحاب هذا التنظيم من جزء من الأراضي التي احتلها في سوريا والعراق.

وهكذا فإن المهمة الرئيسية على المستوى الإقليمي هي تجميع عناصـر القـوى العربية-وعلـى رأسهـا المتوفـرة لـدى السعودية ومصـر -وتوظيفهـا لاستكمـال المفاوضـات بهـدف الوصول الى تسويـات سلمية في هذه الدول والاستعـداد لبدء إعمارها، ولدعم كيان الدول العربية الأخرى.

وثاني هذه العناصـر، الإدراك المتزايد لدى النخبة السياسية في الدولتين بضرورة بناء القدرات الذاتية لهما، وأنه من الخطورة بمكان الاعتماد أو الركون على التعهدات الأمريكية بحماية منطقة الخليج. ويمكن رصد التباعد في التوجهات الاستراتيجية السعودية عن نظيرتهـا الأمريكية بشأن دور إيران في المنطقة. فبينما تنظر الرياض ومعها أغلب الدول العربية بقدر كبير من الشك والتوجس إزاء التدخـلات الإيرانية في الشـؤون الخليجية والعربية، وقيامها بمـد وتزويد بعض التنظيمـات كالحوثيين وحـزب الله بالسلاح والتدريب العسكري، وذلك باستخدام خطاب طائفي تفتيتي، فإن الولايـات المتحدة – من منظورها العالمي -تعطي الأولوية لاحتواء

إيران، رغم إقرارها بجوانب الخطر الذي تمثله للمنطقة. ولم يكن من شأن مشاركة الرئيس باراك أوباما في اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية إبريل ما غيّر من هذا التصور الاستراتيجي الأمريكي.

أضف إلى العامل المتعلق بإيران، ما يتردد بكثرة عن تراجع أهمية المنطقة العربية والشرق الأوسط في سلم الأولويات الأمريكية، وازدياد اهتمامها بالقارة الآسيوية باعتبارها القوة البازغة في الاقتصاد الدولي، وباعتبار الأخطار المتمثلة في نمو القدرات العسكرية الصينية وخلافات الصين حول ملكية عدد من الجزر مع اليابان، وكذلك الأخطار التي تمثلها كوريا الشمالية لأمن المنطقة ولكوريا الجنوبية.

وإلى جانب هذا وذاك، فقد كشف المقال الطويل الذي نشرته مجلة أتلانتيك Atlantic الشهرية تحت عنوان "مذهب أوباما"، والذي شرح فيه رؤية أوباما لعدد من الزعماء العرب، والتي اتسمت بالسلبية، ووصفه الدول الخليجية بأنهم ينضمون ضمن فئة "الركاب بالمجان" تعبيرًا منه عن رأيه بأن هذه الدول لا تشارك في تحمل تبعات ومسؤوليات الحرب ضد الإرهاب بشكل كاف.

أضف إلى كل ما تقدم ازدياد إدراك البلدين بخطورة التطرف والإرهاب، وأهمية التعاون المشترك لمواجهتهما، وعبّر الملك سلمان عن ذلك بقوله إن المهمة الرئيسية "تتمثل في مكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب الذي تؤكد الشواهد أن عالمنا العربي والإسلامي هو أكبر المتضررين منه. وقد أدركت المملكة العربية السعودية ضرورة توحيد الرؤى والمواقف لإيجاد حلول عملية لهذه الظاهرة".

ومن الأرجح أن هذا الإدراك كان مبعث اقتراح الرئيس السيسي بتكوين القوة العربية المشتركة في مؤتمر القمة الذي انعقد في مارس ٢٠١٥م، بمدينة شرم الشيخ، وهو نفسه مبعث مبادرة السعودية لإنشاء التحالف الإسلامي، والذي كانت أبرز إفصاحاته حتى الآن مناورة "رعد الشمال" التي شاركت فيها فرق عسكرية من عشرين دولة، والتي كانت أكبر مناورات عسكرية من حيث العتاد وقوة النيران في تاريخ الشرق الأوسط. وحرص أغلب رؤساء الدول المشاركة في هذه المناورة على حضور اليوم الأخير لها، وذلك تعبيرًا عن الإرادة المشتركة لهم.

وثالث هذه العناصر، اللغط الإعلامي بشأن العلاقات المصرية ــ السعودية، وأنها تشهد مختلف صنوف التوتر والاختلاف بين القاهرة والرياض بشأن عدد من الملفات الإقليمية، وكتب عدد من المصريين والسعوديين الذين زعموا معرفتهم بدخائل الأمور وبما يدور في كواليس صنع القرار عن هذه الاختلافات. ورغم تأكيد المسؤولين السعوديين والمصريين على عدم صحة ذلك، وأن التباينات في وجهات النظر بين البلدين تتعلق بالتفصيلات وأساليب العمل وليس في المبادئ والأسس، فإن هذه الكتابات قد استمرت. كما أن زيارة ولي ولي عهد المملكة الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة في يوليو ٢٠١٥م، وإصدار إعلان القاهرة، وانتظام اجتماعات مجلس التنسيق المصري السعودي لم توقف هذه الأحاديث.

وكان من شأن مجمل التطورات العالمية والإقليمية ازدياد اليقين لدى مصر والسعودية بأن علاقات الشراكة الاستراتيجية بينهما ضرورية لتحقيق أمن المنطقة العربية واستقرارها، وأن البلدين يمثلان بحق «جناحي الأمة العربية» بتعبير الرئيس المصري.

إدراك نخب البلدين أهمية القدرات الذاتية وخطورة الركون إلى أمريكا

والخلاصة، فإن البلدين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وأن العلاقة بينهما هي علاقة استراتيجية تتجاوز الاعتبارات التكتيكية والمواقف المؤقتة والطارئة. وعبّر عن هذا المعنى الملك سلمان بقوله نحن «بلدانا شقيقان ومتلاصقان في كافة المستويات، فأنتم شاركتمونا في تحقيق الأمن والاستقرار والبناء في المملكة، ونسعد باستضافتكم .. نرى فرصة تاريخية للتعاون بين البلدين». ووصف البلدين بأنهما يمثلان « حصنًا منيعًا لأمتنا العربية والإسلامية».

أبعاد الزيارة:

كشفت زيارة الملك سلمان لمصر التي تعتبر أول زيارة له كعاهل للسعودية عن عمق العلاقات بين البلدين، وعن مكانة مصر لديه شخصيًا، فهي البلد التي تطوع للقتال دفاعًا عنها في عام ١٩٥٦م، إبان العدوان الثلاثي على مصر، وحرص الرئيس المصري والعاهل السعودي على إبراز إيمانهما بقيمة دور التعاون بين بلديهما في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وكان من شأن ذلك أن نسفت الزيارة كل اللغط والتخرصات التي كانت مثارة من قبل.

أوضحت الزيارة، ومما تحقق فيها وأسفرت عنه من اتفاقيات وتفاهمات عن تعدد أبعاد وجوانب العلاقات بين البلدين:

اقتصاديًا: تم التوقيع على عدد ١٧ اتفاقية ومذكرة تفاهم تضمنت استثمارات سعودية بمقدار ٢٥ مليار دولار، وذلك إضافة إلى الحجم الحالي ومقداره ٣٠ مليار دولار مما يجعل المملكة الدولة الأولى في حجم الاستثمار في مصر، وانشاء صندوق استثمار مصري سعودي مشترك يتم تمويله بالمناصفة بين البلدين، ودعم برنامج طموح للتنمية في شمال سيناء باعتبار

المهمة الإقليمية الرئيسية: تجميع عناصر القوى وتوظيفها للوصول إلى تسويات في دول عربية ودعم كيان دول أخرى

التنمية هي السياج الواقي ضد التطرف والإرهاب، وإنشاء جامعة الملك سلمان، وقرار إنشاء الجسر البري بين البلدين والذي يفتح الباب أمام آفاق كبيرة في مجال نقل الأفراد والبضائع خاصة أن المشروع يتضمن إنشاء خط سكة حديدية على الكوبري، ومشروعات أخرى في مجال البنية التحتية والإسكان كمشروع كهرباء غرب القاهرة.

وتمثل تقييم العاهل السعودي لحصاد الزيارة من الناحية الاقتصادية في أنها « فرصة تاريخية لتحقيق قفزات اقتصادية هائلة من خلال التعاون بينهما... وقد شهدنا خلال اليومين الماضيين توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية والعقود الاستثمارية، كما اتفقنا على إنشاء جسر بري يربط بين بلدينا الشقيقين، وسيربط من خلالهما بين قارتي آسيا وأفريقيا، ليكون بوابة لأفريقيا، وسيسهم في رفع التبادل التجاري بين القارات ويدعم صادرات البلدين إلى العالم ويعزز الحركة الاقتصادية داخل مصر، فضلاً عن أن هذا الجسر يعد معبرًا للمسافرين من حجاج ومعتمرين وسياح وسيتيح فرص عمل لأبناء المنطقة». وأضاف الملك سلمان «وقد كان من ثمرات الجسر الأولى ما تم الاتفاق عليه بالأمس للعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة في شمال سيناء وهذا سيساعد في توفير فرص عمل وتنمية المنطقة اقتصاديًا كما سيعزز الصادرات إلى دول العالم وسنصبح أقوى باستثمار الفرص التي ستنعكس بعائد ضخم على مواطنينا وعلى الأجيال القادمة».

وتعليميًا: تم وضع حجر الأساس لمدينة البعوث الإسلامية الجديدة التابعة لجامعة الأزهر والتي تستضيف عشرات الالاف من طلاب الدول الإسلامية الذين يدرسون في الأزهر، وكذلك دعم مشروع تطوير مستشفى القصر العيني التابعة لكلية الطب بجامعة القاهرة التي تعتبر أقدم المستشفيات الجامعية التعليمية في مصر، والتي تقدم خدماتها الطبية بالمجان لعموم المصريين.

وسياسيًا: تم توقيع اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين البلدين في خليج العقبة والتي بموجبها تم إعلان أن جزيرتي تيران وصنافير تدخلان ضمن المياه الإقليمية السعودية، وذلك وفقًا للقواعد التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢م. كما بعث الملك سلمان برسالة قوية باستقباله قداسة البابا تواضروس بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وكان بذلك أول ملك سعودي يقوم بمثل هذا اللقاء.

وعلى المستوى السياسي أيضاً أورد الملك سلمان في خطابه أمام مجلس النواب دعمه لفكرة القوة العربية المشتركة، وعبّر عن أمله في أن «تكلل بالنجاح الجهود المبذولة» لإنشائها، واعتبرها مع التحالف الإسلامي أداة هامة في مقاومة الإرهاب وأنشطته. وفي السياق نفسه، عبّر البلدان عن اتفاقهما بشأن حل الأزمة السورية بحيث يكون الحل في إطار وحدة الدولة وعدم القبول بتقسيمها أو تفككها.

وجاء تقييم الرئيس المصري للعلاقات بين مصر والسعودية مطابقًا لوجهة النظر السعودية، وعبّر عن ذلك بقوله « ثقتي كاملة في أن التنسيق المشترك بين مصر والسعودية يمثل نقطة انطلاق حقيقية لمعالجة العديد من أزمات المنطقة على نحو ما نشهده في القضية الفلسطينية واليمن وليبيا وسوريا وغيرها من الأزمات .. ورغم ما تعانيه بعض دول المنطقة من صعوبات نتيجة احتدام الصراعات، فإن زيارة جلالتكم تدفعني إلى التفاؤل بأن نُعيد معًا الاعتبار لمفهوم الدولة الوطنية الجامعة للوقوف في مواجهة الإرهاب والتطرف اللذين يقوضان الاستقرار ويُمثلان خطرًا على مستقبل الإنسانية بأسره».

ويستطيع المحلل أن يقدم أمثلة كثيرة عما كشفت عنه هذه الزيارة من عمق الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين على المستوى الرسمي، ورسوخ التلاحم الإنساني على المستوى الشعبي الأمر الذي أدى بالسيد أحمد القطان سفير المملكة لدى القاهرة إلى وصف ما تم إنجازه في هذه الزيارة بأنه نقل العلاقة بين البلدين إلى مستوى «التحالف». والحقيقة أن السفير القطان لم يبتدع تعبير التحالف من عنده، بل أشار إليه الملك سلمان نفسه عند حديثه عن العلاقات بين مصر والسعودية بوصفها «انطلاقة مباركة لعالمنا العربي والإسلامي لتحقيق توازن بعد سنوات من الاختلال، وانتهاجًا للعمل الجماعي والاستراتيجي بدلاً من التشتت. وقد أثبتت التجارب أن العمل ضمن تحالف مشترك يجعلنا أقوى، ويضمن تنسيق الجهود من خلال آليات عمل واضحة».

ويبقى أن تقوم المؤسسات التنفيذية في البلدين بترجمة هذه الإرادة السياسية للزعيمين إلى حقائق ملموسة في الواقع. ●

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

برعاية الملك سلمان ومشاركة عربية متميزة

سعود الأوطان فارس الدبلوماسية.. وفاء وعرفان

الرياض. آراء حول الخليج

رعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مؤتمر (سعود الأوطان) الذي نظمه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض خلال الفترة ٢٤/٢٦ أبريل الماضي، بمشاركة سعودية وعربية واسعة حول صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. يرحمه الله. واشتملت جلساته على تقديم مشاركات من المشاركين حول جهود سمو الأمير سعود الفيصل وما قدم لدينه ووطنه ومليكه وللأمة العربية والإسلامية، وتناولت الجلسات الرئيسية للمؤتمر المحاور الآتية:

ـ سعود الفيصل: مسيرة علمية ومهنية وتضمن (سعود الفيصل ومسيرة التنمية. سعود الفيصل وزيرًا للخارجية. الرؤية الاقتصادية).

ـ الجهود الدبلوماسية لسعود الفيصل وتضمن (جهود المملكة في إحلال السلام في لبنان خلال الحرب الأهلية. تحرير الكويت. جهود المملكة في ترسيخ الأمن الإقليمي. تمكين المرأة في السياسة الخارجية السعودية)

ـ محاضرة عن الأمير سعود الفيصل الغائب الحاضر.

ـ ذكرياتي مع سعود الفيصل.

ـ الرؤية السياسية عند سعود الفيصل (مسيرة مجلس التعاون. جامعة الدول العربية. تعاون وتكاتف الأمة الإسلامية. مكافحة التطرف والإرهاب)

ـ سعود الفيصل والقضية الفلسطينية.

وكان قد استهل فعاليات المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل أمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. يحفظه الله. بقوله: «يا خادم الحرمين نشكر لك مجيئك إلى هذا الاحتفال لرجل أمضى حياته في خدمة الوطن، وعاصر في الخدمة أربعة ملوك وكاد أن يعاصر عهدكم الكريم فأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته ويسد الثغرة التي تركها في قلوبنا ولكن لا اعتراض على أمر الله"

وألقى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة كلمة منها "سعود الفيصل أخ وصديق وزميل ولدنا في عام .. تزوجنا في يوم .. ورزقنا مولودين .. بين عشية وضحاها.

كان يرحمه الله شابًا وسيمًا .. ورجلاً قديرًا ، وشيخًا حكيمًا ، واسع المعرفة .. كبير الموهبة .. رفيع المنزلة هدوؤه مهاب .. وصمته خطاب .. ولحظه شهاب إذا تحدث أسكت .. وإذا فعل أنجز .. وإذا انتصر تواضع.

أضاف إلى السياسة أنفه ..وإلى المناصب عظمه .. شهدت له المنابر والمؤتمرات ..والتفتت إليه الرؤوس والنظرات .. وأكبره الساسة والقيادات «.

الأمير سعود الفيصل علامة بارزة في العمل الدبلوماسي ومهندس السياسة السعودية لأكثر من أربعة عقود

وفي الجلسة الخاصة بالقضية الفلسطينية تحدث كل من معالي الدكتور عبد العزيز محيي الدين خوجة، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المغرب، وصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز، وزير الحرس الوطني، والدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، والدكتور سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، والدكتور نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض العلاقات الدولية.

من جانبه ، أشاد سمو الأمير متعب بن عبد الله، بسمو الأمير سعود الفيصل، وتحدث عما كان يكنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - لسمو الأمير سعود الفيصل من تقدير، وقال عنه لا تذكر السياسة إلا ويذكر الأمير سعود الفيصل، ولا تذكر الدبلوماسية إلا ويذكر سموه، لقد كان الأمير سعود الفيصل الأمير والإنسان والمسؤول المؤتمن على مصالح وطنه المخلص لدينه وقيادته.. الشخصية الاستثنائية بكل الأبعاد .. لقد كان سموه علامة بارزة في العمل السياسي على مختلف المستويات، وهو بحق مهندس السياسة السعودية لأكثر من أربعة عقود.. كان فارسًا من فرسان السياسة ليس على المستوى العربي أو الإقليمي فحسب ، بل على مستوى العالم.

وعلى الصعيد نفسه، استعرض الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، رئيس مركز الخليج للأبحاث دور الأمير سعود الفيصل في دعم القضية الفلسطينية، ودور المملكة التاريخي في هذا الصدد، وشدد على الدور الإيجابي والتاريخي الذي اضطلعت به المملكة في المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - وقام سمو الأمير سعود الفيصل بدور هام في ترجمة مبادرة الملك عبد الله، موضحًا أن جهود الأمير سعود الفيصل تجاوزت حدود الجغرافيا ، وسجّلها التاريخ، وستظل شاهدة على العطاء اللامحدود لفارس الدبلوماسية المتمرس غزير الاطلاع ، لذلك كان ناجحًا في تبني سياسات بلده ، صائبًا في الدفاع عن قضايا أمته، وكان الربان الماهر في إدارة دفة سفينة الدبلوماسية السعودية طيلة ٤٠ عامًا عاصر خلالها ملوك المملكة منذ عهد المغفور له بإذن الله الملك خالد بن عبد العزيز ، وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - ، وتناول الدكتور عبد العزيز بن صقر بالتحليل فلسفة الأمير سعود الفيصل السياسية .

من الخليج إلى المحيط:

التكامل ليس خيارًا بل ضمير الشعب العربي وتوقه للوحدة

يمتد العالم العربي من الدوحة إلى نواكشوط، أو كما قال الشاعر فخري البارودي: من بغداد إلى تطوان. مساحة، مع الأسف، فيها الكثير من المسافة، رغم اتصالها الجغرافي وجذورها التاريخية وصلاتها الوجدانية الإنسانية. مساحة تقترب من ١٤ مليون كم٢، تقع في قلب العالم، قديمه وجديده، تشغل أهم المواقع الاستراتيجية في قارتي آسيا وأفريقيا، لقربها من قارة أوروبا وإشرافها المباشر على العالم الجديد، عبر المحيط الأطلسي، من وسط شرقه. كما أن العالم العربي ليس بعيدًا، لا جغرافيا ولا إنسانيًا ولا ثقافيًا، بحضارات العالم القديم في جنوب وجنوب شرق آسيا.. وشرقًا بحضارات فارس والصين، وحتى اليابان.

د. طلال صالح بنّان *

عالم ثري بتاريخه وحضارته وجغرافيته وموارده وإنجازات إنسانه. كما أن العالم العربي هذا به من احتمالات التكامل الإقليمي، ما لم يتوفر في أنجح تجارب التكامل الإقليمي المعاصرة، ويأتي في مقدمتها الاتحاد الأوربي. إمكانات وافرة – حقيقية ومحتملة – تميّز العالم العربي، وإن كنّا لا نتجاوز القول: الوطن العربي، لولا الحرص على الدقة والعلمية في استخدام المصطلحات، نظرًا لحقائق الجغرافيا السياسية، التي كانت ومازالت أهم عائق أمام تطور تجربة تكاملية، ولا نقول، أيضًا: وحدة، تضم الشعب العربي، في حياض هذا الإقليم الغني الواسع الممتد، الذي نطلق عليه العالم العربي.

مقارنة، بتجربة الاتحاد الأوربي التكاملية، العالم العربي بحقائق الجغرافيا، بشقيها التضاريسي والإنساني، تتوافر فيه إمكانات التكامل الإقليمي، بما لا تتوفر في أي تجربة تكاملية ناجحة، مثل الاتحاد الأوربي. العرب يتكلمون بلسان واحد، وإن تعدد لغات العرب ولهجاتهم الجهوية، تماما كما هو حال كل الشعوب في الدول التي تتكلم لغة رسمية واحدة. كما أن العرب يدينون بديانات، ويعتنقون مذاهب، لا تخرج عن تلك التي نزلت أو تطورت في أرض الرسالات. بالإضافة إلى أن العرب، من المحيط إلى الخليج، تجمعهم ثقافة حضارية واحدة، وإن تعددت صورها "الفلكلورية"، من منطقة إلى أخرى. تعددية حضارية وثقافية وتاريخية، لا تجدها في أي شعب آخر، عدا العرب.

كما أن العرب، في هذا الكيان الإقليمي الذي يزيد عن ثلثي مساحة الولايات المتحدة وكندا معًا، غني بموارد طبيعية وافرة ومتنوعة، تجمع بين مصادر الطاقة (في العالم العربي ٥٥٪ من

الملك عبد العزيز رجل دولة عرف ما يريد وصمم على تحقيقه وكان له ما أراد وهو الزعيم العربي الوحيد الذي حقق أعظم مشروع وحدوي

احتياطـات النفـط المؤكـدة و٢٧٪ مـن احتياطات الغـاز العالمية المؤكـدة).. كما أن العالم العربي غني بالثروات الطبيعية اللازمة لتكنولوجيـا الصناعة الحديثة. بالعالم العربي، أيضًا، قوة بشرية تتجـاوز ٤٠٠ مليون نسمة تزيد بـ ٥٠ مليون نسمة عن عدد سكان الولايـات المتحـدة وكندا معًـا، وتزيد عن ثلاثة أربـاع عدد سكان الاتحاد الأوربي بدوله الـ ٢٨. الأهم، من كل ذلك: الشعب العربي، مـن الخليج إلى المحيـط، يجمعه حس قومي قـوي يعتز بعروبته.. ويفخـر بتاريخه، مخلص في ولائه لقضايـا العرب، وتشغله هموم العرب ومشاكلهم وتطلعاتهـم ومكانتهم. هذه ليست شعارات، ولا أوهـام ولا تخيلات، غير واقعية... إنهـا حقائق مغروسة بعمق في الضمير العربي، وتظهر عفويًا، وبدون مقدمات، في ظروف الفرح وأي بادرة للتضامن والتقـارب بين الدول العربية، خاصةً عند المواجهة مع أعداء العرب، وهي قليلة.. وكـذا يتجلى هذا الشعـور القومي عنـد العرب في مظاهـر الحزن والأسى، أوقات الهزائم والنكسات والنـوازل، التي تصيب بلـدان وأقوام العرب، وهي كُثر.

فشل خيار الوحدة العربية

الوحـدة ليست خيـاراً للعرب، كمـا هي ليست خيارًا عن أي تجربـة تكاملية ناجحة، مثل الاتحاد الأوربـي. لا يمكن تصور، حتى في الأمد البعيد نسبيًا، إقامة وحدة أوربيـة، ولو في صيغة فيدرالية مثل الولايـات المتحدة، رغم تفاؤل الكثيريـن في الاتحـاد الأوروبـي، بإمكانيـة ذلـك... وكان عمليًا وواقعيًـا، أن يختار الأوروبيون لتجربتهـم التكاملية صيغة الاتحاد عن صيغـة الوحدة. الدولـة القومية الحديثـة، في أوروبا، وبرغم تطـور مؤسساتها ورفعـة القيم التي تتحكم في حركـة السلطة في المجتمعـات الأوربيـة، إلا أن الدولـة بخلفيتهـا السياديـة الأنانية المستحـوذة، مازالـت تحتفظ لنفسهـا بسلطات نافـذة في الشأن الداخلـي، في القضايا الاقتصاديـة والمالية والأمنية وآليات تداول السلطة، وكـذا في السياسة الخارجية، ما يحول دون تحول تجربة التكامل الإقليمي في الاتحاد الأوربي إلى صيغة الاتحاد الفيدرالي، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الروسي.

إذا كان خيـار الوحدة شبه مستحيـل في حالة تجربة الاتحاد الأوروبـي، فهو من رابع المستحيلات أن يحـدث بين العرب. أخذًا في عـين الاعتبـار الفوارق الجوهريـة، بين صيغة الدولـة القومية الحديثـة في أوروبـا وما تطـورت إليه مـن إمكانيـة إقامة تجربة إقليميـة تكامليـة ناجحـة، وتلـك التي تطـورت في بلـدان العالم العربـي. صيغة الدولة القوميـة الحديثة، التي تطـورت في العالم العربـي، حديثة نسبيا، حيث سبقتها أوروبا في هذا المجال، بثلاثة قـرون ونصف، على الأقل. كمـا أن هناك فـوارق، أيضًا في نظام القيـم، الذي يتحكـم في حركة مؤسسات الدولـة وشرعية النخب الحاكمة، بين تجربـة المجتمعات الأوربيـة الديمقراطية، وتجربة الأنظمة العربية المغرقة في شموليتها.

أوروبـا، منـذ القـرن السابع عشر طـورت مصـادر لشرعية أنظمة الحكم بهـا، ترتكز على مبـدأ الإرادة الشعبية، في مغادرة واضحـة لأي مصادر غيبية كانت السلطة في المجتمعات الأوروبية، في العصور الوسطى، ترتكز عليها، مثل نظرية (الحق الإلهي) في الحكـم للحاكم أو البابـا، مع إخراج الكنيسـة، في فترات لاحقة، مـن العمليـة السياسية، بصـورة نهائية. تطور فكـرة العلمانية.. وبعـد ذلـك تطـور نظريـات العقـد الاجتماعـي، بالإضافـة إلى التقـدم التكنلوجـي والعلمـي، الـذي دشنه عصر النهضـة، بـروز فكـرة القومية، وهزيمـة مشاريع الإمبراطوريات التوسعية، التي كان آخرها هزيمة نابليـون في معركـة واترلـو ١٨١٥م، واستبدالهـا بحـروب محـدودة لتوحيـد أقاليـم بعض الدول الأوروبية الحديثة، على أسس قومية، مثل ما حدث في ألمانيـا، التي وحدت على يـد بسمارك (١٨١٥ – ١٨٩٩م)، الـذي أنشأ (الرايخ الألماني الثاني) وكان أول مستشار لألمانيـا الحديثة بعد توحيدها، وإعـلان قيامهـا، في ١٨٧١م.. وقـدم الإيطاليون كفاحا لمدة ٦٥ سنة بعد هزيمة نابليون في معركة واترلو ليتخلصوا مـن الفرنسيـين والنمساويـين ويوحـدوا الولايـات والجمهوريات الإيطالية ويعلنوا قيام إيطاليا الحديثة وعاصمتها روما ١٨٧١م.

العرب سباقون لنموذج الوحدة وبروتوكول الإسكندرية سبق قيام الأمم المتحدة

أمـا صيغـة الدولة القوميـة الحديثة في العـالم العربي، رغم حداثتهـا النسبية، إلا أنهـا ظلت متمسكة بقيـم تقليدية لتأسيس شرعية النخب الحاكمـة في العالم العربي، كان نتيجة هذا سيادة أنظمة حكم شمولية في العالم العربي، زاد تدخل العسكر في بعض المجتمعات العربية، من عرقلـة تطور تنمية سياسية حقيقية تقوم علـى المشاركـة السياسية الواسعـة للناس للتعبير عـن خياراتهم السياسيـة بحريـة وبـدون أية وصايـة، من أي مصـدر كان، مما قـاد إلى الحؤول دون تطـور أي شكل من أشـكال التداول السلمي للسلطة. بعبـارة أخرى: صيغة الدولة القوميـة الحديثة في العالم العربـي عصية على إمكانات التطـور الذاتي في مؤسساتها وفكرة الرقابـة على أداء من هـم في السلطة وكفـاءة وفاعلية مؤسسات الحكـم وتطويـر طرق أكـثر استقـرارا ومرونـة وفاعليـة لتداول السلطـة سلمياً... مـا بالـك توفر احتمـال قيام تجربـة تكاملية ناجحة في العالم العربي.... دعك من تصور تطور تجربة وحدوية تربط وتجمع خليج العرب شرقًا بمحيطه غربًا.

لقد فشلـت أحدث تجربة وحدوية في العالم العربي بين مصر

وسوريا (١٩٥٨ - ١٩٦٢)، تقريباً، كما فشل مشروع الوحدة العربية التي قادها شريف مكة بمساعدة الإنجليز، للثورة على الدولة العثمانية، أثناء الحرب العالمية الأولى. مشروع وحدة مصر وسوريا جاءت منافية لحقائق الجغرافيا ونتيجة لقراءة خاطئة لأوضاع العالم وتوازناته، منتصف القرن الماضي، في أوج نظام الحرب الباردة. أما الأولى، تاريخياً، فقد جاءت بتخطيط ووفق أجندة دولة عظمى، كانت تعمل على تقسيم العالم العربي وتفتيت وحدة ترابه، لا توحيده. في الحالتين كان الشعب العربي، في التجربتين، آخر من كان لمدخلاته وإسهامه ومشاركته دور فيهما. أليس غريباً، أن ينفصل السودان عن مصر ١٩٥٦م، ويعمد من سمح بذلك الانفصال، الشروع في وحدة (اندماجية) مع سوريا!؟ ألم يكن الأجدر لمصر والسودان استثمار واقع اتحادهما، والعمل على ترسيخه ببرامج تكاملية مجدية، بدلا من خيار الانفصال، الذي تكرر بعد نصف قرن بسلخ جنوب السودان عن شماله. قارن هذا بجهود الوحدة التي سادت المجتمعات الأوربية القرن التاسع عشر، ومهدت لأكثر تجارب التكامل الإقليمي نجاحاً في العالم: تجربة الاتحاد الأوربي.

تعثر تجارب التكامل العربية

من غرائب تاريخ العرب الحديث: أن فكرة الوحدة سبقت تجربة قيام الدول القومية الحديثة.. وأن تجربة التكامل الإقليمي سبق بها العرب شعوب العالم! وإن كان شريف مكة تدفعه طموحاته التوسعية لزيادة رقعة ملكه، إلا أنه كان يجسد فكرة الوحدة المضطرمة في وجدان العرب، التي عمل العثمانيون طوال ثمانية قرون على إخمادها. وإن كان مشروع الشريف حسين «الوحدوي» يقتصر على الشق الآسيوي في العالم العربي، إلا أنه كان أفضل من إقامة إحدى عشرة دولة في نفس الرقعة من الأرض، بينهم واحدة ذهبت لألد أعداء العرب والإنسانية (الصهاينة).

لعلَ أنجح محاولات الوحدة، التي شهدها تاريخ العرب الحديث، تلك التي قام بها الملك عبد العزيز في توحيد معظم الجزيرة العربية في كيان سياسي واحد (المملكة العربية السعودية). هذا الكيان العظيم ما فتىء عوده يغلظ وساقه يشتد وتترسخ جذوره في الإقليم والعالم، مع الوقت. لقد جاء الملك عبد العزيز في فترة فاصلة في تاريخ العرب ليكرر إنجاز قادة عظام في أوروبا، مثل بسمارك، بعد أكثر من خمسين عاماً من إنجاز تجارب وحدوية ناجحة في أوربا، مثل ألمانيا وإيطاليا. لقد جاء الملك عبد العزيز، في لحظة تاريخية فاصلة، وبعد قيام نموذج الدولة القومية الحديثة في العالم المتقدم، وبدايات قيامها في العالم العربي، مع أو حتى بعد انتهاء الأخذ بحق الفتح، في القانون الدولي، كأساس لقيام الدول الحديثة.

تتجلى عبقرية الملك عبد العزيز الفذة، كرجل دولة تاريخي من الطراز الأول، في فهمه الفطري لمسيرة حركة التاريخ.. واستيعابه الثاقب لتوازنات القوى الدولية والإقليمية، في عصره... وقد تجلى كل ذلك في حسابه الدقيق والموضوعي والمتواضع، لطموحاته السياسية، وفقاً لإمكاناته المتاحة ومعطيات البيئة الدولية والإقليمية، التي يتحرك فيها. لقد عُرضت عليه الخلافة وعرشها يسقط في الآستانة، لكنه رفضها، لأنه كان يرى ببصيرته الفذة مسيرة حركة التاريخ تتكشف أمامه. كان الملك عبد العزيز، كما سبق وقلنا: رجل دولة تاريخي، يعرف ما يريد، ومصمم على تحقيقه... وقد كان له ما أراد، ليدخل التاريخ بوصفه الزعيم العربي الوحيد، الذي حقق أعظم وأقوى مشروع وحدوي في تاريخ العرب الحديث.

أين مجلس الوحدة الاقتصادية وماذا عن معاهدة الدفاع العربي المشترك

العرب، كما هم سباقون في تجربة نموذج الوحدة، كانوا أيضاً سباقين في الأخذ بتجربة التكامل الإقليمي. الجامعة العربية تأسست بإعلان بروتوكول الإسكندرية (٢٢ مارس ١٩٤٥م)، أي قبل سبعة أشهر من قيام الأمم المتحدة (٢٤ أكتوبر ١٩٤٥) .. كما أن جامعة الدول العربية تأسست قبل ثلاثة عشرة عاماً من اتفاقية روما (١ يناير ١٩٥٨م)، التي كانت النواة الأولى للاتحاد الأوربي.

هذا السبق الذي حظيت به أكبر منظمة إقليمية أسسها العرب في تاريخهم، لم تتجاوز تقريبا - من حيث الإنجاز التكاملي - مرحلة كتابة ميثاقها، التي يتوقع أن يكون قد بلِي الآن ورق مسودته الأصلية وبهت المداد، الذي كتبت به! نحن هنا لا نتجنى على الجامعة العربية، بل نحن لسنا في موضع اللوم لها... لكن الحقيقة هي دائما ضالتنا ووجهتنا. تجربة الجامعة لم تُسطر فقط في ميثاق، بل انبثقت عنها مؤسسات تكاملية إقليمية في شكل هيئات عليا ووكالات متخصصة.. ويزخر ارشيفها بمئات الدراسات الجادة، إن لم نقل الآلاف، التي تبحث في وتستشرف آفاق التكامل العربي، الذي ممكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية.

من حق الجميع، بعد سبعين سنة من تأسيس جامعة الدول العربية، أن يتسألوا: أين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. ماذا حل بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.. هل نجح مجلس السلم والأمن العربي في حل أي من النزاعات البينية بين الدول العربية.. ماذا عن اتفاقية السوق العربية المشتركة، أين وصل مشروع محكمة العدل العربية.. ما هو مدى التزام الدول العربية بمقررات القمم العربية، التي

تجلت عبقرية الملك عبد العزيز في فهمه الفطري لحركة التاريخ واستيعاب توازنات القوى الدولية والإقليمية ورفضه عرش الخلافة

أصبحت أهم مؤسسات جامعة الدول بعد إجراء أول تعديل على الميثاق (٢٠٠٢م) والعمل بدورية انعقادها السنوي. ثم أهم شيء ماذا فعلت جامعة الدول العربية للمواطن العربي، الذي هو محور أي عمل تكاملي إقليمي... وأين وصلت قضايا العرب القومية، في قضايا الأمن القومي العربي.. والتنمية، بشقيها السياسي والاقتصادي... وتطلعات الشعب العربي في التكامل الإقليمي، ولا نقول في الوحدة.

مشكلة جامعة الدول العربية ترجع بدايةً لإرادة أعضائها، الذين تعمدوا في إطلاق مسماها، بما لا يعني توفر إرادة سياسية واضحة كونها منظمة إقليمية قد تنافس بعض صلاحيات وسلطات الدول الأعضاء السيادية. لقد تعمد مؤسسوها كتابة ميثاقها بصيغة تجعل منها ندوةً للنقاش والتنسيق وليست مؤسسة إقليمية تقوم بمهام تكاملية في قضايا السياسة والاقتصاد والأمن الجماعي والتنمية وحقوق الإنسان وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء. لا ميثاق جامعة الدول العربية ولا منظماتها المتخصصة تتوفر فيها إمكانات التطور إلى منظمة إقليمية عليا (Supranational Orgonization) تتجاوز صلاحياتها وسلطاتها بعض سلطات الدول الأعضاء السيادية.

المنظمات القطرية العربية

أمام عجز الجامعة العربية، العائد أساساً لافتقارها دعم الدول الأعضاء وجمود ميثاقها وميوعة صياغة مواده بصورة تحول دون تطور تجربة جامعة الدول العربية لتصبح منظمة تكاملية كفوء وفعالة في تفعيل تعاون بيني عربي وثيق في قضايا الاقتصاد والأمن والتنمية والسياسة الخارجية، يقوم أساساً على أسس مصلحية قوية، تتعاظم من خلاله كفاءة وفاعلية مؤسسات الدولة القومية الحديثة في العالم العربي لمواجهة تحديات الأمن والتنمية والسياسة الخارجية، بأقل قدر من التكلفة وأكبر عائد. من ثم رأت بعض التجمعات الإقليمية في العالم العربي، شرقه وغربه، الاستفادة من خصوصيات بينية في ما بينها.. وقرب مجالها الإقليمي من بعضها البعض.. وتقارب خلفيتها البشرية والاقتصادية والثقافية.. وتشابه أنظمة بعضها السياسية، أن تجربة نماذج من التكامل البيني في ما بينها، تقوم أساساً على صيغة التعاون الإقليمي يمكن أن تقود إلى تطوير تجارب تكاملية تتجاوز قصور وضعف تجربة جامعة الدول العربية.

مجلس التعاون العربي

بعض تلك التجارب لم تحظَ بالاستمرار وسرعان ما انفض «مولدها»، إذا صح هذا التعبير، ساعة إعلان قيامها، مثل مجلس التعاون العربي (١٦ فبراير ١٩٨٩م). ربما فشل هذه التجربة، التي لم تحظَ بفرصة المحاولة، إلى عامل الجغرافيا. مجلس التعاون هذا ضم العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي، حينها. لا يوجد اتصال جغرافي بين أعضائه إلا بين دولتين (العراق والأردن) اللذان حاولا تجربة وحدوية نهاية خمسينات القرن وفشلت، قبل تدشينها، بسبب ثورة يوليو ١٩٥٨م، في العراق، التي أطاحت بالملكية هناك. وإن كانت مصر، من الناحية الجغرافية أقرب للعراق والأردن، إلى حدٍ ما، فإن اليمن الشمالي بعيد جدا جغرافيًا عن الدول الثلاث.

كما أن من أسباب فشل مشروع مجلس التعاون العربي، عدم وجود دولة تتمتع بموارد اقتصادية قادرة على الإنفاق على التجربة في بداياتها، حتى تنضج ثمار التكامل الإقليمي في بينها. هذا الدور الرائد لدولة رئيسية في أي تجارب إقليمية تكاملية مهم جداً ومن متطلبات قيام أي تجربة إقليمية تكاملية. هذا الدور لعبته ألمانيا في تجربة الاتحاد الأوربي، ولازالت تلعبه حتى الآن لمساعدة الدول الأعضاء المتعثرة اقتصاديًا، كما حدث في حالة اليونان. إلى حد كبير تلعب المملكة العربية السعودية نفس الدور في تجربة مجلس التعاون للدول العربية، هذا الدور السعودي في رعاية تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالرغم من تواضع مخرجات التجربة، إلا أن هذا الدور السعودي ساعد كثيرًا في صمود التجربة واستمرارها. هذا الدور الراعي للتجربة لم يتوفر في تجربة مجلس التعاون العربي، وإن كانت العراق مرشحة للقيام بذلك الدور، إلا أن العراق كان حينها خارجًا لتوه من حرب ضروس مع إيران استمرت لثمان سنوات.

أيضاً، تجربة مجلس التعاون العربي تلك، كانت أشبه بالحلف العسكري منه للتكامل الاقتصادي الإقليمي. العراق، الدولة التي كان من المفترض أن تنفق على المشروع في مراحله الأولى لتجني ثمار استثمارها فيه لاحقاً، لم تكن فقط غير قادرة على تبني

المشروع مادياً وسياسياً، بل كانت تدفعها أجندة توسعية غير معلنة، لم يفطن لها، على الأقل بعض الأعضاء. لقد اتضح ما كان صدام حسين يرمي له من الدعوة لإنشاء مجلس التعاون العربي بعد سنة ونصف تقريباً من قيام المجلس، عندما غزا الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.

الاتحاد المغاربي العربي

ترى هل هي مصادفة تاريخية أن يعلن عن قيام الاتحاد المغاربي العربي، في غرب العالم العربي، اليوم التالي لإعلان قيام مجلس التعاون العربي، في مشرق العالم العربي! أم هو الشعور الطاغي في العالم العربي بضرورة البحث عن صيغ للتعاون بين الدول العربية خارج نطاق تجربة جامعة الدول العربية، بعد أن شاهد الجميع الإنجاز الكبير لمثل هذه الكيانات الإقليمية للتغلب على القصور الذي اعترى صيغة الدولة القومية الحديثة والصعاب التي تلاقيها الأنظمة العربية في مواجهة إشباع حاجات شعوبها السياسية والاقتصادية.

رغم الإمكانات الواعدة لنجاح مثل هذا الاتحاد، الذي يتكون من خمس دول عربية (ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا) تحتل الجزء الأكبر من الشمال الأفريقي، عدا مصر، فإن الاتحاد الذي اقترب من نهاية عقده الثالث لازال يخطو خطوات متعثرة في مسيرة التكامل الإقليمي بين أعضائه، بل أن مؤسساته السياسية اعتراها الانقطاع، حتى الجمود، لدرجة لم يبق من التجربة سوى اسمها! هذا راجع للخلافات السياسية العميقة بين أعضاء الاتحاد المغاربي، بالأخص تلك التي بين الجزائر والمغرب، الذي يشكل اقتصادهما معا ٧٥٪ من اقتصاديات الاتحاد. تأتي في مقدمة المشاكل التي تعتري العلاقات الجزائرية المغربية مشكلة الصحراء الغربية، التي ضمتها المغرب، وتدعم الجزائر القوى الانفصالية في الإقليم بزعامة جبهة البولساريو. كما أن العلاقات الجزائرية المغربية يعتريها التوتر، بل العداء، منذ استقلال الجزائر ١٩٦٢م، بسبب مشاكل الحدود بين البلدين.. وكذا تنافس البلدين على الزعامة الإقليمية في المنطقة، التي أثرت سلبا على فرص نجاح تجربة الاتحاد المغاربي العربي.

منذ البداية كانت هناك خلافات بين الدول الأعضاء على التسمية. اعترضت الجزائر على كلمة المغرب، بينما اعترضت المغرب على كلمة العربي! وكان أن جاءت كلمة المغاربي، مع بقاء كلمة العربي، التي أصرت عليها ليبيا والجزائر وتونس! فإذا ظهرت خلافات حول التسمية، وأضيفت إليها الخلافات العميقة بين أكبر أعضاء الاتحاد (المغرب والجزائر)، كما علينا ألا ننسى تحمس ليبيا القذافي لصيغة الوحدة الاندماجية، التي فشل في تسويقها في العالم العربي، وتحول لتبنيها على مستوى القارة الأفريقية، لا عجب إذن المآل الذي آلت إليه تجربة الاتحاد المغاربي العربي.

باختصار: تجربة الاتحاد المغاربي، تُعد عمليا ميتة، إن لم يعلن وفاتها.. أو في أفضل الأحوال تعتبر ميتة سريرًا.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لعلَ أكثر صيغ التكامل الإقليمي العربية نجاحًا، التي تطورت في العالم العربي من أجل التغلب على تجربة جامعة الدول العربية، هي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (٢٥ مايو ١٩٨١م). المقصود بالنجاح هنا وفق معايير استمرار التجربة وصمودها وإصرار أعضائها على خيارها والعمل على تطوير أداء مدخلات مؤسساتها لتحقيقه درجات متقدمة من التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء، رغم تواضع إنجازاتها في مجالات التكامل الإقليمي المختلفة، مقارنة بعمرها الزمني، حيث تعد أول تجربة تكاملية قطرية في العالم العربي.. وكذا مقارنة بتجارب تكاملية أخرى خطت خطوات تكاملية، في نفس الفترة الزمنية، أكثر بمراحل من تلك التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست.

تجربة الاتحاد المغاربي ميتة عملياً وفي أفضل الأحوال ميتة سريرياً

من أهم إنجازات تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما سبق وذكرنا صمودها وإصرار أعضائها على خيارها. يظهر ذلك، بصورة جلية، في حرص زعماء الدول الست على حضور، كلا من قممهم الدورية السنوي، وتلك القمم التشاورية النصف سنوية، حرصاً على متابعة قرارات قممهم الدورية، أولاً، بأول. كما أن الأجهزة التابعة للأمانة العامة للمجلس، وتلك التابعة لوكالات المجلس المتخصص تحرص على سير العمل وإنجاز ما يتاح لها إنجازه في مجالات التكامل المختلفة.

إلا أنه متى أتينا لإنجازات التكامل الحقيقية، وخاصةً في القضايا الاقتصادية والمالية والأمنية وتلك التي لها علاقة مباشرة بمخرجات المجلس المعني بها مواطني دول المجلس، وكذا في آليات المجلس الخاصة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء، وإمكانية تطور مؤسسات تشريعية وتنفيذية أو صياغة دستور للمجلس أو إقامة محكمة عدل للمجلس وأخرى لحقوق الإنسان، كما هو حاصل في التجارب الإقليمية التكاملية الناجحة مثل الاتحاد الأوربي، فإن أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقبات كأداء عليه أن يتجاوزها، حتى يمكن يتحول إلى منظمة

الإعلان عن الاتحاد المغاربي في اليوم التالي لقيام مجلس التعاون العربي مصادفة أم الشعور الطاغي للبحث عن التعاون خارج الجامعة

إقليميـة عليا تتجاوز بعض صلاحيات وسلطـات الدول الأعضاء، كما هو الحال في الاتحاد الأوربي.

هناك، علـى سبيل المثال، مشـاكل في تطبيـق اتفاقية السوق المشتركة.. وقـد يكون موضوع العملة الخليجيـة الموحدة، قد علق لأجل غـير مسمى، بسبـب الخلاف حول مقر المصـرف المركزي الخليجـي، بـل أن هنـاك دول، مثل عمـان أعلنـت انسحابها من مشـروع العملـة الخليجيـة الموحـدة!؟ هنـاك مشـاكل في تطبيق الاتفاقيـة الأمنيـة الخليجية، هناك تحفظات مـن قبل بعض دول المجلـس عليها، بحجج دستورية وقانونية! ورغم أن الحافز الأمني كان مـن وراء الإسراع في الإعلان عـن قيام المجلس، بسبب حرب الخليـج الأولى بـين العـراق وإيـران في: ٢٢ سبتمـبر ١٩٨٠م، إلا أن مشـروع درع الجزيرة تعرض لمشاكل، وصلـت لدرجة تفكيكه، بسبـب التوتـرات المتقطعة بـين الـدول الأعضاء.. وتـردد الكثير منها المشاركة في درع الجزيـرة، بالإضافة إلى الخلافات المتعلقة بالقيادة والسيطرة.. وتظل بعض الدول الأعضاء تفضل الارتباط مع قـوى خارجية لتوفير احتياجاتها الدفاعيـة، عن تطوير ميثاق للأمن الجماعي المشترك في إطار المجلس.

مـع كل تلك السلبيـات، التي تعترض مسـيرة مجلس التعاون لـدول الخليج العربية، إلا أنها تعتبر التجربـة الرائدة في التكامل الإقليمـي العربي، التي يمكن محاكاتها على نطـاق أوسع لتحقيق مشروع إقليمي تكاملي يضم العالم العربي من الخليج إلى المحيط.

التكامل الإقليمي خياراً ومآلاً

ليسـ أمام العرب، ليكون لهم مكان في عالم يتحول عن صيغة الدولـة القومية، ليكـون عالم يتكـون أساساً من كيانـات إقليمية عملاقـة، تتجاوز صلاحياتها وسلطاتها تلك التي احتكرتها صيغة الدولـة القومية، سوى خيار التعاون والتكامل الإقليمي. كما أنه في مواجهة مشاريع تقسيم المقسم، الذي تقوم به قوى كبرى معادية، في عـودة لبدايـات تقسيم العـالم العربي بصيغـة الدولة القومية الحديثـة، ليسـ للعرب من خيار إلا تجاوز قصـور، بل وحتى فشل صيغة الدولة القومية، عن طريق تطوير صيغة تكاملية عربية كفوء وفاعلـة قادرة على رفع كفاءة مؤسسات الدولة ونظامها السياسي الداخلي، في إشباع حاجات الناس.. وتحقيق تطلعاتهم.. واحترام حقوقهـم.. ورفع مستـوى معاشهم.. وتحسين مستـوى الخدمات في المجتمعـات العربيـة، ورفع معـدلات النمو الحقيقـي بين فئات مجتمعات الدول العربية المختلفة من الخليج إلى المحيط.

يخطـئ من يعتقد أن الكيانـات التكاملية الكبيرة تؤذن بزوال الـدول أو تضعف من مكانـة أنظمتها السياسيـة. بالعكس: تجعل الـدول ومؤسسـات الحكـم فيهـا أكثر فاعليـة وكفـاءة في القيام بوظائفهـا والتصـدي لمسئولياتهـا الوطنيـة. ذلـك أنـه مهما بلغ غنى الدولـة وتقدمها، تظل مواردها محدودة. هذه الحقيقة حول موارد الدول المحـدودة، تشكل أهم أسـس شرعية قيام التكتلات الإقليميـة العملاقـة، التي نراها تنتشر حول العـالم، وتدخله دول العالم بقناعة ورضاء، وإلا تكون قد فاتها حجز مقعد لها في قطار مسيرة التاريـخ. ذلك أن مفهوم التكامـل الإقليمي يقوم، بصورة أساسيـة على مبدأ المصلحة القومية، الـذي هو أهم دافع لحركة مؤسسات الدولة القومية الحديثة.

لـذا نجد الدول الغنية والقوية هي التـي تبادر بتبني المشاريع القوميـة العملاقـة، لأنهـا تعلم أن مـا تدفعه من تكلفـة كبيرة في بدايـات إقامة الكيانات التكامليـة، سوف تحصده أضعافاً عندما تكتمل التجربة وتظهـر بشائر عوائدها. الدليل أمامنا ألمانيا التي تبنـت مشروع الاتحاد الأوربي مع فرنسا ودفعت الجزء الكبير من تكلفته، إلى أين وصلـت ألمانيا الآن بعد أن وصلت عضوية الاتحاد الأوربـي إلى ٢٨ دولة. لقـد أصبحت ألمانيا (الموحـدة) أكثر غنىً لديهـا من «اليورو» اليوم أضعاف مـا كان لديها من الماركات عند بدايـة التجربـة عندما كانت مقسمـة. ألمانيا، ليسـت فقط أغنى دولـة في منطقـة اليورو، هي أكـثر دولة نفـوذاً في أوربا، حتى من تلـك المكانـة التي تتمتع بهـا بريطانيا، التي تفكـر في الخروج من الاتحـاد الأوربـي، بسبب هـذا النفوذ الطاغـي لألمانيا في الاتحاد وفي أوربـا، رغـم أن بريطانيا خارج اتفاقيـة ماسترخت الخاصة بمنطقة اليورو.

التكامـل الإقليمـي، ليس فقط خيـارًا متاحًا للعـرب، بل لابد أن يكـون مآلهـم من الخليـج للمحيط، لأنه ليس فقـط يتوافق مع مصالحهـم، بـل أيضًا يتطابق مع ما يضطـرم في ضمير ووجدان الشعب العربي من توق طاغي للوحدة والتضامن.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي:

شراكة مصالح.. وتكامل الشعوب والدول

حضور الاستثمارات الخليجية في المغرب العربي، تجربة رائدة وبحاجة إلى تحليل واقعها بصفة موضوعية حتى يتسنى تطويرها وتقديمها كأنموذج جيد للعمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي هو صمام الأمان للمنطقة العربية كبديل اقتصادي حضاري يمكن أن يؤسس دعائم مستقبل عربي في عصر ما بعد التكتلات الاقتصادية العملاقة والإنتاج المعولم.

شريف شعبان مبروك *

بشكل عام، تزايدت الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي من حوالي ٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠م، (٨٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إلى حوالي ٢,٩٨٦ مليون دولار في عام ٢٠١٢م (حوالي ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أي تضاعفت أكثر من ٨٢ مرة تقريبًا، ما يشير إلى زيادة حجم الاستثمارات المصنفة ضمن الاستثمارات البينية العربية – العربية.

وتُعد المملكة المغربية إحدى وأبرز واجهة للاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية الخليجية – المغربية نقلة نوعية خلال السنوات العشر الماضية، وتوقع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بناءً على دراسة في نوفمبر ٢٠١٤م، أن تنمو الاستثمارات الخليجية في المغرب من ٥ مليارات دولار حاليًا إلى ١٢٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، واستند اتحاد الغرف في توقعاته إلى أن المغرب يشكل وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين خاصة في قطاع العقار والسياحة، مستفيدًا من الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذها المغرب لدعم الاستثمار في قطاعات الزراعة، والسياحة، والعقار، والبناء والتشييد، و تلعب صناديق الثروة السيادية في المغرب دورًا بالغ الأهمية.[١]

الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي

لعب القطاع الخاص فيه دورًا كبيرًا في زيادة الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي وجاءت الإمارات الأكثر استثمارًا في هذه الدول تليها السعودية، وقد أخذت حركة اتجاه استثمار الأموال الخليجية إلى المغرب العربي تنشط في السنوات الثلاث الأخيرة مدفوعة بالفرص المتاحة والعائد الأعلى ومناخ الاستثمار الجيد ، حيث أصبحت قيمة الاستثمار تحتل أهمية خاصة في تحليل الاقتصاد المغربي، وإذا كانت التقديرات تشير إلى أن دول الخليج في سبيلها إلى استثمار نحو ٥٠٠ مليار دولار، فإن المغرب تسعى إلى جذب نحو ٢٠ مليار دولار من هذه القيمة.[٢]

في أغسطس ٢٠٠٦م، وبحضور الملك "محمد السادس" تم توقيع اتفاقيتين رسميتين بين "بيت التمويل الخليجي"، البنك الاستثماري الإسلامي، والحكومة المغربية لتطوير مشروع "بوابة المغرب" بقيمة إجمالية ١،٤ مليار دولار، وبسبب اتساع فرص الاستثمار العقاري في المغرب، فقد تم الإعلان في ديسمبر ٢٠٠٦م، تأسيس صندوق خاص للاستثمار في السكن الاقتصادي الموجه لذوي الدخل المحدود باسم "ريال ماروك" بكلفة ٥٠ مليون يورو، تشارك فيه عدة مؤسسات خليجية، بمشاركة مستثمرين من السعودية والبحرين والإمارات والكويت بنسبة مساهمة لكل شريك من ٥ إلى ١٠٪، وفي يوليو ٢٠٠٧م، شهد توقيع مذكرة تفاهم بين بنك "فينشر كابيتال" و"الشركة الكويتية للعقارات التجارية" بإنشاء تحالف خليجي – مغربي يشارك في مختلف مجالات الاستثمار في المملكة المغربية، ويقوم الطرف المغربي بوضع أسس التعاون والمشاركة في الاستثمار في المشروعات المشتركة.

يعد مشروع «فيلا رويال» بمدينة «طنجة» المغربية الذي تبلغ

قيمتـه مليار يورو، من أبرز الاستثمارات الخليجية في المغرب، كما دخل كل من «إعمار» و«دبي العالمية للأملاك» في استثمارات بقيمة ١٩ مليـار دولار، وأيضًـا يقوم «بيت التمويـل الخليجي» بالبحرين بتطوير بوابـة المغرب السياحية بقيمة ١،٤ مليـار دولار، ويشارك «ريـال كابيتا» البحرينـي في مشروع مع «جيـب» للأصول المغربية يستثمر ٤٠٠ مليون دولار في الإسكان الاجتماعي.

وإذا انتقلنـا إلى تونـس، نجـد أنهـا أطلقـت مشـروع «بوابة المتوسـط» في ١١ سبتمـبر ٢٠٠٨م، على مساحة ألـف هكتار على الضفـاف الجنوبية لبحيرة تونس بكلفة ٢٥ مليار دولار، بما يجعله يشـكل أضخم استثمار عقاري، ويضم هـذا المشروع أكبر برج في أفريقيـا، وتنفذه شركة «سما دبـي» ويوفر ٣٥٠ ألف فرصة عمل، ويضيـف ٠،٦٪ إلى معدل النمو السنوي للنـاتج المحلي الإجمالي، كما وقعت تونس والسعوديـة في ١٤ يناير ٢٠٠٩م، اتفاقية لتطوير التعـاون في الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، وأيضًـا يعتـبر السعوديون مـن أهم المستثمرين العـرب في تونس، حيث يوظفون أكـثر من ٣٠٠ مليـون دولار، كما يبلغ عدد المشروعـات السعودية هنـاك ٢١ مشروعًا، كما تمتلك قطـر استثمارات بقيمة ٣٨ مليون يـورو في منتجع صحرازي» السياحي بمحافظـة توزر، وفي المغرب تستثمـر قطر في شركة حكوميـة للتطوير العقـاري بالإضافة إلى منتجع "الهوارة" بمدينة طنجة.[٣]

في الجزائـر نفذت شركـة «الفيصـل القطرية» بنـاء مراكز شاهقة لمجموعة فنادق «سوفيتيل» و٤٠٠ شقة في بلدية «شراركة»، وبـدأت شركة «الفيصـل» أعمالها في الجزائـر منذ عام ١٩٩٥م، حيـث قامـت باستثمار نحو ٦٠ مليـون دولار أكثرهـا في السنوات الثـلاث الأخـيرة، وأيضًـا تقـوم مجموعـة «البركـة» و«مصرف السـلام البحريني» بإنشـاء مصرف إسلامي برأس مال مدفوع ١٠٠ مليـون دولار، وتقـوم شركـة «أبوظبـي لتغطيـة المبـادلات» ببنـاء وملكية وتشغيل مشـروع «BOO" مع شركـة كندية لإنشاء محطـة طاقة غربي الجزائر، إضافـة إلى قيام الشركة السعودية "AMIANTIT" لصناعـة الأنابيب بمشروعات صناعية مشتركة هنـاك، أمـا في موريتانيا فقد أنجزت شركـة «مجموعة الإمارات الاستثماريـة» مذكـرة تفاهم مع موريتانيا لإعـداد مخطط شامل لمدينة «نواكشوط» حتى ٢٠٢٠م.

وبنـاءً على ذلك، نجـد أن إجمـالي الاستثمـارات الخليجية المنفـذة في دول المغرب العربي من حيث (عدد المشروعات) خلال الفترة مـا بين عـام ٢٠٠٣ وأبريل ٢٠١٥م، قد بلغـت حوالي ١٢٣ مشروعًـا حيـث تأتـي الإمـارات في المرتبة الأولى مـن حيث عدد المشروعات المنفذة خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وأبريل ٢٠١٥م، والتـي بلغـت ٧٧ مشروعًا، ثـم تأتـي السعودية في المرتبـة الثانية بإجمـالي ٢٥ مشروعًا، وتليهـا في المرتبة الثالثة قطر بإجمالي ١١ مشروعًـا، ثم الكويت في المرتبة الرابعة بعدد ٦ مشروعات، وتليها في المرتبة الخامسة البحرين بعدد ٣ مشروعات، وأخيرًا في المرتبة السادسة سلطنة عُمان بعدد مشروع واحدٌ.

ويوضـح (الجـدول رقـم ١) أن إجمـالي عـدد المشروعـات الخليجيـة المنفذة في دول المغرب العربي ١٢٣ مشروعًا استثماريًا، تأتـي المغـرب في المرتبـة الأولى مـن حيـث عـدد المشروعـات

الجدول رقم ١ إجمالي الاستثمارات الخليجية المنفذة في دول المغرب العربي
(عدد المشروعات) خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وأبريل ٢٠١٥

(مليون دولار)

الوجهة المصدر	المغرب	الجزائر	تونس	موريتانيا	الإجمالي
الإمارات	٣٤	٢٦	١٦	١	٧٧
السعودية	٩	١٣	٣	--	٢٥
قطر	٥	٢	٣	١	١١
الكويت	٣	--	٣	--	٦
البحرين	١	--	٢	--	٣
سلطنة عُمان	--	١	--	--	١
الإجمالي	٥٢	٤٢	٢٧	٢	١٢٣

FDI Intelligence from the Financial Times

الاستثمارية الخليجية المنفذة والتي استقطبتها من إجمالي دول المغرب العربي الذي وصل إلى ٥٢ مشروعًا استثماريًا، تليها الجزائر في المرتبة الثانية بإجمالي ٤٢ مشروعًا استثماريًا، ثم تونس في المرتبة الثالثة بإجمالي ٢٧ مشروعًا استثماريًا، وأخيرًا موريتانيا في المرتبة الرابعة بإجمالي مشروعين استثماريين.

هذا في حين نجد أن إجمالي الاستثمارات الخليجية المنفذة في دول المغرب العربي من حيث (التكلفة الإجمالية للمشروعات)، قد بلغت قيمتها حوالي ٥٣,٠٧٩ مليار دولار خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وأبريل ٢٠١٥م، وتأتي الإمارات في المرتبة الأولى خليجيًا من حيث الاستثمارات الخليجية المنفذة في دول المغرب العربي بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤١,٧٥٥ مليار دولار، تليها في المرتبة الثانية البحرين بحصة بلغت قيمتها ٦,١٩٧ مليار دولار، ثم قطر في المرتبة الثالثة بحصة بلغت قيمتها ٢,٥١١ مليار دولار، وتليها السعودية في المرتبة الرابعة بحصة بلغت قيمتها حوالي ١,٤٢٨ مليار دولار، وتأتي الكويت في المرتبة الخامسة بحصة بلغت قيمتها الإجمالية ١,١٨٦ مليار دولار، وأخيرًا تأتي في المرتبة السادسة سلطنة عُمان بحصة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٢ مليون دولار.

ويوضح الجدول (الجدول رقم ٢) أن تونس تأتي في المرتبة الأولى من حيث الوجهة المفضلة للاستثمارات الخليجية المنفذة في دول المغرب العربي بحصة بلغت قيمتها حوالي ٢١,٤١٦ مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الخليجية في دول المغرب العربي البالغ قيمتها نحو ٥٣,٠٧٩ مليار دولار، تليها الجزائر في المرتبة الثانية بحصة بلغت قيمتها حوالي ١٨,٣٦٥ مليار دولار، ثم المغرب في المرتبة الثالثة بحصة بلغت قيمتها حوالي ١٣,٢٤٤ مليار دولار، وأخيرًا موريتانيا في المرتبة الرابعة بحصة بلغت قيمتها حوالي ٥٤ مليون دولار.

واقع الاستثمارات الخليجية في المغرب

تذهب الاستثمارات الخليجية لمواطن القوة في الاقتصاد المغربي وتحديدًا تلك المتعلقة بقطاعات السياحة من قبيل إنشاء وتطوير منتجعات سياحية وفنادق وشقق سكنية، وفي المقابل لا يمكن الحديث عن وجود استثمارات خليجية ضخمة في قطاع الزراعة في المغرب على الرغم من وجود الحاجة لسد الفجوة الغذائية، فحسب دراسة لوحدة الأبحاث في مؤسسة الإيكونومست البريطانية، قُدِّرت فاتورة الاستيراد الغذائي لدول الخليج الست بنحو ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١١م، كما نجد أن الاستثمارات الخليجية برغم حجمها تظل مترددة في الاستثمار في القطاع الصناعي بنفس وتيرة الاستثمار في قطاعات العقار والسياحة والطاقة. إذ لم يشهد المغرب مشاريع استثمارية ضخمة للرأسمال الخليجي في مجال الصناعة.

توجد مجموعة من العوامل التي تحد من تطور الاستثمارات الخليجية في المغرب، على رأسها العامل الجغرافي، ثم هناك

الجدول رقم ٢ إجمالي الاستثمارات الخليجية المنفذة في دول المغرب العربي
(التكلفة الإجمالية للمشروعات) خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وأبريل ٢٠١٥

(مليون دولار)

الوجهة المصدر	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	الإجمالي
الإمارات	١٤,٨٣٩	١٥,٢٨٠	١١,٦٢١	١٥	٤١,٧٥٥
البحرين	٦,٠٠٠	--	١٩٧	--	٦,١٩٧
قطر	٢٤٥	٢,١٥٠	١٠٥	١١	٢,٥١١
السعودية	٦١	٩٣٣	٤٣٤	--	١,٤٢٨
الكويت	٢٧١	--	٨٨٧	٢٨	١,١٨٦
سلطنة عُمان	--	٢	--	--	٢
الإجمالي	٢١,٤١٦	١٨,٣٦٥	١٣,٢٤٤	٥٤	٥٣,٠٧٩

FDI Intelligence from the Financial Times

عامل اللغة إذ أن اللغة الأجنبية الأولى المعتمدة في المغرب هي الفرنسية، في حين تعتمد الدولة الخليجية على اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى[٤]

ويشير تقرير لوزارة المالية المغربية إلى أن ٨٩,٧٪ من الاستثمارات الخليجية في المغرب، في قطاع العقار، مصدرها السعودية، بينما الإمارات لديها ٤١٪ من الاستثمارات في الطاقة والمعادن، كما تستحوذ شركة اتصالات إماراتية على ٥٣٪ من رأسمال شركة اتصالات المغرب، في حين أن صندوق الاستثمار الكويتي «أجيال» يستثمر في مجال العقار والسياحة والبنوك، أما شركة «طاقة» التابعة لحكومة أبو ظبي فهي ضالعة في إنتاج الكهرباء، في حين السعودية من خلال شركة «أكوا» تستثمر في مشاريع الطاقة الشمسية في المغرب.

تاريخيًا حظيت الاستثمارات الكويتية بتشجيع مغربي للتوافق السياسي بين البلدين، حيث انطلقت الاستثمارات الكويتية في المغرب تأسيس أول مجموعة مغربية – كويتية عام ١٩٧٦م، والتي قامت منذ ذلك التاريخ بإنجاز عدة مشاريع في مجالات مختلفة، سياحية وعقارية ومالية وقفزت الاستثمارات الكويتية بالمغرب مع الزيارة التي قام بها أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للمغرب، عام ٢٠١٠م، حيث تم التوقيع خلال الزيارة على عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين غطت قطاعات الزراعة والثروة السمكية والملاحة البحرية والتجارية والإسكان والتعمير والبنية التحتية والاستثمار والاتفاق على قرض لمشروع خاص بالطريق السريع «فاس وجدة»، يوافق بموجبها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على أن يقدم للشركة الوطنية للطرق، قرضًا يوازي ١٥ مليون دينار كويتي.[٥]

وتم التوقيع أيضًا على مذكرة تفاهم لتأسيس شركة «الأجيال المغربية – الكويتية»، والتي عهد إليها تطوير المجمعات السكنية وعمل البنية التحتية للمشاريع العقارية في مختلف المدن المغربية، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية بين الرباط والكويت تتطور بفضل مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في مشاريع ذات صبغة تنموية طالت المجال الزراعي والطرق السيارة وبناء السدود والبنيات التحتية، حيث بلغ مجموع هذه المشاريع حتى عام ٢٠٠٦م، أكثر من ٣١ مشروعًا بقيمة تجاوزت مليار دولار.

وكانت أظهرت دراسة لوزارة التجارة الخارجية بالإمارات عام ٢٠١١م، أن الإمارات صاحبة أكبر استثمارات بالمغرب على المستوى العربي، والثالثة عالمياً، خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م، وحلت بعد كل من فرنسا وإسبانيا، بنسبة مساهمة ٥،٦٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المغرب خلال تلك الفترة، فيما بلغ عدد الشركات الإماراتية المستثمرة في المغرب أكثر من ٤٠ شركة، وهي من أهم الشركات الإماراتية البالغ عددها ١١٠ شركات إماراتية حسب إصدار وزارة التجارة الخارجية الأول ٢٠١١ (The Highflyers).[٦]

وتشير احصاءات بعام ٢٠١٣م، أن الاستثمارات الخليجية تتركز في ثلاثة قطاعات أساسية بالمغرب، هي قطاع العقار، بحجم استثمار مباشر بلغ ٤١,٣٪، وقطاع الطاقة والمعادن بنسبة ٢٢,٥٪، ثم قطاع السياحة بـ ١٥,٢٪، وتحتل السعودية المرتبة الأولى في لائحة المستثمرين الخليجيين في قطاع العقار بنسبة تصل إلى ٨٩,٧٪، في حين حققت الإمارات ما نسبته ٤١,١٪ من حجم الاستثمارات الخليجية في قطاع الطاقة والمعادن.

وفي عام ٢٠١٤م، أحتلت استثمارات الإماراتية المرتبة الأولى من حيث إجمالي الاستثمارات العربية في المغرب، وتستثمر أكثر من ٢٠ شركة ومؤسسة إماراتية في المغرب في قطاعات المقاولات والعقارات، والسياحة، والتصنيع، وتوليد الطاقة، والنقل الجوي للركاب والبضائع، وصيد الأسماك، والنفط والغاز الطبيعي، وصناعة الأدوية، والمستحضرات الطبية، وتشمل قائمة أهم الشركات الإماراتية المستثمرة في المغرب كلاً من شركة مبادلة، وشركة دانة غاز، وشركة إعمار العقارية، وشركة آبار، وشركة أبوظبي للاستثمار، ودبي العالمية، وشركة القدرة القابضة، وشركة الإمارات الوطنية للبترول، وشركة بيت أبوظبي للاستثمار، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية.[٧]

كما تشترك شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة «طاقة» ومؤسسة «اينل جرين باور» الإيطالية، في تنفيذ مشروع استثماري لإقامة مزرعة لتوليد الطاقة من الرياح في المغرب، حيث تتضمن المرحلة الأولى من المشروع توليد ١٥٠ ميغاوات، في حين تتضمن المرحلة الثانية توليد ٨٥٠ ميغاوات في المحطة العملاقة التي من شأنها تعويض النقص في الطاقة بالمملكة المغربية وتوفير فرص عمل جديدة للمغاربة ودعم النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة.[٨]

الاستثمارات السعودية الأكبر خليجيًا بين عامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧

تشير دراسة أعدها مكتب الاستشارات المالية والاقتصادية «Mergermarket LTD" بلندن، حيث استندت الدراسة على توقعات صندوق النقد الدولي، إلى أن الاستثمارات المالية السعودية في المغرب ستعرف ارتفاعًا مهمًا خلال المرحلة القادمة، وستكون عبارة عن استثمار رؤوس أموال في شركات مغربية غير مدرجة في البورصة، وتقوم هذه النوعية من الاستثمار على توظيف صناديق مالية سعودية لرؤوس أموالها في الشركات المحتاجة لتمويل أو تعاني من نقص في السيولة عبر شراء حصة من أسهمها، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الاستثمارات المالية ستقوم بها صناديق مالية سعودية بالمغرب "وهي الآن قيد الدراسة أو يتم التحضير لها"، حيث نجح المغرب في أن يستقطب أكثر من ١٥٪ من الاستثمارات التي وجهتها دول الخليج نحو الخارج، الأمر الذي جعل المغرب يراهن على أن تصل حجم الاستثمارات الخليجية إلى ١٠٤٢ مليار درهم بحلول ٢٠٢٤.[٩]

ومما يعزز من توقعات الاستشارات المالية والاقتصادية هو إعلان محمد بن بدر الدوسري، عضو مجلس الأعمال السعودي – المغربي والرئيس التنفيذي لشركة المشرق للتطوير، عن رغبة السعودية في وصول استثماراتها بالمغرب إلى ٣٨ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٦م، حيث تقدم المغرب تسهيلات كافية للمستثمرين السعوديين والخليجيين التي ترتبط معهم باتفاق للشراكة الاستراتيجية منذ عام ٢٠١٢م، والتنسيق بين الحكومتين من خلال المجلس الأعلى ومجلس الأعمال المشترك، كما يعتبر المغرب أكثر الدول العربية استقراراً ويتمتع باقتصاد متطور ومنفتح على العالم، خصوصًا في اتجاه الأسواق الأوروبية والأميركية والأفريقية.

٥٣,٠٧٩ مليار دولار الاستثمارات الخليجية في دول المغرب والإمارات الأولى

كما تعمل الرياض والرباط على إنشاء خط بحري لشحن السلع يربط بين موانئ جدة وطنجة والدار البيضاء لتقليص كلفة النقل ولتقريب المسافة إلى أسبوع واحد لنقل السلع في الاتجاهين بدلاً من ثلاثة أسابيع حاليًا، وزيادة قيمة المبادلات التجارية، التي يطغى عليها النفط وبعض المواد الأولية والزراعية، حيث تمر التجارة الخليجية – المغربية عبر الموانئ الأوروبية، ما يزيد كلفة الشحن ويقلص هامش التجارة، خصوصًا الزراعية منها، وتقدر التجارة البينية بنحو ثلاثة مليارات دولار في عام ٢٠١٤م، وتعد السعودية خامس مصدّر للمغرب بعد إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة والصين، وسيساهم الخط البحري الجديد في تقليص المسافة التي تمر عبر الموانئ الأوروبية حاليًا، لزيادة المبادلات التجارية في الاتجاهين، بما يسمح برفع الصادرات المغربية إلى الأسواق السعودية خصوصًا في المجالات الغذائية والاستهلاكية المختلفة.[١٠]

وتنفذ شركة «اكوا باور» السعودية بالتعاون مع «سنير غروب دي انخيكا» الإسبانية، بناء محطتين للطاقة الشمسية في مدينة وارزازات المغربية بكلفة ثلاثة مليارات دولار لإنتاج نحو ٥٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠١٨م، ضمن مشروع ضخم تقدر كلفته بنحو ١١ مليار دولار لإنشاء خمس محطات تعمل بالألواح الشمسية لإنتاج ألفي ميغاواط من الكهرباء النظيفة.

كما قررت السعودية والمغرب إنشاء شراكة صناعية وتجارية واستثمارية بينهما، بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة مع المغرب على هامش المعرض الاقتصادي «ملتقى مملكتين»، الذي أقيم

السعوديون أهم المستثمرين العرب في تونس ويوظفون ٣٠٠ مليون دولار في ٢١ مشروعًا واستثمارات قطر بقيمة ٣٨ مليون يورو

في الـدار البيضـاء في يونيـو ٢٠١٤م، لإطلاق العمـل في «صندوق الاستثمـار المغربـي – السعودي»، الـذي رُصد له رأس مال أولي بقيمـة ٥٠٠ مليـون دولار بمشاركـة القطاعين العـام والخاص في البلديـن، حيث يُعتـبر الاتفاق إشارة إلى رغبـة البلدين في تعزيز علاقاتهمـا المختلفة وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة الاستثمارات.

وتتضمـن المشاريع الاستثماريـة قطاعات أخـرى مثل العقار والسياحة والزراعة والطاقـات المتجددة والأشغال الكبرى والبنى التحتية والخدمات المالية، وسيكون في إمكان شركات القطاع العام أو الخاص في البلدين، تحصيل عقود عمل في مجالات تخصصها. وسيتولى «مجلس رجال الأعمال السعودي – المغربي» التنسيق بين المؤسسات والإدارات المعنيـة في البلدين اللذين تربطهما علاقات سياسية قوية ومتينة منذ عقود طويلة.

إن الرياض والربـاط تعتزمـان إعطاء دفع قـوي لعلاقاتهما الاقتصاديـة والتجاريـة عبـر تـوسيـع الاستثمـارات ومشاركة القطـاع الخاص، والمساهمـة في البرامـج المشتركـة ذات البعد الإقليمـي، ومنهـا خطـة التصنيـع المغربيـة التي تمتـد حتى عام ٢٠٢٠م، وتهـدف إلى زيادة حصـة الصناعة في الناتج المحلي إلى ٢٣٪، وتحويـل المغرب إلى قطـب صناعي لمصلحة شركات عالمية، خصوصًا في مجالات السيارات والطائرات والقطارات والملابس، والصناعـات الغذائيـة وتكنولوجيـا الاتصـالات، بالاستفادة من القرب الجغـرافي والكفاءة المحليـة، واتفاقات المناطـق التجارية الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا.

الآفاق المستقبلية للاستثمارات الخليجية في المغرب

منـذ مطلـع الثمانينيات ومـع سياسـة التقـويم الهيكلي التي فرضتهـا المؤسسـات الماليـة الدولية علـى المغرب، نتيجـة الأزمة الاقتصادية الخانقـة التي عانى منها حينذاك، لعبت دول الخليج عـبر صناديقها السيادية دورًا أساسيًا في دعم الاقتصاد المغربي، خاصة عبر توفير السيولة الكافية وضمان وفاء المغرب بالتزاماته تجاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب الاستثمار في البنيات التحتية وفي القطاعات السياحية والعقارية والخدماتية.

وعـززت جولـة الملـك محمـد السادس الخليجيـة الشراكة الاستراتيجيـة بـين الربـاط ودول مجلـس التعـاون الخليجـي في المجـالات كافـة، بخاصـة القطاعـات الاقتصاديـة والفرص الاستثماريـة التـي ينتظر أن تبلغ ١٢ مليـار دولار، مشاريع خاصة في قطاعات مثـل الزراعة والصناعة والسياحـة والعقار والمعادن والخدمات المالية، إضافـة إلى خمسة مليارات دولار من صناديق سياديـة، في إطار تفعيل مقررات مجلـس التعاون الخليجي لدعم اقتصادات المغرب والأردن خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقدم الدول الخليجية منفـردة دعمًا ماليًا للمغرب بقيمة ١,٢٥٠ مليار دولار علـى شـكل هبات ماليـة، لمساعـدة اقتصاد الربـاط الذي تضرر من تراجع العائدات من العملة الصعبة نتيجة الأزمة المالية والاقتصاديـة في منطقـة اليورو، التـي سبق أن حصـل فيها على صفة الشريك المميز.[11]

كما سيمـول صنـدوق التنمية السعـودي مشاريـع زراعية في المغـرب في إطـار المخطط الأخضر الـذي تقـدر استثماراته بـ٢٠ مليـار دولار على مدى ١٠ سنـوات، ويشارك مـع تمويلات عربية أخرى، في بناء ثلاثة موانئ على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسـط (الداخلـة – أسفي– الناضور) لتطويـر نقل الحاويات وشحن البضائع، وتقدر الرباط حاجتها في مجال الموانئ وخدمات الشحن البحـري واللوجستيات بنحو سبعة مليارات دولار، وإنشاء ٧٠ منطقـة لمعالجة الحاويات في ١٨ مدينة ساحلية، كما ستساهم الصناديق السعودية في تمويل مشاريع في مجالات الطرق السريعة والصحـة والتعليم، وستقـوم لجنة تقنية مشتركـة بتحديد حجم الدعـم المفترض بناء على التقارير التـي قدمها الوفد المغربي في جدة في عام ٢٠١٢م.

وسوف تزيد الإمـارات وقطر والكويت استثماراتها في المغرب عـبر صندوق التنميـة السياحية (وصال كابيتـال) الذي رصد له سابقًـا ٢,٥ مليـار دولار، ويساهـم في تمويلـه «صنـدوق الحسن الثـاني للتنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة»، ويحتـاج المغرب إلى استثمارات عربية ودولية تقدر بـ ١٦ مليار دولار لمضاعفة عائداته السياحيـة في أفـق ٢٠٢٠م، إذ أن السياحة تمثـل ١٠٪ من الناتج الإجمالي.

وتم تأسيـس «وصال كابيتال» عبر شراكة بـين مؤسسات تتبع الصناديق السيادية في قطر والإمارات والكويت فضلاً عن المغرب بهـدف استثمار ما بـين ٢,٥ – ٤ مليـارات دولار،[12] في المشاريع السياحيـة في أرجاء المملكـة المغربية حيث تنتشـر أماكن الجذب

السياحي في مختلف مناطق البلاد وخصوصًا الساحلية منها لكن دونما إهمال للمدن غير الساحلية مثل مراكش، والمؤسسات المعنية تشمل قطر القابضة وآبار للاستثمار التابعة لصندوق (أبو ظبي) وصندوق الأجيال الكويتي والصندوق المغربي للتنمية السياحية، ومن شأن الأموال المستثمرة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ضمن رؤية المغرب ٢٠٢٠ من قبيل تطوير المرافق العامة وبالتالي النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للمواطنين.

كما تعتبر الإمارات أكبر مستثمر في بورصة الدار البيضاء، حيث بلغت استثماراتها في نهاية عام ٢٠١٤م، نحو ٥,٦ مليار دولار، كما يعتزم مصرف الإمارات الإسلامي الاستثمار في قطاع الصيرفة الإسلامية في المغرب خلال العام ٢٠١٦م، كما ساهم صندوق أبوظبي للتنمية في تمويل بناء ميناء طنجة المتوسط بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، إضافة إلى مساهمته في تمويل إنشاء القطار فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن صادرات المغرب للإمارات في العام ٢٠١٤م، بلغت نحو ٤٨ مليون دولار، في حين بلغت وارداته من الإمارات نحو ٢٨٣ مليون درهم.[١٣]

وتتركز رؤية ٢٠٢٠م، على استقطاب ١٠ ملايين سائح سنويًّا مقارنة بأكثر من ٨ ملايين في الوقت الحاضر، فضلاً عن جعل القطاع السياحي ثاني أكبر قطاع اقتصادي بعد الزراعة، ويتوقع مراقبون أن يرتفع نمو الاقتصاد المغربي إلى ٦٪ في النصف الثاني من العقد الجاري بالاستفادة من الاستثمارات العربية، ليتحول إلى أكبر مستقطب للاستثمار الدولي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، بمعدل سنوي يبلغ خمسة إلى ثمانية مليارات دولار من الاتحاد الأوروبي والخليج العربي والولايات المتحدة ودول جنوب شرقي آسيا.

كما ستزيد قطر استثماراتها في مجال العقار عبر مجموعة «الديار» لبناء منازل وشقق راقية في بعض مدن المغرب، وهي التجربة ذاتها التي تنفذها مجموعة «أجيال» الكويتية في قطاع تقدر أرباحه السنوية بـ٣٠٪ من خلال بناء ١٢٠ ألف وحدة سنويًا، كما أن قطر قد تدخل للمرة الأولى قطاع المعادن في المغرب حيث تبلغ حصة المغرب فيه ٧٠٪ من الاحتياط العالمي من الفوسفات، في وقت زاد الطلب الدولي على الأسمدة الكيماوية، حيث تتنافس قطر مع إندونيسيا في الاستثمار في قطاع الفوسفات المغربي لإنشاء وحدات لإنتاج الأسمدة في الجرف الأصفر (جنوب الدار البيضاء) على غرار الهند والبرازيل.

وتأكيدًا للدور القطري فيما يخص الاستثمارات الخليجية في المغرب، فقد تم التوقيع بين قطر والمملكة المغربية في عام ٢٠١١م، على أربع اتفاقيات بين الجانبين، وشملت الاتفاقيات إنشاء هيأة مشتركة للاستثمار بين المغرب وقطر ومذكرة تفاهم للتعاون الثقافي فضلاً عن مذكرة للتعاون في المجال المعدني. وللتدليل على أهمية التعاون، والذي ينصبُّ أصلاً في مصلحة الطرف المغربي، تم الاتفاق على تأسيس صندوق استثمار مشترك مناصفة بقيمة ملياري دولار. وتتضمن الأهداف الجوهرية وراء هذه الخطوة المساهمة في تمويل مشروعات تنموية كبرى في المغرب[١٤] ●

* باحث في الشؤون العربية والإقليمية

الهوامش

١ – اتحاد غرف مجلس التعاون يتوقع نمو الاستثمارات الخليجية في المغرب إلى ١٢٠ مليار دولار، جريدة الشرق الأوسط، ١٧ نوفمبر ٢٠١٧.
٢ – المال الخليجي صمام أمان الاقتصادات العربية، جريدة الخليج، ٢٩ يناير ٢٠١١.
٣ – علاء الدين السيد، سباق الإخوة الأعداء: ماذا تعرف عن الاستثمارات القطرية والإماراتية حول العالم؟، موقع ساسة بوست، ١٢ فبراير ٢٠١٥.
٤ – الخليجيون و«هوبيا» الاستثمار في القطاع الصناعي بالمغرب؟، جريدة المساء المغربية، ٥ مارس ٢٠١٥.
٥ – شريف هزاع ، تطور مطرد للاستثمارات الكويتية في المغرب، موقع إيلاف، ٢٢ مارس ٢٠١٠.
٦ – الإمارات أكبر مستثمر عربي في المغرب، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٧ أكتوبر ٢٠١١.
٧ – الإمارات الأولى في حجم الاستثمارات العربية بالمغرب، جريدة الاتحاد الإماراتية، ١ ديسمبر ٢٠١٤.
٨ – «طاقة» و «اينل جرين باور» تنفذان مشروعًا لإقامة مزرعة رياح في المغرب، جريدة الاتحاد، ٣ فبراير ٢٠١٢.
٩ – أيوب الريمي، استثمارات السعودية تتدفق على المغرب رغم تراجع أسعار النفط، موقع هسبريس، ٦ مايو ٢٠١٥.
١٠ – محمد الشرقي، الاستثمارات السعودية في المغرب ٤ بلايين دولار هذه السنة، جريدة الحياة، ٥ فبراير ٢٠١٥.
١١ – ١٢ بليون دولار تمويل خليجي لمشاريع في المغرب، جريدة الحياة، ٢١ تشرين الأول ٢٠١٢.
١٢ – إحسان الحافظي، إطلاق أضخم الاستثمارات بالمغرب عشية الانتخابات، صحيفة الصباح المغربية، ٢٥ نوفمبر ٢٠١١.
١٣ – محمد بن محمد العلوي، ارتفاع استثمارات الإمارات في المغرب يعمّق الشراكة الاستراتيجية، جريدة العرب، ٢٢ يوليو ٢٠١٥.
١٤ – عبد الواحد كنفاوي، صندوق استثمار مغربي قطري بقيمة ملياري دولار، صحيفة الصباح المغربية، ٢٨ نوفمبر ٢٠١١.

كتاب الخليج في عام 2016/2015

رصد وتحليل واستشراف للقضايا والأحداث الخليجية

كتاب الخليج للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، الذي يصدره مركز الخليج للأبحاث، مطلع مايو الجاري، متزامنًا مع جملة من الأحداث والتحولات الكبرى التي شهدتها منطقة الخليج، فضلاً عن التحولات على الصعيدين العربي والدولي، القائمة والمحتملة، على المنطقة. وفي هذا الإطار، يتناول الكتاب بالرصد والتحليل والتقييم أهم التطورات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، إضافة إلى التطورات التي لحقت بأسواق المال الخليجية وقطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة، وبخاصة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط، وما تركه ذلك من تأثيرات سلبية على عائدات دول المجلس وميزانياتها، الأمر الذي دفعها لاتخاذ إجراءات متفاوتة بشأن تنويع مصادر الدخل، وإعادة توجيه هذا الدعم، علاوة على تهيئة المجتمعات الخليجية لمرحلة ما بعد النفط.

يتكون الكتاب من ثمانية فصول رئيسية كتبها نخبة من كبار المعنيين بالشأن الخليجي، الفصل الأول عن التطورات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، والثاني تناول اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، والثالث عن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، والرابع تضمن قضايا الأمن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي، والخامس عن الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته إيرانيًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا ، وتتبع القسم السادس عملية عاصفة الحزم: الخلفيات. المسارات. التداعيات، القسم السابع تناول العلاقات العربية والإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، والقسم الثامن والأخير عن العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تضمنت هذ الأقسام ٣٢ دراسة لمحللين من المتخصصين في الشأن الخليجي والمتابعين لما يحدث عن كثب في دول مجلس التعاون الخليجي وفي كافة التخصصات وحول جميع القضايا التي حملتها عناوين الأقسام، لذلك يعد كتاب الخليج في عام مرجعًا عن الشأن الخليجي.

ويتقدم رئيس التحرير الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث ورئيس تحرير الكتاب بالشكر لكل المشاركين من المحللين والمفكرين، ويسعد إدارة النشر بمركز الخليج للأبحاث توفير نسخ الكتاب لمن يرغب انسجامًا مع شعار مركز الخليج للأبحاث وهو (المعرفة للجميع).

العلاقات السعودية ـ المغربية نموذجًا

الشراكة المغاربية ـ الخليجية: تكامل لمواجهة المخاطر الأمنية

تعتبر العلاقات المغربية السعودية نموذجًا للعلاقات الخليجية المغاربية لعدة اعتبارات، أهما طبيعة النظامين السياسيين، إذ يعتبر المغرب البلد المغاربي الوحيد ذو النظام الملكي، مما جعله أكثر قربًا من الأنظمة الملكية في المشرق العربي. وعند تتبع مسار السياسة الخارجية المغربية تجاه المملكة العربية منذ استقلاله، نجد أن هناك تطابقًا وتوافقًا بين الرياض والرباط في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، العربية والإسلامية، وذلك بالرغم من التحولات التي شهدها النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي. إن العلاقات السياسية السعودية المغربية الإيجابية عكستها علاقات التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، خاصة في قضايا الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي الخليجي. الجانب الاقتصادي له أهميته في العلاقات بين البلدين، إذ تعتبر الرياض أحد الداعمين الأساسيين للمشاريع التنموية بالمغرب.

د.فؤاد فرحاوي *

العلاقات السعودية المغربية بين ثنائية «العربي» و«الإسلامي»

كانت العربية السعودية من الدول الأوائل التي دعمت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية، فبعد اللقاء الذي جمع بين الملك عبد العزيز والملك فاروق في جبل رضوى غرب السعودية، قررت الرياض الموافقة على بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٥م. وقبل أن ينضم المغرب إلى الجامعة العربية عام ١٩٥٨م، كان يتفاعل مع القضايا القومية المطروحة آنذاك، ففي عام ١٩٥٦م، تجاوبت الرباط مع دعوة الملك سعود لتأييد مصر إثر تعرضها للعدوان الفرنسي البريطاني الإسرائيلي بعد تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس.

وظلت الجامعة العربية هي الحاضن الرئيس لتفاعل السعودية والمغرب مع القضايا القومية، إلى أن بدأت الشكوك والتوتر تدب في العلاقات بين بعض الدول العربية، خاصة بعد الإطاحة ومحاولة الإطاحة بالأنظمة الملكية. فالعلاقات المصرية السعودية عرفت تراجعًا بعد اندلاع الحرب في اليمن ما بين ١٩٦٢ و١٩٧٠م، والتي انتهت بسقوط المملكة المتوكلية اليمنية وانتصار الجمهوريين. وقبل هذه الفترة سقط الملك فاروق في مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م، وبعدها أسقط «تنظيم الضباط الأحرار» الملك فيصل الثاني الملكية في العراق عام ١٩٥٨م. وفي المنطقة المغاربية أرغم معمر القذافي محمد إدريس السنوسي على التنازل على الحكم، وتبنى القذافي الأيديولوجية الناصرية، واندفع في السبعينيات إلى إسقاط الملكية في المغرب ودعم «جبهة البوليساريو» الانفصالية في جنوب المملكة، كما حاول نظام البعث في سوريا دعم الانقلاب في المغرب.

ووسط هذه الأجواء تبلورت لدى العربية السعودية فكرة إنشاء إطار «إسلامي» واسع، تستطيع الأنظمة الملكية عبرها تعزيز شرعيتها وتجاوز الأزمات التي طرحتها الاتجاهات القومية المتشددة داخل الجامعة العربية، وفي هذا الإطار تحرك الملك فيصل بن عبد العزيز نحو عدد من الدول الإسلامية لحشد التأييد لفكرة إنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي»، بما فيها إيران وتركيا وباكستان. ودعم المغرب هذا الاتجاه، واحتضنت الرباط أول مؤتمر للقمة الإسلامية في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩م، والذي تم الإعلان فيه عن إنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي». وكانت أبرز القضايا التي تم نقلها من الإطار القومي العربي إلى الإطار الإسلامي هي القضية الفلسطينية، خاصة وأن المؤتمر عقد بعد إحراق المسجد الأقصى، وفي عام ١٩٧٥م، سيتم إنشاء لجنة القدس خلال لقاء القمة السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وسيتم إسناد رئاستها للمغرب بدعم من العربية السعودية ودول أخرى.

المغرب والسعودية بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي

خـلال نهايـة السبعينيـات مـن القـرن العشريـن حصلت تحـولات استراتيجيـة مهمـة في المشرق العربي، دفعـت بالمملكة العربية السعودية إلى البحث عن أدوات جديدة للدفاع عن أمنها القومـي. ففي عـام ١٩٧٩م، أسقطـت «ثورة الخمينـي» النظام الملكـي في إيـران الـذي كان يقـوده الشـاه محمد رضـا بهلوي. ونتيجـة للتوجهات التي أعلن عنها الخمينـي وسعيه إلى تصدير «ثورته» إلى الخارج شعرت المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى بالخطر الذي يشكله النظام الإيراني الجديد، على أمنها واستقرارهـا. وبعـد مغادرة شاه إيران البـلاد في يناير ١٩٧٩م، وتوجـه نحو المغرب، زار الملك خالـد الرباط ما بين ١٩ و٢٣ مايو مـن السنة نفسهـا للتنسيـق في شـأن القضايا العربيـة وقضية فلسطين، كما تم إنشاء لجنة سعودية مغربية دائمة على المستوى الـوزاري برئاسـة وزيري خارجيـة البلدين[١]. وبانـدلاع الحرب الإيرانيـة العراقيـة في سبتمبر ١٩٨٠م، أضافـت أعباء سياسية وأمنية واستراتيجية جديدة على السعودية والخليج العربي، مما نتـج عنه إنشاء نظام إقليمي عربي فرعي في مايو ١٩٨١م، أطلق عليه بـ«مجلس التعاون الخليجي».

إن المواقـف المغربية والسعودية كانت متناغمة في التعامل مع إيران مباشرة بعد «ثورة الخميني»، ففي الوقت الذي تجنبت فيه السعودية الاصطـدام والتعليق العلني على مجريات الأحداث في إيـران، اختار المغـرب تعيين الدكتور عبد الهـادي التازي سفيرًا له في طهـران، علمًا أن الأخير ربطته علاقات بآية الله الخميني الـذي كان يقيـم بالنجف في العـراق، بينما كان التـازي سفيرًا للمغرب في بغـداد. ولكن بعد أن هيمن وقوي الاتجاه الداعي إلى تصديـر الثـورة في إيران، بـدأت طهران تستضيـف «الحركات التحرريـة» والمعارضـة في الـدول الأخـرى، وهكـذا تم تأسيـس «الجبهـة التحررية لشبه الجزيـرة العربية» التـي أثارت المملكة العربيـة السعوديـة وأدى بهـا إلى الإعـلان مباشـرة عن دعمها للعـراق في حربه مع إيران[٢]. ووجد المغـرب نفسه مضطرًا أيضًا إلى مواجهـة إيران بعـد أن فتحت ممثلية لـ«جبهـة البوليساريو» الانفصالية في طهـران، وحين انعقاد القمة العربية الثانية عشر في فاس عـام ١٩٨٢م، عـبر الملك المغربـي الحسـن الثاني عن استعـداد بـلاده تنفيذ التزاماتـه تجاه العـراق في إطار معاهدة الدفـاع المشتركة العربيـة، وذلك في حالة عـدم استجابة إيران للمطالب العربية واستمرارها في الحرب[٣].

ولكن مع اشتداد مخاطر الحرب العراقية الإيرانية بدأت تلوح في الأفق نوع من الدبلوماسيـة السعودية المرنة تجاه إيران، وذلك في إطـار البحث عـن تسوية لإنهائها، وهكذا قـام وزير الخارجية الراحل الأمير سعود الفيصـل بزيارة إلى طهران تباحث فيها مع

الإيرانيين سبل إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وملفات أخرى[٤]. وخلال هذه المرحلة أيد المغرب أيضًا المسعى السعودي لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية[٥].

العلاقات المغربية السعودية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

إثر انهيار الاتحاد السوفيتي تخلخل النظام الدولي الذي كان قائمًا على توازن الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة واشنطن والمعسكر الشرقي بزعامة موسكو. وفي الوقت الذي اهتزت فيه عدد من الأنظمة في إفريقيا وآسيا والقوقاز، قام صدام حسين بغزو الكويت في أغسطس من عام ١٩٩٠م، وإعلانها محافظة عراقية، ليشكل بذلك أول وأكبر تهديد للأمن القومي العربي والخليجي، بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية. وحينها لم يكن يرغب الملك فهد بنزول القوات الأجنبية في المنطقة، غير أن عدم استجابة صدام حسين للمطالب العربية بالانسحاب من الكويت أجبر السعودية على القبول بفكرة استدعاء القوات الحليفة لتحرير الكويت. وقاد المغرب بدوره وساطة لتجنيب المشرق العربي حربًا جديدة. وكانت الرباط أول بلد يعلن رفض احتلال العراق الكويت ويطالب العراق بانسحاب قواته. وبعد أن ترجحت كفة الحرب، أرسل المغرب ١٢٠٠ جندي لحماية الأراضي المقدسة، فضلا عن ٥٠٠ جندي إلى الإمارات العربية المتحدة.

وفي الوقت الذي اشتعلت فيه نيران الحرب على الحدود الشمالية السعودية بسبب الغزو العراقي للكويت، كان الأمن القومي الخليجي من جهة البحر الأحمر وخليج عدن يتعرض لضغوطات جديدة إثر انهيار نظام سياد بري بالصومال في يناير ١٩٩١م، ودخول البلاد مرحلة الحرب الأهلية. وتدخلت الأطراف العربية في تسابق مع أطراف إقليمية أخرى لإيقاف تدهور الأوضاع في القرن الإفريقي، منها المملكة العربية السعودية التي عرضت استضافة مؤتمر للمصالحة الصومالية في الجامعة العربية عام ١٩٩٢م. وعندما قررت الأمم المتحدة إرسال قواتها لإيقاف الحرب الأهلية في الصومال، أرسلت السعودية ما يزيد عن ٧٥٠ من جنودها للإسهام في إعادة الاستقرار في ذلك البلد المنهار. وانخرط المغرب أيضًا إلى جانب المملكة العربية السعودية في تأييد جهود المصالحة، ثم أرسل ١٣٠٠ من جنوده عام ١٩٩٣م، ضمن التحالف الدولي في الصومال، وذلك إلى جانب دول أخرى حليفة للسعودية، أبرزها باكستان.

وعمومًا، فإن القضايا الإقليمية والدولية التي طرحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت فيه كل من المغرب والعربية السعودية متناغمة حولها، سواء تعلق الأمر بالغزو العراقي للكويت أو الأزمة الصومالية، أو ملف الصراع العربي الإسرائيلي أو حرب البوسنة والهرسك. وإن أكثر ما يفسر توافق سياسة البلدين، هو تجاوز الرياض والرباط للبعد الدبلوماسي لسفارتيهما، وتعويضها بشخصيتين من القيادتين تتواجدان في دواني القصرين السعودي والمغربي، وهي الفكرة التي سبق أن طرحها الملك المغربي الحسن الثاني في عهد الملك فهد بن عبد العزيز.

المغرب والسعودية: من سقوط صدام إلى «عاصفة الحزم»

عندما بدأ التصعيد الأمريكي ضد العراق عام ٢٠٠٣م، برز تحد جديد يلوح في الأفق للأمن القومي الخليجي، خاصة وأنه توازى مع الضغوطات الأمريكية على المنطقة العربية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة. وبالرغم من الآثار السلبية للغزو العراقي للكويت، إلا أن السعودية كانت تبحث عن أفق لتجاوز الأزمة العراقية، ظهر أساسا في قمة بيروت لعام ٢٠٠٢م، وعناق ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز مع نائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري. وقد جاء التحرك السعودي لحل الأزمة العراقية الكويتية بالتوازي مع طرح السعودية للمبادرة العربية للسلام بغية حل القضية الفلسطينية.

المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية ضرورة لمواجهة الإرهاب والمخطط الدولي

ولكن مع الحملة الأمريكية الجديدة ستربك واشنطن المسعى السعودي لحل بعض الأزمات العربية. وبعد أن صار موضوع إسقاط نظام صدام حسين قرارا لا رجعة فيه بالنسبة لإدارة بوش، بدأت الرياض تعد لمرحلة ما بعد صدام للدفاع عن مصالحها ونفوذها في المنطقة ومواجهة التغلغل الإيراني المحتمل. وضمن هذا السياق أيدت السعودية "إياد علاوي" بقوة في ترشحه لرئاسة الوزراء لإبقاء العراق في إطاره العربي. وتفاعل المغرب مع هذا المنحى السياسي وأيد دستور ٢٠٠٤م، وعمل في فترة "علاوي" على المساهمة في إعادة الاستقرار للمؤسسات السياسية، من خلال تدريب الكوادر في وزارتي العدل والخارجية، فضلا عن إبدائه الاستعداد لتدريب قوات الجيش والأمن والدرك والوقاية المدنية[٦]. ولتجاوز آثار العنف الطائفي الذي اندلع في العراق طلبت بغداد من رئيس «هيأة الإنصاف والمصالحة» إدريس بن زكري الاستفادة من التجربة المغربية في المصالحة السياسية[٧]. أما بخصوص المبادرة العربية للسلام، فقد أيدها المغرب، واقترح في القمة العربية بتونس عام ٢٠٠٤م، لإيجاد آلية لتنفيذها، وخلال قمة ٢٠٠٧ م، تم تشكيل فريق عمل لإجراء

ثورات الربيع العربي وجهت العلاقات الخليجية ـ المغاربية إلى شراكة استراتيجية في مجالات الاقتصاد والأمن والدفاع

الاتصـالات الدولية لحشد التأييد لـ«المبـادرة»، كان المغرب ضمن أعضاء الفريق.

وبالتـوازي مـع الأزمـة العراقيـة كان موضوع الملـف النووي الإيـراني ضاغطًـا علـى الخليج العربـي، ونهج المغـرب سياسة مؤيدة لبقاء منطقة الشرق الأوسط فارغة من الأسلحة والتهديد النووي، وذلك في تناغم مع الموقف السعودي والمصري وعدد من الدول العربية. الموقف المغربي من المسألة النووية جعل الرباط في مواجهة مع إيران في أكثر الملفات حساسية لسياستها الخارجية، خاصـة بعـد أن اصطف المغـرب إلى جانب المحـور الدولي الذي كان يدعـو إلى تعديل المادة الرابعة من معاهدة الحد من انتشار أسلحـة الدمـار الشامـل في المؤتمـر المنعقـد في نيويـورك عام ٢٠٠٤م، بالإضافـة إلى استضافة المغـرب لأول مؤتمر للإرهاب النووي عام ٢٠٠٦ [٨].

ترى السعودية أن إيران تحـاول زعزعة استقرارها في شرق البـلاد عـبر البحريـن، وفي الوقـت الذي صـرح فيـه مسؤولون إيرانيـون بزعـم تبعيـة البحريـن لبلادهـم اندلعـت مواجهـة دبلوماسيـة بـين المغـرب وإيـران، حيث اعتـبرت الربـاط تلك التصريحـات مهددة لوحـدة وسيادة دولة عربيـة، انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بـين البلدين عام ٢٠٠٩م. وخلال الفترة نفسها اندلعت حـرب جديدة على الحـدود الجنوبية السعودية، إثـر المواجهة المسلحة بـين الحوثيين المدعومـين إيرانيا والقوات اليمنيـة. ودخلـت السعوديـة في مواجهة مع الحوثيـين بتأييدها القـوات النظاميـة اليمنية، وحينهـا أرسل المغرب قـوات خاصة لدعم السعودية في تلك الحرب.

وتطورت العلاقات المغربية / الخليجية عمومًا، والسعودية/ المغربيـة خصوصًـا، بعـد الاضطرابـات التي تلت سقـوط زين العابدين بن علي من السلطة في تونس، وبعد أن امتدت الأحداث إلى مصـر وليبيا واليمن، شعـرت دول الخليج بضرورة التحرك لحمايـة أمنهـا القومي. وإثر ذلـك جاءت مبـادرة دعوة المغرب والأردن إلى الانضمـام لمجلـس التعاون الخليجـي عام ٢٠١١م، انتهت بصيغـة «الشراكة الاستراتيجية الخليجية المغربية». وهي الشراكـة التي ستجعل المغـرب أكثر اندماجًا مـع الاستحقاقات الاستراتيجية والأمنيـة والاقتصادية الخليجية، تم التعبير عنها بصـورة أوضـح من خـلال المشاركة المغربية في حـرب «عاصفة الحـزم»، التي أطلقتهـا العربية السعوديـة في مواجهة الحوثيين وقـوات علي عبد الله صالـح بعد انقلابها علـى شرعية الرئيس عبـد ربـه منصـور هـادي. وشهـدت العلاقـات الاستراتيجيـة السعودية المغربية نقلة أخرى بعد أن شاركت الرباط في مناورات «رعد الشمال» التي قادتها السعودية آخر فبراير ٢٠١٦م، وتوقيع البلديـن علـى اتفاقيـة للتعـاون العسكري في ديسمـبر ٢٠١٥م. وتعـد الاتفاقية الأخيرة جـزءًا من منظومة الاتفاقيـات الأمنية والعسكريـة الناظمـة للعلاقـات المغربية الخليجيـة، خاصة وأن للمغرب اتفاقيات مماثلة مع الإمارات العربية المتحدة. ويذكر في هذا السياق، أنه بالتوازي مع إعلان السعودية إنشائها «للتحالف الإسلامـي ضد الإرهاب» في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ م، وتأييد الرباط لـه، سبـق للمغـرب أن أطلـق «مبـادرة مجموعة أصدقـاء ضد الإرهاب» بالأمم المتحدة تتكون من ٣٠ دولة، تمثل فيها السعودية ضمـن المجموعـة الآسيوية إلى جانـب كل من الهنـد وباكستان والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والأردن.

آفاق التعاون الاقتصادي المغربي السعودي

إن التراكـم الـذي شهدتـه العلاقـات السعوديـة المغربية في السنوات الأخيرة توجت بعقد أول قمة بين المغرب ومجلس التعاون الخليجـي في ٢٠ أبريل ٢٠١٦م، حيث تناولت سبل تعزيز الشراكة بـين الطرفـين، سـواء في أبعادهـا الاستراتيجية والأمنيـة، أو في أبعادهـا السياسيـة والاقتصادية. ويشكل المغـرب في هذا الإطار بيئـة مناسبة لتدفـق الاستثمارات الخليجيـة والسعودية للمغرب، بحكـم عدد من المشاريـع التنموية التـي أطلقها المغـرب، في أفق مشـروع التحـول إلى دولة صاعـدة في إفريقيا. وقـد سبق لمجلس التعـاون الخليجـي أن خصص للمغـرب في عـام ٢٠١١م، غلافًا ماليًا لدعـم اقتصاده بلغ ٢,٥ مليـار دولار، لتعزيز الاستثمارات والمبادلات التجارية بين دول الخليج العربي والمغرب.

والواقـع، أن الاستفـادة المغربيـة الاقتصاديـة مـن الدعـم الخليجـي جـاء أيضًـا في سيـاق التحـولات التي شهدتهـا سياسة الاستثمار الخليجية، إذ بعد التضييقات التي تعرضت لها الأموال الخليجيـة بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفـط، جعل المستثمر الخليجي يفكـر في ضخ استثمارات بشـكل أكـبر في عدد مـن الـدول المغاربية، حيث تركـزت قبل ١٠

سنوات من عام ٢٠١٣م، على القطاع البنكي والمالي، إضافة إلى البنيات التحتية والسياحة. وفي السنوات السابقة لحكم زين العابدين بن علي كانت تونس تستقطب أزيد من ٥٠٪ من الاستثمارات الخليجية في المنطقة المغاربية، محتلة بذلك المرتبة الأولى، ثم يأتي المغرب في الترتيب الثاني. ولكن مع أجواء الاضطرابات السياسية في تونس بعد ٢٠١١م، ازدادت أهمية المغرب بالنسبة للمستثمر الخليجي والسعودي. ويتوفر المغرب على بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخليجية، إذ يرتبط المغرب باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن أن يكون المغرب جسر لدول الخليج نحو هذه المناطق، وفي هذا الإطار تأتي أهمية الاتفاقية الموقعة بين المغرب والسعودية في يونيو ٢٠١٤م، لإنشاء خط بحري مباشر بين البلدين، فضلا عن إنشاء صندوق استثماري مشترك يخصص لدعم القطاع الصناعي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار.

آفاق التعاون الاستراتيجي السعودي المغربي

إن آفاق التعاون الاستراتيجي المغربي السعودي الخليجي حدد معالمها العاهل المغربي محمد السادس في الكلمة التي ألقاها خلال القمة الأولى المغربية الخليجية المنعقدة في ٢٠ أبريل ٢٠١٦م، فقد كان لافتًا أن انتقد بصورة غير مباشرة بعض الدول الكبرى في التخلي عن حلفائهم، فضلا عن السعي إلى تفتيت الدول المستقرة المتبقية من الوطن العربي. وفي هذا الإطار أشار إلى ما تمثله الأوضاع في العراق وسوريا واليمن وليبيا من تهديد على الأمن الخليجي والمغربي، كما انتقد بشكل مباشر وشخصي الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون في مواقفه الأخيرة حول الصحراء المغربية، والتي يرى فيها المغرب انتقاصًا من سيادته على الصحراء، وسعيًا إلى دعم الأطروحات الانفصالية. وكما يرى المغرب أن دولا تخلت عن حلفائها الخليجيين، فإنه ينتقد أيضًا بصورة غير مباشرة حلفاءه الذين يسعون إلى إدامة النزاع حول قضية الصحراء وعدم حسمه، وقد كان ذلك واضحًا في كلمة العاهل المغربي خلال القمة المغربية الخليجية عندما ذكر أن «المغرب ليس محمية لأحد»، وعلى هذا الأساس أشار إلى أهمية تنويع الشركاء والحلفاء، بما فيها الهند والصين وروسيا. وهنا تلتقي التصورات المغربية والسعودية حول مستقبل سياستهما الخارجية، حيث عمدت الرياض أيضًا إلى مزيد من الانفتاح على شركاء جدد، خاصة الهند والصين.

إن التحديات التي يواجهها المغرب والعربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، يفرض عليهم توسيع نطاق تعاونهم الاستراتيجي. وإذا كان اليمن وسوريا والعراق وليبيا ساحة أساسية للتعاون الاستراتيجي والأمني بين المغرب والدول الخليجية، فإن إفريقيا تعد أيضا ساحة أساسية للعمل المشترك المغربي الخليجي، لما تمثله من أهمية مستقبلية على الصعيد الاقتصادي والأمني والاستراتيجي. وبالنسبة للعربية السعودية فإن الاهتمام الأوسع بدول شرق إفريقيا يشكل خطًا استراتيجيًا حيويًا لأمنها القومي المستقبلي، وتؤكد الأحداث في اليمن والتنافس الدولي حول خليج عدن أهمية هذا المحور. والملاحظ أن العربية السعودية قد اتخذت خطوات مهمة في الفترة الأخيرة لتقوية حضورها على صعيد الاستحقاقات الاستراتيجية في شرق إفريقيا، أهمها إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي، فضلا عن إشراك الصومال في مناورات «رعد الشمال».

انهيار الاتحاد السوفيتي ساهم في التناغم بين السعودية والمغرب

ويسعى المغرب أيضًا في الفترة الأخيرة إلى تطوير علاقاته مع دول شرق إفريقيا، وذلك في سياق التحديات الأمنية وإشكالية الإرهاب التي تعاني منها، إذ عمد إلى ضم علماء من هذه الدول إلى «مؤسسة محمد السادس لعلماء إفريقيا»، التي تأسست في يوليو ٢٠١٥م، بما فيها كينيا وموريشيوس ومدغشقر والصومال وغيرها، وذلك بغرض التصدي للبنيات التي تؤدي إلى إنتاج التطرف والإرهاب. ونشير في هذا السياق، أنه خلال اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار برئيس الحكومة الصومالية عمر عبد الرشيد خلال القمة ١٣ لمنظمة التعاون الإسلامي، طلب الأخير من المغرب المساعدة على تأهيل مؤسساتها الأمنية والاستخباراتية للمساهمة في تعزيز الاستقرار ومحاربة الإرهاب. وسبق أن أرسلت كينيا وفدًا برلمانيًا للمغرب في ديسمبر ٢٠١٥م، طالبًا الاستفادة من التجربة المغربية في محاربة الإرهاب، علمًا أن كينيا ازدادت أهميتها الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية في السنوات الأخيرة، دلت عليها مثلا اللقاء الأمني الإقليمي لقيادات الشرطة في شرق إفريقيا، والذي عقد في مومباسا خلال أغسطس ٢٠١٤م، بحضور خبراء أمنيين من ألمانيا وفرنسا والجزائر ونيجيريا وتركيا.

إن التعاون المغربي السعودي في شرق إفريقيا مثلا، يفرض على البلدين في سياق اتفاقية التعاون العسكري الموقعة بينهما الاهتمام بمسألة الأمن البحري والتدريبات المشتركة في هذا السياق، بما فيها خليج عدن والمحيط الهندي، وذلك بغية الرفع من فعالية المشاركة في مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من البحر، سواء ما يتعلق بأعمال القرصنة التي تهدد التجارة بين السعودية من خليج

السعودية استعدت لما بعد صدام حسين بالدفاع عن مصالحها ونفوذها ومواجهة تغلغل إيران بتناغم ثلاثي

عـدن إلى البحـر الأبيض المتوسط، أو ما يتعلـق بالأنشطة الأخرى مثل الإرهاب وتهريب الأسلحة المستعملة في زعزعة استقرار الدول في منطقة الخليج أو إفريقيا. ويقتضي الرفع من الأدوار بخصوص مسألة الأمن البحري الرفع أيضا من الترسانة العسكرية البحرية للمغـرب والسعودية، كمًا ونوعًا، وتجاوبًا مـع التعقيدات المطروحة علـى هذا الصعيد. وضمن هذا الإطار تأتي أهمية المساعدة المالية السعوديـة للمغـرب لاقتناء غواصة روسية لتعزيـز قواته البحرية، فضـلا عن إرسال المغـرب لفرقاطة «طـارق بن زيـاد» للمساهمة في المراقبـة البحريـة في حـدود اليمن ومنعًا لتهريـب السلاح نحو الحوثيين[9]، هذا إضافة إلى أهمية مشاركة فرقاطة «علال بن عبد الله» التابعة للبحرية المغربية في المعرض الدولي للدفاع البحري في الدوحة خلال مارس ٢٠١٦.

ولقـد أصبح المغـرب مطالبًا أكـثر بالاستعـداد للمشاركة في الحفـاظ علـى الأمـن البحـري الليبـي الـذي أصبح يشـكل أحد اهتمامـات دول الخليـج أيضًـا، كمـا أن الأمن القومـي السعودي والخليجي أصبح مرتبطًا أيضًا بتطور الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيـا، إذ أن انهيار هذا البلد أو تحولـه إلى «أفغانستان شمال إفريقيـا» سيجـر مصـر إلى حـرب استنـزاف يضعـف جيشها، تمامًا مثل ما حصل للجيش الباكستاني حين تم استنزافه بسبب تداعيـات الأوضاع المتوترة في أفغانستان. وإن أي تهديد لاستقرار مصـر واستمرار الجيش فيها كعمود فقري للدولة، سيضاعف من المخاطـر الأمنيـة والاستراتيجية علـى الحـدود الشرقية للحدود البحريـة السعوديـة في البحـر الأحمر. وضمن هـذا السياق تأتي أهميـة الدعـم السياسـي المغربي لليبيـا في احتضانـه لمفاوضات الفرقـاء الليبيـين في مدينـة الصخيرات المغربيـة، وتوصلهم إلى اتفـاق يعيد بنـاء المؤسسـات السياسيـة. ولكن المسـار السياسي غـير كاف لتثبيت الاستقـرار، إذ أن هناك حاجة ماسة إلى تقوية المؤسسـات الأمنيـة والعسكرية لتأمين الحـدود البرية والبحرية، خاصـة وأن هنـاك محـاولات لتواجـد دولي في الأراضـي الليبية بحجـة مكافحة الإرهـاب والهجرة السرية، أو ربمـا بغرض تهيئة وضـع جديد يمهد إلى شكل مـن أشكال تقسيـم الأراضي الليبية شبيهـة بالمسار الـذي شهدته الصومـال أو العـراق. وضمن هذا الإطار تأتي أهمية المساهمة المغربية والخليجية في تقوية أدوارهما لإعادة وتقوية المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية الليبية.

بكلمة، إن التحديات الأمنية والاستراتيجية للمغرب والسعودية تفتـح آفاقا واسعة للتعاون بـين البلدين، حاضرًا ومستقبلا، سواء علـى صعيد منطقة الخليج، أو المنطقة المغاربية، أو إفريقيا. وبناء عليـه هنـاك حاجة ماسـة لتطوير آليـات التعاون وتطويـر الرؤى الخاصة بمستقبل العلاقات الإقليمية والدولية.

* أستاذ بمؤسسة البحوث الاستراتيجية الدولية (اوسك) ـ أنقرة

الهوامش

١ – عـادل بـن علي الفرحان المورعي، العلاقات المغربية السعودية ودورهـا في تعزيز الأمن العربي، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥ م، ص: ٤١.

٢ – أنظر «العلاقات الإيرانية ـ السعودية بعد الثورة الإسلامية»، صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة)، عدد ٢٦ غشت ٢٠٠٢.

٣ – « العلاقات المغربية الإيرانية: من القطيعة إلى الانفتاح»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٧ يناير ٢٠١١.

٤ – «العلاقات الإيرانية ـ السعودية بعد الثورة الإسلامية»، مرجع سابق.

٥ – عادل بن علي الفرحان المورعي، مرجع سابق، ص: ٤٣.

٦ – فرحاوي فؤاد، موقع المغرب في السياسة الخارجية الأمريكية – دراسة في الأبعاد الثنائية والإقليمية في ظل إدارة بوش الإبن، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق للعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس – أكدال، ٢٠٠٩، الصفحة: ١٥٠– ١٥١.

٧ – الحوار مع رئيس هيأة الإنصاف والمصاحة في جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢٠، ١ مارس ٢٠٠٥، ص:٥.

٨ – فرحاوي فؤاد، مرجع سابق، ص: ٢٦٤.

٩ – «المغرب يرسل قوات بحرية للمشاركة في الحرب ضد الحوثيين في اليمن»،

رؤية خليجية لمستقبل العلاقات بين الجانبين

التكامل الخليجي-المغاربي: خيار استراتيجي تجاوز مرحلية الشراكة

في ظل العولمة لم يعد في مقدور أي من دول العالم، أن تحيا في عزلة بعيدًا عن باقي الأطراف الدولية، خصوصًا في الإقليم الذي تقع فيه هذه الدولة حيث إن الاحتياجات الاقتصادية-وكذلك الأمنية والسياسية لأية دولة لا تقع فقط داخل حدودها، بل إنها في حاجة إلى الآخرين، لتحقيق مصالحها وحاجات شعبها. ومن بين أبرز تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في عالمنا المعاصر، الاتحاد الأوروبي، والذي بدأ باتفاقية الفحم والصلب في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، ضمن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة إعمار أوروبا التي دمرتها الحرب، وكان التكامل الاقتصادي وقتها أحد أهم الأدوات التي استخدمت لإزالة الحالة العدائية بين أطراف الحرب المختلفة في أوروبا الغربية.

د. نواف المطيري *

ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية إرادية تتم بين دولتين أو أكثر، تجمع بينهما بعض القواسم المشتركة، مثل الجوار الجغرافي، والانتماء الديني والقومي، تقوم بموجبه هاتان الدولتان أو هذه الدول بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج فيما بينهما، بما في ذلك العمالة ورؤوس الأموال مثلما في حالة دول أوروبا الغربية؛ أو غير متكافئة، كما تظهر في حالة التكامل بين الدول المتقدمة والدول النامية سواء أكانت في صورة مؤسسية، أو في صورة اتفاقيات، أو حتى في صورة علاقات تبادل تجاري واستثمارات مشتركة أو باتفاقات تجارية مشتركة أو تخفيض الجمارك على منتجات كلا البلدين أو البلدان التي تشترك في هذه العلاقة.

ولقد شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي ظهور تجمعات عربية ساهمت في نشأتها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وإيمانًا منها بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ومن هذه التجمعات مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٨م، الاتحاد المغاربي ١٩٨٩م. ويعتبر مجلس التعاون الخليجي من أبرز وأقوى أشكال العمل الوحدوي العربي والذي أتم عامه الخامس والثلاثين، مقارنة بالتجارب الأخرى التي سبقته أو جاءت بعد، حيث لم تستطع التجارب العربية الأخرى الاستمرار والصمود أمام التحديات وتناقضات الأوضاع العربية.

مقومات التكامل في الاتحاد المغاربي

الاتحاد المغاربي اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٨٩م، بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل

٢٦١ مليون كيلو مساحة الاتحاد المغاربي تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي وتملك عناصر مشتركة تؤهلها الوحدة

في مجملهـا الجـزء الغربي من العالم العربي وهـي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

ومـن هنا نستطيع أن نقول بأن القرار السياسي لقيام الاتحاد المغاربـي كان قـد وضـع الأمور بمسارهـا الصحيـح وتهيئة لقيام علاقـات اقتصاديـة وشـراكات إقليمية بين دول مجلـس التعاون الخليجـي والاتحـاد المغاربـي وخاصـة أن الـدول المغاربية تمتلك العديد من المقومات الأساسية لقيامه وبنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة. وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية:

تقـع دول المغـرب العربي في شمـال قارة إفريقيـا، وتمتد من ساحـل البحـر الأبيض المتوسـط حتى المحيـط الأطلسـي، وتبلغ مساحـة دول هـذا الاتحاد مجتمعة حـوالي ٢٦١ مليـون كيلومترًا مربعًـا، وهـي مساحـة تفـوق مساحـة الاتحـاد الأوروبي ومن البديهي القول أن المجال الجغرافي المغاربـي الشاسع والغنـي بالثروات وتنـوع المناخ والتضاريـس وأنـوع التربـة وتعدد مصـادر المياه قادر على استيعـاب أكثر من مليار نسمة، أما من الناحيـة التاريخيـة والثقافية، فإن هـذه المنطقة المغاربيـة تمتلـك الكثير مـن العناصـر المشتركة التـي تؤهلهـا لأن تصنع الوحدة التـي تجعل منها كتلـة متراصة تنافس ثقافيًا وحضاريًا واقتصاديًا وبشريًا الكتل الاقتصادية الأخرى.

تسريع وتيرة التكامل الخليجي ـ المغاربي مهم لمواجهة التحديات وتفادي المخاطر

ولعـل جاذبيـة الاقتصـاد المغربـي للاستثمـارات خصوصًا القادمـة مـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي تؤكد علـى القيمة المضافـة والنوعيـة لاستراتيجيـة موقعـه الجغـرافي كبوابة على إفريقيـا والعـالم العربي ويمثل سـوق مناسبة ومساعـدة لعملية التكامل ترتكـز على الامتداد الجغرافي والتعـداد الكبير للسكان الذي وصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وتعتبر السوق المغاربية عامـلاً مساعـدًا لتصريـف المنتجـات المتوفـرة في كل دوله على قاعـدة تعدد المـوارد المتاحة، ومن خلال عمليـة التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى .

المرتكزات التي تلتقي فيها المنطقتين

بالرغـم من بعد المسافة الجغرافيـة التي تفصل دول الاتحاد المغاربي عن الخليج العربي إلا أن ذلك لم يحول دون قيام علاقات وثيقـة مع دول الخليج العربيـة ولعل من أهـم القواسم الثابتة في علاقات الاتحاد المغاربي مع مجلس التعاون تتمثل في:

– وشائـج القربـى والمصير المشترك ووحـدة الهدف بين دول المجلس والاتحاد المغاربي.

– الرغبـة في توطيـد الروابط والعلاقـات القائمة بين شعوب المنطقتين الخليجية والمغاربية.

– التنسيق والتعاون والتكامل بين هذه الدول لا يخدم الشعوب فقط وإنما يخدم القضايا العربية والإسلامية.

– الروابط التاريخية والدين المشترك واللغة والثقافة والمصير المشترك.

– دعـم القضايا العربية والإسلامية العادلة وعدم التدخل في الشـؤون الداخلية للغـير والالتزام بالشرعية الدوليـة، إلا أن أهم متغير استجد في هذه العلاقات هي دعوة المجلس الموجهة للمغرب وأيضـا لـلأردن للانضمـام إلى أعضائـه، والتي انتهـت في حالة المغرب إلى بناء شراكة استراتيجية خاصة مع المجلس، تتوجت في ٢٠١٢م، بتوقيـع الجانبين في المنامة على مخطط عمل بينهما عن الفـترة (٢٠١٢-٢٠١٧م)، يشمل مجـالات متعددة بآليات تقـارب آليات الشراكة المتقدمـة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي.

إن المكاسـب السياسيـة والديبلوماسية في حالة تحقق قيام مشروع التكامل بين دول المجلس والاتحاد المغاربـي في بنـاء علاقاتهـم ستمثـل نقلـة نوعيـة للعمـل العربي المشترك ونموذجًـا في تنويع الشركاء الاستراتيجيـين من أجـل تحقيق تكامـل اقتصادي أكـبر وفتح فضاءات أوسع لمناقشـة القضايا العالقة وخاصة إن العلاقات المغاربية الخليجية كانت دائما قويـة ومتينة على كل الأصعدة, وهي نتـاج إرادة سياسية واضحة وتراكمـات تاريخية وثقافية وانسجـام في أغلب المواقف والقضايا الإقليمية والدولية.

ومـا ينطبق علـى المغرب يمتد لباقي الـدول المغاربية حيث أن مقومـات التكامل عديدة في هذه البلدان، فضلا عن روابط الدين واللغـة إلى جانـب الخصائـص الثقافية والجغرافيـة التي تدعم وتحفـز هذا التقارب، كما أن الظـروف الإقليمية والدولية تتطلب التنسيق بين كافة بلدان المغرب العربي ودول المجلس على الصعيد الأمني والاقتصادي في مواجهة استفحال ظاهرة الإرهاب والعنف التي أصبحت ظاهرة عالمية تهدد المجتمعات العربية.

معوقات التكامل

يمكـن حصـر معوقـات التكامـل الاقتصـادي في عـدد مـن الأسباب وهي تتمحور في عدة مجالات وهي:

– المجـال الاقتصادي: سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولى على الاقتصاديات العربية واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وتباين مستوى الدخول بين الدول.

– اختـلاف الأنظمـة السياسيـة والاجتماعيـة في البلـدان

المغاربية وبعض الملفات البينية القائمة لدى دول الاتحاد المغاربي.

– المواقف السياسية المتباينة تجاه بعض القضايا المهمة مثل، غزو الكويت، ثورات الربيع العربي، عاصفة الحزم، الأحداث في العراق، سوريا، اليمن ولبنان.

– الأسباب التنظيمية: بعض نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية تحتاج إلى التوضيح وتحديد الهدف، عدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية، وترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح اتفاقيات الدول العربية الأخرى أو ميثاق الجامعة العربية، وازدواجية المهام التي تقوم بها الأجهزة والمنظمات.

مردود التكامل الخليجي المغاربي

إن من ثمرات التكامل الخليجي المغاربي تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق على كافة المستويات تجاه القضايا الأساسية ذات الاهتمام المشترك وحشد التأييد الدولي في القضايا العربية والإسلامية وتعزيز القرارات الصادرة عن هذا التكتل بما يحقق عدة مزايا وأهداف تمثل ضرورة وأهمية ومن هذه المزايا ما يلي:

– إضافة رصيد قوة إلى مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والسكانية وخاصة أن التحولات العربية أدت إلى صعود الدور الخليجي الفاعل والمؤثر في العديد من الأزمات والتحولات التي شهدتها المنطقة.

– المحافظة على ميزان القوى مع إيران التي اندفعت لكي تملأ الفراغ الذي سببه سقوط نظام صدام حسين، حيث أصبحت إيران هي اللاعب الأساسي في الملفات العربية بداية بالعراق وسوريا، فاليمن ثم في لبنان ؛ كما كسبت أوراقًا مهمة في فلسطين، وكذلك النجاح المتعلق بالاتفاق النووي والسعي للحصول على التكنولوجيا النووية واستخداماتها السلمية أملاً في التوصل إلى القدرات العسكرية النووية والدخول في النادي النووي.

– يتيح التكامل الاقتصادي فرصًا أوسع لإقامة مشروعات كبيرة الحجم التي تتمتع بمزايا الإنتاج الموسع، كاستجابة اتساع السوق المشتركة وتخفيض تكاليف الإنتاج مما يساعد على تزايد النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

– يساعد على توفير الظروف المواتية لتسريع عملية التنمية في البلدان الأعضاء في التكتل، كما يساعد على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية التي قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي وإمكانية الحصول على مواقع أحسن على صعيد التنافسية الدولية، والتي من نتائجها إعادة توزيع خارطة الاستثمارات الدولية، وأن يكون للاتحاد والدول الخليجية مكانة متميزة في هذا التوزيع الجديد.

– يساهم في تحسين شروط التبادل التجاري لتوفير الظروف الأمثل خاصة في مجال الاتفاقات الدولية، مقارنة بما قد يكون عليه وضع هذه الدول منفردة، وذلك على اعتبار أن التكامل يمكن من قيام كتلة اقتصادية واحدة لها القوة والأهمية الاقتصادية على المستوى الدولي، مما يمكنها من اكتساب مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية.

– تنسيق السياسات بخصوص التعامل مع الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتركة، ويعزز القوة التفاوضية أمام هذه التجمعات، وخصوصًا الاتحاد الأوربي.

– يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال.

تفعيل العلاقات يتطلب معالجة الاختلافات وتحسين هيكلية الاقتصادات العربية

– إن قيام قطب مغاربي قوي اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا سيساعد بحكم المكانة والجوار إلى النفاذ والتأثير الإيجابي في العمق الإفريقي المجاور، وهو العمق الاستراتيجي الذي يُعتبر الاهتمام به حاليًا ضعيفًا، من شأنه أن يؤدّي دورًا مهمًا وبنّاءً في المساعدة على حل الأزمات العربية وأن يمتلك القدرة على المساهمة في حفظ توازن الحكومات الهشة في إفريقيا.

– المساعدة في الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف على كل المستويات السياسية والدينية والاقتصادية والأمنية، وخاصة أن الظروف الراهنة في ليبيا تشكل خطرًا بالغًا ليس على دول المغرب العربي فقط بل تمتد لتشمل باقي الدول العربية ومن بينها دول المجلس لافتقار ليبيا إلى مؤسسات قوية قادرة على التصدي للنفوذ المتنامي الذي يكتسبه المقاتلون المتطرفون فيها.

كيف يمكن تجاوز المعوقات

إن تسريع وتيرة التكامل الخليجي المغاربي، مهم لمواجهة تحديات القرن الجديد، وتفادي مخاطر العولمة، وخصوصًا التهميش الذي يعاني منه العالم العربي في سلم القوى الدولية، وبالتالي ابتعاده عن صناعة القرار الدولي، السياسي والاقتصادي. ويتطلب ذلك أولوية لمعالجة الاختلافات السياسية القائمة بين الدول العربية، وتحسين هيكلية الاقتصادات العربية، وتنمية الجانب العملي والتقني لمواجهة العقبات التي تحول دون

قيام قطب مغاربي قوي اقتصاديًا وسياسيًا يساعد على النفاذ والتأثير الإيجابي في العمق الإفريقي

قيـام هـذا التكتل العربي ممـا يتطلب عدة أمور يجـب أخذها في الاعتبار وهي:

– التنسيـق بين السياسات الاقتصاديـة التي تطبقها كل دولة عربية على حدة وبين السياسـات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق أهداف التكتل الخليجي المغاربي.

– الاتجاه إلى تحقيق زيـادة في حجم التجارة البينية وإعطاء الأفضلية للأسواق بين الكتلتين الخليجية والمغاربية.

– الاهتمـام بتوفير الأجهزة والمؤسسات الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي للوصول إلى التكتل الاقتصادي الفعال

– وضـع استراتيجية خطـة شاملة مستقبليـة، تتضمن بنودًا للخطوات والتوصيات ذات أولويات واضحة، وآليات التنسيق التي تكفل التطبيق وقبول مشاركة القطاع الحكومي والخاص.

– الاهتمـام بالبحـوث والدراسـات وإنشـاء قاعـدة للبيانات عـن كل مـا يتعلـق بالتبادل التجـاري البينـي، خاصـة التصدير والاستـيراد، وأن يتـم تحديـث المعلومـات بصفة سنويـة ومن ثم توزيعها ونشرها.

– التأكيـد علـى أهميـة اللقـاءات العلمية، وتبـادل الرأي في العديـد من الموضوعـات البحثية، ودعم النشـر العلمي المشترك، والتأكيـد على أهمية التعاون والتواصـل العلمي الخليجي المغاربي الداعم لحشد القدرات، ورفع الكفاءات.

– إن تحقيـق التكامـل لابـد وأن يشيع مناخ تعزيـز الثقة لدى رجـال الأعمـال والمستثمريـن العـرب في قـوة ومتانـة الاقتصاد العربـي، وبالتـالي سينتـج عنه ارتفـاع ملحوظ في النـاتج المحلي للأقطـار العربية، ممـا سينعكـس إيجابيًا على رفاهيـة المواطن العربي من المحيط إلى الخليج.

مجالات التكامل الخليجي المغاربي

يعتـبر التكامـل ضـرورة ملحـة لا يمكـن أن تتأجـل في وقت تزيـد فيه باقي التكتـلات في وحدتها واندماجهـا، حيث أصبحت التجمعـات الإقليميـة واقعًـا وفاعـلًا في التفاعـلات الدولية ومن هنـا كان حريًا أن تقوم شراكـة خليجية مغاربية بوجود الكثير من القواسـم المشتركة والمتجذرة ومن تلك المجالات التي يشملها هذا التكامل:

– القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية.

– الأزمات الطارئة.

– قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

– القضايا الاقتصادية.

– قضايا الإرهاب والتطرف.

– قضايا الإغاثة الإنسانية والنازحين واللاجئين.

– قضايا البيئة.

– قضايا الصحة

– قضايا التنمية.

– البعد الحضاري العربي والإسلامي.

– التكامل بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني

التعـاون في قطاعات الزراعـة والأمن الغذائـي، والصناعة، والسياحـة، والعقار والمـوارد البشرية إلى جانـب البحث العلمي، والابتـكار والتدريـب والمواصـلات والنقـل والسـكك الحديديـة، والطاقة والمعادن، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أخيرًا

لم تشهد المنطقة العربية تحديـات وصراعات خلال تاريخها الحديث والمعاصر مثلما تمر بها الآن سواء كانت داخلية وخارجية واكبت صعود الثورات الشعبية والاضطرابات منذ ٢٠١٠م، وظهور تنظيم الدولة بما يسمى « داعش» وانعدام السيطرة على المساحات الشاسعة من أقاليم كل من العراق، سوريا واليمن وليبيا وسقوطها في دوامة الإرهاب والفوضى والدمار.

إن تشكيـل تكتـل خليجي مغاربي في ظل التحـولات المتسارعة التي تعرفها المنطقـة العربية، هو خيار استراتيجي لكلا الطرفين فلـم تعـد فكرة توسيـع العضويـة أو وضـع آليات أخـرى مرحلية للشراكـة مشكلة تطـرح مع الـدول الأخرى ولكـن التحدي هو في تحديد المصالـح المشتركة لكلا الجانبين ووضع الآليات والمجالات المناسبـة لتحقيقهـا بمـا يعظـم المكاسـب ويقلـل مـن التكاليف والمعوقات وهـذا يتطلب الكثير من الجهـد والمعلومات التفصيلية والكثير من التفاوض والتفاهم بين الجانبين وفتح باب الحوار من قبل مراكز صنـع القرار ومؤسسات المجتمـع المدني والأكاديميين وبعد تحديد المنافع والتكاليف يمكن وضع الترتيب الأمثل للشراكة بين الجانبين وتحديد الإطار المناسب لها موضوعيًا وزمنيًا .●

*خبير في الشؤون الخليجية والإيرانية

إلغاء مضمون الدولة في عهد القذافي واختفاؤها بعد رحيله

ليبيا .. من دولة الخيمة.. إلى الفوضى

بعد مرور أكثر من أربع سنوات على قيام ثورة ١٧ فبراير في ٢٠١١م، التي قامت ضد نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، والتي كانت متأثرة بموجة الثورات العربية التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١م، خاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وثورة ٢٥ يناير المصرية التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك، فيما ظل الملف الأمني في ليبيا العائق الأكبر أمام أي تحول ديمقراطي وبناء الدولة الليبية. فليبيا ما تزال تشهد فوضى أمنية ونزاعًا على السلطة أفرزت انقسام البلاد قبل أكثر من عام إلى سلطتين، حكومة وبرلمان معترف بهما دوليا في الشرق، وحكومة وبرلمان يديران العاصمة بمساندة تحالف "فجر ليبيا". ومن أجل فهم واقع الحالة في ليبيا، يحاول هذا البحث مناقشة جذور الأزمة من خلال التركيز على الملف الأمني وفهم مساره الكرونولوجي. ثم تتبع أطراف الصراع من خلال التركيز على مراكز القوى في المشهد الليبي. ويختتم البحث بالحديث عن التحول من شرعية السلاح إلى الشرعية الديموقراطية.

د. إبراهيم العثيمين *

أولاً: جماهيرية الخيمة: مؤسسات أمنية في قبضة الريح

استطاع القذافي خلال أربعة عقود من الدكتاتورية أن يحول ليبيا من دولة شبه المؤسسات في عهد المملكة الليبية إلى اللا دولة بعد انقلاب ١٩٦٩م، أو ما عرفت لاحقًا باسم «ثورة الفاتح، التي سعت إلى تفتيت النخب وتفكيك مؤسسات الدولة والجيش. فبعد إعلان «الجماهرية» وتشكيل اللجان، وإعطاء السلطة «للمؤتمرات الشعبية» وتحويل الوزارات إلى أمانات، وهيمنة القذافي على القرار السياسي، تحولت ليبيا إلى كيانات بحجم دولة العشيرة، أو ربما دولة الخيمة. ومن تلك المؤسسات التي تم إضعافها وتهميشها المؤسسة الأمنية وخاصة بعد محاولات الانقلاب على نظامه والتي كان أهمها محاولة انقلاب ١٩٧٥م، والتي عرفت بمحاولة انقلاب عمر المحيشي. عام ١٩٧٥م، عندما قام عمر المحيشي وهو أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة مع مجموعة من الضباط بالتخطيط لانقلاب ضد نظام القذافي ومحاولة تصحيح المسار السياسي، إلا أن هذه المحاولة فشلت. لكن فتحت هذه المحاولة الفاشلة الباب لمعمر القذافي بالبدء بسلسلة من الإجراءات لتحصين نظامه من خلال تهميش الجيش وإهماله وإضعاف قدراته وتغييب دوره عن طريق استبداله بمبدأ الشعب المسلح وهو أحد المبادئ الرئيسية في السلطة الشعبية والذي ينص على أن جميع فئات الشعب ينبغي لها التدرب على السلاح وفنون القتال. وفي وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، نصت المادة الرابعة من الإعلان التاريخي لقيام سلطة الشعب الصادر في ٢ مارس ١٩٧٧م، "الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة وعن طريق التدريب العسكري

ضرورة احتواء الصراع بمصالحة شاملة وصياغة عقد اجتماعي يدمج كل القوى في مسار الإصلاح

العام يتم تدريب الشعب وتسليحه وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام". ثم صدرت عدة قوانين نظمت تكريس هذا المبدأ «الشعب المسلح» منها على سبيل المثال قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤م، الذي نصّ في مادته الأولى على «التدريب العسكري العام خدمة وطنية وتكليف لكل مواطن من الذكور والإناث ممن بلغ سن السابعة عشرة من عمره ولائق صحياً». وكذلك قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٨م، بشأن الخدمة الالزامية الذي تم فيه فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على كل مواطن ممن بلغ الثامنة عشر من عمره ولم يتجاوز ٣٥ سنة وتم تطويره في القانون ٩ لسنة ١٩٨٧م، بشأن الخدمة الوطنية الصادر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية وتعديلاته إلى برنامج التدريب العسكري العام أسلوباً والمناوبة الشعبية فلسفة. وغيرها من القوانين التي كانت تصب في تهميش وتفكيك المؤسسة الأمنية «الجيش»، والتي أفرزت مع الوقت ظاهرة الكتائب الأمنية، وهي لا صلة لها بالجيش الليبي، لكنها تفوقه تجهيزاً وتدريبًا. يقول الملازم أول الطيار عطية المنصوري، أحد الضباط الذين حاولوا الانقلاب على القذافي عام ١٩٧٥م، إنه "منذ انشقاق مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٥م، بعد أن انفرد القذافي و٤ أعضاء آخرين بالسلطة، وأزاح الستة الباقين، ونفّذ حكم الإعدام في ٢٢ ضابطاً عام ١٩٧٧م، وسجن مئات الضباط وكنت واحدًا منهم، خطّط القذافي لتحييد الجيش النظامي، وشكّل ما يسمى الجيش الشعبي – الشعب المسلح- إذ جند الشباب في كتائب شعبية حوّلها إلى ميليشيات عسكرية لا عقيدة لها. وأن" القذافي حوّل القوات المسلحة إلى مجرد تكديس للرتب العسكرية العليا، حيث تنعدم الطبقة الوسطى للجيش، وهي العمود الفقري لأي جيش نظامي، واعتمد في المقابل على بناء الكتائب الأمنية التي تؤمّن الولاء والسيطرة على المدن، وهي مجهّزة ومدربة للقمع وليس للدفاع عن الوطن". ويقول المقدم في سلاح الدفاع الجوي الليبي مفتاح مؤمن أن "القذافي دمّر الجيش الوطني، فلا سلاح، ولا وحدات مدربة، ولا آليات حديثة...هذه مشكلة ليبيا". وهذه الكتائب الأمنية لا يوجد لها قيادة موحدة بل يطلق عليها تسميات مرتبطة غالبا بأسماء أبناء القذافي كخميس والمعتصم والجارح، وهي موجودة عادة في المدن. تقول الخبيرة العسكرية في كلية حلف شمال الأطلسي للدفاع، فلورنس غاوب، في حديث مع دويتشه فيله، "إن القذافي ركز اهتمامه، بدلا من بناء جيش قوي، لأنه كان سيشكل تهديداً له، على "بناء وحدات قتالية خاصة قام بتعيين أولاده على رأسها وهي تتكون في معظمها من موالين له". وقد بلغ تعداد هذه (ميليشيات) الشعب المسلح حوالي المليون والنصف من المواطنين المدربين على السلاح بكافة أنواعه.

ثانيًا: دولة مشرعة الحدود أمام المتطرفين والمهربين

الثورة التي قامت ضد القذافي في ١٧ فبراير ٢٠١١م، والتي كانت متأثرة بموجة الثورات التي اندلعت في المنطقة مطلع عام ٢٠١١م، خاصة في تونس ومصر، انتهت بسقوط نظام القذافي. هذا السقوط وتفكيك بنيته السياسية والأمنية الهشة، في ظل غياب المؤسسات الأمنية والجيش، في دولة مشبعة بالسلاح وغياب البديل الجاهز للقيادة، اتجهت الأمور في ليبيا إلى الفوضى العارمة والاضطراب وفقدان السيطرة على الأوضاع الأمنية، ما انعكس بدوره في فقدان القوى السياسية القدرة على التسوية السياسية مما أدى إلى فقدان الاستقرار السياسي. فوفقا لمؤشر السلام العالمي Global Peace Index لسنة ٢٠١٥م، الذي يقيس وضع المسالمة النسبي، ويشرف على إعداده معهد الاقتصاد والسلام بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني، أستراليا، ويبني على عدة مؤشرات من ضمنها مؤشر عدم الاستقرار السياسي. حلت ليبيا في المرتبة ١٤٩ من بين ١٦٢ دولة لعام ٢٠١٥م، بعد أن كانت ٥٢ في عام ٢٠١٠م، هذه البيئة التي أصبحت تعاني من غياب الاستقرار السياسي والترهل المؤسساتي وخاصة مؤسسة الأمن، أفرزت كتائب ذات انتماءات عشائرية ومناطقية أو دينية اغتصبوا مهام الأمن وشلوا دور مؤسسات الجيش والشرطة. وحاولت الحكومات التي قامت بعد الثورة بداية من الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور عبد الرحيم الكيب دعم المكونات العسكرية على الأرض ولعب دور حيوي في فرض الأمن ونزع السلاح، وإعادة دمج هذه الميليشيات، إلا أنه في ظل عدم تنشيط دور الجيش والشرطة فشلت. ويؤكد عمر الحباسي الناطق الرسمي السابق باسم الهيأة الوطنية لمعايير النزاهة هذا الفشل بقوله: "عجزت الداخلية عن إعداد خطة أمنية محكمة تطبّق في العاصمة وتمرّر على كل ربوع البلاد، مما أدى إلى تفاقم الأمور وانتشار الفوضى والسلاح، وكذلك عجز الداخلية عن إعداد خطة محكمة لجمع السلاح". كما أكد هذا الفشل الأمني الدكتور محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام، في أول لقاء متلفز بعد انتخابه قائلا: "إن ملفات الوضع الأمني وبناء الجيش وإعادة هيكلة النظام القضائي، كلها قد أهملت من قبل المجلس الانتقالي والتنفيذي والحكومة المؤقتة، وإنهم لم يقوموا بعملهم بشفافية ونزاهة.

جاءت حكومة الوفاق الوطني برئاسة علي زيدان بعد

حل أزمة ليبيا: استراتيجية لنزع السلاح - ضبط الحدود - سلطة قضائية

ذلك، ورغم تأكيد زيدان على أهمية الملف الأمني وسيكون أهم أولويات حكومته، إلا أن ارتباك حكومته في التعاطي مع هذا الملف، وبرنامجه الفضفاض أدى إلى فشلها من اليوم الأول في وضع خطة متكاملة وحاسمة لتنظيم قطاع الأمن وتنظيم حمل السلاح، وتنظيم العلاقة ما بين الثوار الذين أطاحوا بالنظام السابق وما بين أجهزة الدولة الجديدة؛ مما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي وتعكير مناخ الاستقرار والهدوء وفقدان السيطرة على البلاد. وقد اعترف زيدان نفسه بفشله الذريع في حل الأزمات الأمنية، حيث قال إن "العجز عن تدبير الملف الأمني سببه ضعف الجيش والشرطة". يقول رئيس التكتل الاتحادي الفدرالي أبو القاسم النمر: في رأيي أن –زيدان– لم يقدم إنجازًا يذكر في مجال حفظ الأمن "بل أن الملف تدهور بشكل كبير في عهده". وتقول صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية: إن حكومة زيدان فقدت تقريبًا السيطرة على معظم أنحاء البلاد، ولا سيما شرق ليبيا، المنطقة القريبة من ثاني أكبر مدينة بنغازي. ووفقًا لتقارير كثيرة تشير إلى أنه في ظل حكومة زيدان زادت نسبة التفجيرات والاغتيالات وجرائم الخطف، ومعدل الفساد والجريمة، وكذلك الهجرة غير الشرعية. ليس هذا فحسب، بل أن هذه الميليشيات المسلحة أصبحت تزداد سيطرة على المجال العام للحياة السياسية والاقتصادية، وتزداد تشابكًا مع القبائل.

حتى الحكومات التي جاءت بعد حجب الثقة عن حكومة علي زيدان سواء الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني وانتهاء بحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، ظل الملف الأمني معلقًا، مما أدى إلى تحويل ليبيا إلى دولة مشرعة الحدود لتمدد الإرهابيين والجماعات الجهادية الضالة لتحقق نزواتها من سطو وسلب ونهب واعتداء وتعاون مع جهات أجنبية أو مع تنظيمات إرهابية بالخارج. تقول أماندا كادليك الباحثة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، في بحث تحت عنوان "نزع سلاح الميليشيات الليبية» الذي أجرته في ليبيا أن هناك ثلاثة أمور يتعيّن على الحكومة الجديدة القيام بها للوصول إلى حل الملف الأمني. أولًا: إعداد استراتيجية وطنية واضحة وطويلة الأمد من أجل نزع شامل للسلاح. ثانيًا: ضبط الحدود الصحراوية الطويلة لمنع دخول السلاح. ثالثًا: إقامة سلطة قضائية فاعلة لمحاكمة مَن يحتفظون بالسلاح بعد انتهاء المهلة المحدّدة لتسليمه. وللنجاح في تحقيق هذه المهمة الأساسيّة تقول كادليك، يجب وضع جداول زمنية واقعية ومرنة لنزع السلاح في المدى الطويل وتقويم الإمكانات المادّية لتنفيذها.

القذافي حوَّل الجيش إلى مخزن للرتب العليا واعتمد على الكتائب المسلحة

ثالثًا: شرعية السلاح وتأزم المشهد

ومن خلال النظر إلى خارطة الصراع نجد أن هناك ثلاثة أطراف رئيسة لحالة الصراع المسلح الدائر في ليبيا، يمكن تحديدها في الآتي:

قوى الإسلام السياسي المسلح المتمثلة في:

١ – أنصار الشريعة: هي ميليشيا إسلام سياسي مسلحة تهدف كما تدعي إلى «تحكيم الشريعة الإسلامية في ليبيا». اختلف المراقبون حول تاريخ إنشائه حيث يقال إنه أنشئ أواخر عام ٢٠١١م، أو في بداية عام ٢٠١٢م، لكن بعض المصادر تعيد تاريخ إنشاء التنظيم إلى قيام ما عرف «بالملتقى الأول لأنصار الشريعة» في بنغازي، وهو كان بمثابة أول ظهور إعلامي للتنظيم في صيف ٢٠١٢م، وذلك بعد انشقاق عدد من أعضائه من «سرايا راف الله شحاتي». أعضاء الميليشيا ليسوا جميعًا من الليبيين فمن بينهم أجانب خاصة من حملة الجنسية التونسية. أدرجت الولايات المتحدة في ١٠ يناير ٢٠١٤م، تنظيم أنصار الشريعة بفرعيها في درنة وبنغازي كمنظمة إرهابية لتورطهما في الهجوم الذي وقع في ١١ سبتمبر ٢٠١٢م، واستهدف البعثة الأمريكية في بنغازي بليبيا، والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي وثلاثة أمريكيين آخرين.

٢ – كتيبة شهداء ١٧ فبراير: وتعتبر الميليشيا الأكبر عددًا والأهم تسليحًا في شرق ليبيا في مدينة بنغازي، ليبيا. تأسست بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، تتخذ من أحد معسكرات الجيش الليبي مقرًا لها في منطقة قاريونس. وهي مكونة من ١٢ مجموعة أو سرية على الأقل، ويقدر عدد أفرادها بنحو ١٥٠٠ شخصًا، إلا أن بعض الجهات تقدرهم بضعف هذا العدد. نفذت العديد من (المهام الأمنية) في شرق ليبيا ومنطقة الكفرة في الجنوب.

٣ – كتيبة راف الله السحاتي: هي ميليشيا مسلحة في ليبيا، سميت باسم أحد أول الثوار الذين قتلوا في المعارك ضد قوات القذافي في مارس ٢٠١١م، في بنغازي. بدأت ضمن كتائب شهداء ١٧ فبراير قبل أن تتوسع لتصبح تشكيلا مستقلا وأحد أهم الكتائب الليبية. يقودها كل من إسماعيل الصلابي ومحمد الغرابي. تضم نحو ألف فرد، حيث تتواجد في شرقي ليبيا وفي الكفرة.

٤ – تنظيم داعش وهو فرع من تنظيم داعش في العراق والشام، تم تشكيله في ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٤م، عبر فيديوهات على الإنترنت أظهرت مجموعة من المسلحين بمدينة درنة، وهم يبايعون زعيم داعش أبو بكر البغدادي. بعد ذلك قام التنظيم بإعلان مدينة سرت إمارةً مركزية في منطقة الهلال النفطي

القذافي أنشأ وحدات خاصة وعين أولاده على رأسها وبلغ قوام ميليشياته ١,٥ مليون مسلح

الليبي كمحور انطلاق للتمدد في الساحة الليبية. وأعلن التنظيم بعد ذلك إنشاء ثلاثة فروع له في ليبيا: فرع له في منطقة برقة في الشرق وله فرع في منطقة فزان في الصحراء جنوبا، وفرع له في منطقة طرابلس في الغرب. تقول هارلين غامبير الباحثة المتخصصة في مكافحة الإرهاب في معهد دراسات الحرب ومقره واشنطن في تقرير لها نشرته صحيفة فايننشال تايمز البريطانية "بأن التنظيم بات يُحكم سيطرته على منطقة تمتد على مسافة مئتي كيلومتر في محيط سرت، وأن مقاتليه يتراوحون حسب أحدث تقديرات البنتاغون بين ٥٠٠٠ و٦٥٠٠ مقاتل".

٥ – جيش الشورى الإسلامي وجيش تحكيم الدين وهي ميليشيات مرتبطة بتنظيم القاعدة، ومقرها في درنة، تعلن أنها لن تخضع لسيطرة الدولة الليبية التي تصفها بالكافرة.

القوات الحكومية والمتمثلة في:

١ – قوات الشرطة التابعة لمديرية أمن بنغازي وتشكيلاتها المختلفة من قوات الأمن المركزي وقوات الإسناد الأمني.

٢ – كتائب الصواعق، وهي كتيبة تنتمي إلى الزنتان من جبال نفوسة، يقودها عماد مصطفى الطرابلسي، وقد اشتركت في الهجوم على طرابلس في سبتمبر ٢٠١١م، وكلفت بحماية كبار أعضاء الحكومة الانتقالية، منذ ذلك الحين قامت بتغيير اسمها إلى كتيبة الصواعق للحماية، وأدرجت تحت سيطرة وزارة الدفاع في اكتوبر ٢٠١٢م، وهي تعتبر من قوات الجيش الشرعية المتبقية من الجيش الرسمي. عدد أفرادها غير معروف، لكن تسليحها على مستوى عال، خاصة أنها تمتلك أسلحة مضادة للطائرات.

٣ – كتائب القعقاع، تكونت على يد مجموعة من «الثوّار» من منطقة الزنتان عام ٢٠١١م، أثناء المعارك التي خاضتها المدينة ضد نظام القذافي. يقودها عثمان مليقطة الذي انشق عن نظام القذافي بعد بداية ثورة ١٧ فبراير.وتتحمل الكتيبة مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام وحماية كبار المسؤولين والوزارات، كما تقع رسميا تحت إمرة وزارة الدفاع.

٤ – قوات "الغرفة الأمنية المشتركة" التي تضم عناصر من الثوار والجيش والشرطة والتي يقدر تعدادها بـ ٦ آلاف عنصر.

قوات حفتر وتضم ما يلي:

١ – ضباط سابقون في الجيش الليبي ممن شاركوا تحت قيادته في حرب تشاد خلال ثمانينيات القرن الماضي، وهؤلاء وجدوا أنفسهم أولا أنهم متهمون من قبل الثوار بموالاتهم لنظام العقيد معمر القذافي، ولهذا السبب رفضت رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي دمجهم في الجيش للمشاركة مجددًا في إعادة بنائه.

٢ – كتيبة حسن الجويفي في برقة الحمراء والتي تعد كبرى كتائب الجيش الليبي في الشرق. وكذلك كتيبة أولياء الدم الذي قتل أبناءهم على يد هؤلاء الإرهابيين.

٣ – القبائل الكبرى في الشرق الليبي مثل قبائل العبيدات والبراعصة والعواقير والعرفة حيث تمكن حفتر من إقناعهم إلى الانضمام إلى صفه من أجل الحرب على الإرهابيين.

٤– أنصار الحراك الفيدرالي في ليبيا حيث تمكن من أخذ المباركة لخطواته.

رابعًا: من شرعية السلاح إلى الشرعية الديموقراطية

فبعد مرور أكثر من أربع سنوات على قيام ثورة ١٧ فبراير، يبقى الوضع الأمني المضطرب هو العائق الأكبر أمام أي تحول ديمقراطي في ليبيا، وأن الاختبار الحقيقي لأي حكومة كان وسيظل في تسوية الملف الأمني. إلا أن التحول من شرعية السلاح ومحاولة هيمنة فصيل أو ميليشيا على المشهد السياسي بالقوة إلى الشرعية الديموقراطية وحصر الصراع داخل قبة البرلمان، لن يقتصر فقط في تسوية المعضلة الأمنية من خلال نزع السلاح من قبل الكتائب والميليشيات، وإنما عن طريق إعادة صياغة عقد اجتماعي يؤسس لدولة مدنية، تستعيد به الثقة بين السلطة والشعب والتي كانت مفقودة طوال الأربعة العقود الماضية في عهد نظام القذافي ولم تستطع الحكومات السابقة استعادتها. فمفاهيم الدولة المدنية التي تقوم على وجود قانون يحمي الحريات وحقوق الأفراد وعلى المواطنة والتعددية وقبول الطرف الآخر والتسامح والمساواة والديمقراطية كوسيلة للحكم الرشيد لا زالت غائبة بل إنها لم تتشكل بعد في الثقافة السياسية الليبية.

ويمكن القول إن الحالة الثقافية الليبية لا يمكن عزلها بشكل عام عن الحالة الثقافية العربية، والتي لا زالت منحصرة في ثلاثية القبيلة والغنيمة والعقيدة، وهي المقاربة التي قدمها المفكر الراحل محمد عابد الجابري في كتابه العقل السياسي العربي، وهو الجزء

الثالث من سلسلة مشروعه الفكري لنقد العقل العربي الذي درس فيهـا المكونات والبنى الثقافية واللغويـة والسياسية والأخلاقية في العالم العربي. يخلص الجابري في كتابه العقل السياسي العربي إلى أن الحالة العربية تعتمد على ذوي القربى والثقة بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة. والغنيمة باعتبارها العامل الاقتصادي في المجتمعات التي تعتمد على الخراج والريع. والعقيدة باعتبارها المنطلـق الـذي يحرك الجماعة ليس على أسس معرفية بل على رموز تؤسس الإيمان والاعتقاد. هذه المحددات الثلاثة التي استند الجابري في دراستها علـى أطروحات الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكـو، ودوبريه هي التي حكمت العقل السياسي العربي في الماضي ولا تـزال تحكمه بصورة أو بأخرى في الحاضر من خلال الولاءات القبليـة والعشائريـة أو مـن خلال مظاهـر الطائفيـة والتطرف الدينـي والعقائـدي. فالقبليـة لم تتحـول بعـد إلى تنظيم مدني سياسـي واجتماعي واضـح المعالم، والغنيمة أيضًـا لم تتحول إلى اقتصاد ضريبي أي تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي. كما أن الفتوى أيضًا لم تتحول إلى مجرد رأي ترفع عنها القدسية وتفسح المجال لحرية التفكير والاختلاف والتعامل بعقل اجتهادي نقدي.

وعليه فالحالة السياسيـة في ليبيا وباقي بلدان الربيع العربي هي جزء واسع مـن ثقافة مجتمعات تربت على هذه القيم الثلاث حتـى أصبحت جزءًا منها، وبالتالي فـإن سقوط الأنظمة السابقة لم يـؤد إلى بناء دولة مدنيـة حديثة بل إن الهـدم كما شاهدنا في بلـدان الثـورات أدى إلى الفوضـى والفوضـى الطائفيـة. فالعالم العربـي لم يكن ليتحمل ثـورات راديكالية لأن القـوى الاجتماعية والطبقية التي تحمـل مفاهيم الدولة المدنية والمرشحة لحمل هذا المشروع لم تتشكل.

فالحـل الأمثل لاحتـواء الصراع والفوضـى في ليبيا يتمثل في التمهيد لأجواء مصالحة وطنية شاملة بين القوى الثورية والاتفاق علـى صياغة عقـد اجتماعي جديـد، يضمن إدمـاج كل القوى في مسار الإصـلاح والتغيير والـذي سيساهم في الاستقـرار والسلم الأهليـين. دون هـذه المصالحـة فإن الصـراع سيستمـر ويتفاقم والنهاية ستكـون لصالح قوى ثورية لا تزال تحمل القيم الحقيقية للمجتمع المتمثلة في القيم الثلاث سابقة الذكر. ●

*محلل سياسي وباحث في العلاقات الدولية

الهوامش

- منصور مخزوم. الشعب المسلح. قوة لا تهزم. صحيفة دنيا الوطن. ١٩ /١٠/ ٢٠١٠م
- جريدة الحياة. ٠٦/ ٠٣/ ٢٠١١
- موقع الجزيرة نت. ٢٢/ ٠٢/ ٢٠١١
- موقع DW.COM (دويتشه فيله) ٢٢/ ٠٢/ ٢٠١١
- موقع الجزيرة نت. ١٦/ ٠١/ ٢٠١٤
- بوابة الوسط. ١٢/ ٠٣/ ٢٠١٤
- محمد محمود السيد. قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا. مصر العربية . ٢٣/ ١١/ ٢٠١٥
- موقع العربية نت. ١٢/ ١١/ ٢٠١٥
- الشيباني أبو همود . جذور الأزمة الليبية ودور العرب في حلها. صحيفة الشرق الأوسط. ٢٠١٥/٠١/٣٠
- محمود محمد الناكوع. الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا. دار الحكمة ٢٠١٠
- إبراهيم العثيمين. ليبيا.. من شرعية السلاح إلى الشرعية الديموقراطية. صحيفة اليوم. ٨/ ١١/ ٢٠١٢
- إبراهيم العثيمين. نحو عقد اجتماعي عربي جديد. صحيفة اليوم. ١٢/ ١٢/ ٢٠١٤
- إبراهيم العثيمين. ليبيا تحديات التحول من الخيمة إلى الدولة. صحيفة اليوم. ٢٢/ ١١/ ٢٠١٣
- إبراهيم العثيمين. شيء من خارطة الصراع بعد عملية «كرامة ليبيا». صحيفة اليوم. ٣٠/ ٠٥/ ٢٠١٤
- السنوسي بسيكري. ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيًا وأمنيًا. مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٤/١١/١٧
- موقع الجزيرة نت. ٠٢/ ١٠/ ٢٠١٤
- صحيفة العرب. ٢٠١٤/٠٣/٢٩
- مرحلة انتقالية ثالثة: خريطة "الرايات السود" في الصراعات المركبة في ليبيا. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. ٢٠١٦/٠١/٣١
- أماندا كادليك. نزع سلاح الميليشيات الليبية. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ٢٠١٢/٠٢/١٦
- Guide to key Libyan militias and other armed group بي بي سي – . ٢٠١٣/١١/٢٨
- موقع سكاي نيوز العربية . ١٧/ ٠٢/ ٢٠١٣
- موقع العربية نت. ١٩/ ٠٥/ ٢٠١٤

الانفتاح الخليجي على الاتحاد المغاربي وإفريقيا:

مكاسب خليجية مفتاحها جسر الملك سلمان

وفرت حكومات دول الخليج خلال فترة الطفرة النفطية كافة الخدمات من تعليم ورعاية صحية مجانية ، إضافة إلى دعم للغذاء ثم للطاقة، ووظائف مضمونة في القطاع العام وهو الأكبر، في المقابل كانت التنمية البشرية تتقدم بوتيرة أسرع، ونمو الاقتصاد بفضل الريع النفطي والاستثمارات العامة، حتى أصبح العقد الاجتماعي أكثر عبئًا منها ميزة، و الدعم إلى الأغنياء مما أدى إلى إيجاد هيكل اقتصادي يفضل الصناعات الرأسمالية على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة مع تهميش الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي توظف الشباب.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب *

بينمـا يعاني العالم الغربي من انتصـار الليبرالية السياسية، ومنذ عهد تاتشر وريغـان، أصبحت الغلبة لاقتصاد السوق الحرة وقوانينهـا وآلياتها الجائرة، حتى أصبحت المنافسة بين الشركات ضارية على اقتسام ثـروات العالم وتجميعها في أيد معدودات هي الظاهـرة لعالمنا المعاصر حتى أصبحت الشركات العابرة للقارات أو المتعـددة للجنسيات أقوى من الـدول القومية، أصبحت تفرض قوانينها على الدول وتوجه اقتصادها الوجهة التي تريدها دون أن تستطيع هذه الدول مقاومة ذلك.

فيمـا أكبر ١٠ شركات عربية تقـع في دول الخليج منها خمس شركات سعودية بخلاف شركة أرامكو التي تبلغ قيمة أصولها عام ٢٠١٥م، عشرة تريليونات دولار بحسب مجلة اكسبلوراشن.

حيـث بلغـت القيمـة السوقيـة الإجماليـة لأكـبر ١٠٠ شركة

جدول (١) أكبر عشر شركات عالمية من حيث القيمة السوقية لعام ٢٠١٥

الشركة	القيمة السوقية بمليارات الدولارات
ألفا بت	٥٣٧
أبل	٥٣٧,٧
ميكروسوفت	٤١٩
فيسبوك	٣٢٦,٦
ميركاشابرفينوي	٣١٢
أكسون موبيل	٣١٠
جونسون اند	٢٨٩,٩
جنرال الكتريك	٢٧٥
امازون	٢٦٠
ويلز فارهو	٢٤٨,٦

المصدر: مجلة فوربس الشرق الأوسط

جدول (٢) أقوى أصول عشر شركات عربية في دول الخليج لعام ٢٠١٥ بمليارات الدولارات

الشركة	أصولها
سابك	٩٠,٩
بنك قطر الوطني	١٣٣,٦
الإمارات للاتصالات	٣٣,١
الشركة السعودية للكهرباء	٨٤,٧
البنك الأهلي السعودي	١١٥
الراجحي	٨٢
بنك أبوظبي	١٠٢
بنك الإمارات	٩٨,٨
الاتصالات السعودية	٢٤,٢
بنك الخليج الأول	٥٧,٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على عدد من المصادر

جدول (٣) تطور التجارة البينية العربية (مليار دولار)

البنود	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
متوسط التجارة البينية العربية	٩٠,٦	١٠٢	١١٠,٧	١١٥,٧	١٢١,٩
الصادرات البينية العربية	٩٧,٤	١٠٣,٩	١١١	١١٤,٧	١٢١,٨
الواردات البينية العربية	٨٣,٧	١٠٠،١	١١٠,٥	١١٦,٦	١٢٢,١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥

خليجية مدرجة في سوق الأسهم نحو ٦١٢ مليار دولار في ٢٦ يناير ٢٠١٦م، وشكلت هذه الشركات نحو ٧٩ ٪ من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية، والتي بلغت ٧٧٠ مليار دولار.

لم يعد مقارنة التجربة العربية بالتجربة الأوربية مفادها أن التجربة العربية أهملت المنهج الوظيفي وبالتالي فلا مجال إلا بالتخلي عن النهج الوحدوي الفدرالي الذي اتبعته قبل ثورات الربيع العربي وتبني المنهج الوظيفي بدلا عنه، اقتداء بالتجربة الأوربية، حيث ينطوي على قدر كبير من التبسيط، فنقل النهج التكاملي المستخدم في التجربة الأوربية لزرعه في التربة العربية، لا يضمن بالضرورة نمو وترعرع نبت التكامل العربي الذابل بل والمتوقف خصوصًا في العراق وسوريا واستعداء إيران دول الخليج وبخاصة السعودية.

ولعل العبرة الأساسية تتمثل بأهمية تركيز الدول العربية على تحريك مشروعها الإقليمي للتكامل لكي تستفيد من الطاقات التجارية والاستثمارية التي يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج، وتتمكن بالتالي من اللحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل القيم الخاصة بها، وكذلك المرتبطة بالسلاسل العالمية لإنتاج السلع والخدمات.

بلغت صادرات دول الخليج عام ٢٠١٣م، نحو ١٠١٣ مليار دولار من إجمالي ١٣١٩ مليار دولار عربية، أي أن البلدان الخليجية تصدر ٧٨,١ ٪من إجمالي الصادرات، بينما تبلغ الواردات الخليجية نحو ٥٢٤,٣ مليار دولار من إجمالي ٨٧٤,١ مليار دولار عربية، أي بنسبة ٦٠ ٪ (صندوق النقد العربي الموحد، ٢٠١٤م).

تظهر الإحصاءات انخفاض الصادرات العربية من السلع والخدمات عام ٢٠١٤ بنسبة ٥,١ ٪ إلى ١٤٩٧ مليار دولار، مقارنة مع ١٥٠٢ مليار دولار عام ٢٠١٣م، وجاء ذلك نتيجة للتراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى تأثير ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية، وفي المقابل ارتفع معدل نمو الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة ٥,٦ ٪ عام ٢٠١٤م، إلى ١١٧٢ مليار دولار، استمر هذا التراجع في التجارة الخارجية العربية تصديرًا واستيرادًا في عام ٢٠١٥م.

«الجسر» يحقق للمملكة ومصر ٢٠٠ مليار دولار سنوياً ويهيئ الخليج لعضوية أغادير

باستثناء عدد قليل من الدول العربية، فإن التجارة العربية لا تزال بعيدة عن كونها محركًا رئيسيًا للتنمية، حيث تعتبر الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من المستوى المحقق لدى الدول الصاعدة والنامية بسبب تدني المكون التكنولوجي والقيم المضافة في السلع المصدرة ضئيلة للغاية.

وعلى صعيد التجارة الخارجية السلعية للدول العربية فقد انكمشت صادرات بعض الدول العربية المصدرة للنفط وتراوحت النسب بين ٧,١٤٪ و٠,٨ ٪ وستكون النسب أكبر في عام ٢٠١٥م، في كل من الجزائر والكويت والعراق والسعودية وعمان وقطر والبحرين، وقد حققت ليبيا نسبة تراجع بلغت ٦٠,٤٨ ٪ بسبب التطورات المحلية عام ٢٠١٤م، أما الإمارات فتعتبر الدولة الوحيدة التي حققت زيادة في صادراتها بلغت ٠,٥ ٪ عام ٢٠١٤م.

كما تستحوذ التجارة البينية كما في جدول (٤) في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر، يليها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد استمرت التجارة لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي (تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ودول اتفاقية أغادير (مصر، الأردن، المغرب، تونس) تحقيق نسب مساهمة منخفضة في التجارة الإجمالية، تقل عن مثيلاتها بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل الآسيان، وجاء ذلك في الوقت الذي يتواجد في عضوية هذين التجمعين دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصدير مثل مصر والمغرب وتونس والأردن.

بعد انخفاض أسعار النفط بدأت دول الخليج بقيادة السعودية تتخلى عن مرحلة التبادل التجاري التقليدي خصوصًا بعدما فشلت

جدول (٤) مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية من حصة إجمالي
تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة من إجمالي تجارة الخدمات العالمية لعام ٢٠١٤

الدول	المدفوعات	المتحصلات
الدول النامية	٣٧,٧	٢٩,٣
الدول العربية	٦,٨	٢,٨
الدول الناشئة	١١,٤	١,٨
العالم (مليار دولار)	-٤٨٦٠	٤٩٤٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥

في تحقيق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي فهي أمام خيارات واسعة جدًا، خصوصًا وأن السعودية الدولة العربية الوحيدة في مجموعة العشرين، وهي أمام مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية، واستثمار ثقل دول الخليج وبشكل خاص الاقتصادي لكي يتحول الاقتصاد الخليجي إلى اقتصاد حر بمقاييس عالمية.

فوضعت السعودية ٨ أهداف رئيسية لفتح باب الاستثمار بالكامل أمام الشركات العالمية، وفتح قطاع التجزئة والجملة أمام الاستثمار الأجنبي ١٠٠٪، وأبرمت اتفاقيات شراكة مع الولايات المتحدة والصين والهند وجنوب أفريقيا، لكنها لم تتوقف عند هذه الخطوات التي تراها خطوات محدودة رغم أهميتها، رغم أن الشركات العالمية في قطاعات السيارات والأدوية والتقنية تستهدف السوق السعودية، والأولوية ستكون للشركات المصنعة التي ترغب في بيع منتجاتها داخل السعودية دون وسيط، حيث يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية بنهاية ٢٠١٥م، نحو ١,٠٤ تريليون ريال وهو حجم لا يتناسب مع حجم الاقتصاد السعودي.

لذلك تسعى السعودية للانفتاح على أفريقيا والتي توجت بزيارة الملك سلمان لدولة مصر ووقع على نحو ١٧ اتفاقية، وسيبدأ البلدان بمد جسر لربط شبه الجزيرة العربية بأفريقيا عبر شبه جزيرة سيناء، يمكن أن يحقق عائدات للجانبين نحو ٢٠٠ مليار دولار، خصوصًا وأن دولة مصر عضو في تجمع أغادير، وبانضمام السعودية وبقية دول الخليج يمكن أن ينشط التجارة والوصول إلى أوربا بعدما تعثرت اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

أمام هذه التطورات على صعيد العلاقات السعودية - المصرية، فإن جسر الملك سلمان للنقل البري، يمثل علاقة فارقة على صعيد القرارات الاقتصادية، والتي ترفع من حجم التجارة البينية ٤٠٠ ٪ بين البلدين، هذا بخلاف زيادة التبادل التجاري مع أفريقيا الذي يعتبر شريان الحياة الرابط بين آسيا وأفريقيا، ومنفذ دولي للمشاريع الواعدة، ومعبر أساسي للمسافرين.

انضمام دول الخليج إلى «أغادير» يعفي الصادرات الخليجية لأوروبا من الرسوم

ونحن أمام مظاهرة فاعلية وليست كلامية من أجل تعميق وتعزيز العمل العربي، وهي بداية جديدة لعهد عربي، وقصة نجاح جديدة تقودها السعودية في تدشين جسر علاقات عربية أفريقية دولية فوق العادة، خصوصًا وأن السعودية والقاهرة حصن منيع يقودان التحول في المنطقة العربية ومواجهة التحديات سويا، والتي وفرت أرضية صلبة لمواجهة قوى الإرهاب في المنطقة، وهي بداية فترة جديدة للعالم العربي محورها التعاون السعودي - المصري، باعتبارهما بلدين قادرين على مواجهة التحديات بعد ثورات الربيع العربي التي أدت إلى تفكك وتفتيت البلدان العربية وأصبحت ساحة دولية لتصفية الحسابات. فبعد سبعين عامًا من جسور العلاقات تكتمل بجسر سلمان الذي يجعل اتصال مصر بالسعودية اتصالاً حقيقيًا لا تفصله فواصل، وكذلك مع عرب أفريقيا الذي جزأهم الاستعمار، بل تطمح السعودية إلى الاندماج مع بقية شعوب أفريقيا، نظرًا لموقع البلدين الاستراتيجي وانعكاساته على التجارة البينية، وتعد محطة من محطات أساسية في خريطة التجارة العالمية بسبب موقعهما الاستراتيجيين، التي تمثل خطة استراتيجية طويلة الأمد، ومن المنتظر أن تشمل اتفاقية منع الازدواج الضريبي نحو ١٤ سلعة حيث تعتبر مصر المدخل إلى القارة السمراء، والمدخل إلى الاتحاد المغاربي وتجمع أغادير.

الانفتاح على أفريقيا سياسة اقتصادية استراتيجية عميقة الأبعاد والدلالات تتبعها السعودية من خلال عدة محاور من بينها توسيع دائرة اهتماماتها بالقارة الأفريقية بدلا من تركها لإيران والصين، والدخول معها في شراكات اقتصادية وتجارية واستثمارية على أوسع نطاق لما لذلك من بعد استراتيجي.

الانفتاح على أفريقيا له هدفين اقتصادي وسياسي انطلاقا من قناعة بأهمية العمل المشترك وإفلاتها من المخلب الإيراني، ذلك أن أمن أرض الحرمين الشريفين يعني أمن أكثر من مليار ونصف

مسلم وأكثر من أربعين دولة إسلامية وعربية، موظفة موقعها الديني بجانب مكانتها السياسية والاقتصادية، خصوصًا بعدما تمكنت من صنع مبادرات جريئة جديرة باحترام العالم، ما يفرض عليها أن تعزز تلك المكانة بمكانة اقتصادية، خصوصًا وأن القارة السمراء مستودعًا للثروات الخصبة في مختلف المجالات بما في ذلك الإنتاج الزراعي والتعديني والصناعي، فضلا عن الحركة التجارية والشراكات الاستثمارية ذات القيمة المضافة، وهي تريد رفع مستوى حجم التبادل التجاري إلى أفريقيا عام ٢٠١٤م، البالغ ١٨,٢ مليار دولار منها ١٤,٩ مليار دولار للصادرات السعودية إلى أفريقيا، بينما تبلغ الواردات إلى السعودية نحو ٣,٣ مليار دولار.

أتت جولة عادل الجبير وزير خارجية السعودية إلى أفريقيا استطاع من خلال تلك الجولات أن يفضح مخططات إيران العدوانية والمخططات الخبيثة التي تستهدف إنسان أفريقيا وتغذيته بأفكار الخميني بعد تشيعه عبر مراحل من الإغراءات تبدأ بالمال ولا تنتهي النشاطات الثقافية التي تنبهت لها دولة السودان ودخلت في التحالف الإسلامي العسكري مع السعودية وحتى جيبوتي قبلت بإقامة قاعدة عسكرية للسعودية، مستثمرة السعودية اعتداء إيران على القنصلية السعودية في طهران لوقف النشاط الإيراني في القارة السمراء حيث لم تكتف إيران بالنفوذ في المنطقة العربية بل هي تريد توسيع طموحاتها خصوصًا في القارة السمراء، وهي تهدف لدمج العمل العربي الأفريقي المشترك بقيادة السعودية، لذلك كانت هناك دول أفريقية عديدة منضمة للتحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب الذي تلعب الدول الإفريقية دورًا مهمًا فيه بعدما أصبحوا متوجسين من العلاقات مع إيران، نتيجة التدخلات الإيرانية، وتحديدًا بعد الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران، حيث استجابت دول أفريقية بشكل سريع جدًا استجابة لنداء السعودية، وقطعت العلاقات مع إيران،، وطردت سفراء إيران مثل السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

السعودية تعي المخطط الإيراني بعدما رفعت تمثيلها الدبلوماسي مع أكثر من ٣٠ دولة في أفريقيا في السنوات العشر الماضية حيث استثمرت انشغال السعودية بقضايا ملحة على الصعيدين المحلي والإقليمي خاصة الحروب التي تشهدها كل من اليمن وسوريا لكن جاء اهتمام السعودية لوقف نشاطات إيران في القارة السمراء، وهي إحياء لسياسات الملك فيصل بن عبد العزيز في الستينات من القرن الماضي، والتي أفضت إلى إنشاء منظمة التعاون الإسلامي، انتقدت تلك التجربة بأنها كانت على حساب التنمية الداخلية، ولكن مثل هذا الانتقاد لم يستوعب النظرة الثاقبة للملك فيصل. رحمه الله

الشراكة السعودية - الإفريقية متعددة الأبعاد لمواجهة نفوذ إيران والصين

- بأنها كانت نظرة جيوبولتيكية ثاقبة لتحقيق مكانة استراتيجية واقتصادية لخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وهي مثيلة بالنظرة الجيوبولتيكية التي تطبقها الصين في أفريقيا، ونظرة أوباما الجيوبولتيكية في محاصرة الصين اقتصاديًا عبر توقيع اتفاقيتين للتجارة عبر المحيطين الهادي و الأطلسي.

لذلك يحيي الملك سلمان نفس النظرة الجيوبولتيكية للملك فيصل في أفريقيا، ولكن بنظرة مغايرة نظرة أكثر عمقًا وأكثر استراتيجية تماشيًا مع المتغيرات العالمية بعيدًا عن النظرة الأيديولوجية أي بأدوات عالمية عبر النظرة الاقتصادية على غرار نظرة الدول العظمى لما تملكه السعودية من مكانة عظمى، وفي نفس الوقت تعزيز اقتصادها عبر تكتلات جديدة خصوصًا وأن سوق دول الخليج صغيرة، وهي ترى أن القارة السمراء سوقا لمنتجاتها تقع ضمن التبادل التجاري الواسع والأرحب.

سيرحب وزراء تجارة أغادير بعدما وافقوا على انضمام لبنان وفلسطين بأن تنضم إليهم دول الخليج وخصوصًا السعودية صاحبة أكبر اقتصاد عربي والتي تهدف إلى زيادة التبادل فيما بينها وبين الاتحاد الأوربي مع زيادة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول وتحديدًا التكامل الصناعي من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوربية العالمية.

انضمام دول الخليج إلى تلك المجموعة إمكانية تصدير منتجاتها ليس فقط إلى القارة السمراء بل أيضا إلى سوق الاتحاد الأوربي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوربي .

حجم التبادل بين مصر ودول اتفاقية أغادير يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وهو لا يتناسب مع مستوى الإمكانات المتاحة لكل دولة، لكن عند انضمام دول الخليج التي تمثل تنويعًا لاقتصادات الدول الأعضاء، واتساع للسوق لتقفز نحو آفاق جديدة من التكتل والاندماج وهي تأتي لأهمية العمل العربي المشترك بما ينسجم مع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تسهم في إقامة سوق عربية مشتركة، حيث تأتي تلك التكتلات في عصر يرتكز على إقامة التكتلات والاندماجات بين اقتصادات الدول، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، الأمر الذي يستلزم التنسيق بين الدول أعضاء الاتفاقية لمواجهة التحديات التي تقف أمام تعزيز وتفعيل هذا الاتفاق المشترك.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

التعاون العسكري بين دول المغرب العربي ومجلس التعاون:

دعم استخباراتي.. لا قتالي ميداني

فيما يتعلق بالحديث عن القدرات العسكرية لدول المغرب العربي وما يمكن أن تقدمه من دعم للأمن القومي العربي بصفة عامة والأمن الخليجي بصفة خاصة، فإن هذه الورقة تسعى للإجابة على عدد من الأسئلة التي من أهمها ما هي القدرات العسكرية لدول المغرب العربي، وكيف تطورت هذه القدرات خلال السنوات الأخيرة، وما هي الظروف الأمنية والعسكرية التي تواجهها دول المغرب العربي والتي يمكن أن تؤثر سلبًا أو إيجابًا في تقديم الدعم للدول الخليجية عند الضرورة، ثم تعرض الورقة موقف دول المغرب العربي من التطورات الجارية في الخليج ومدى استجابتها للمشاركة فيها وصولاً إلى تقييم قدرة هذه الدول على توفير دعم ومساندة لدول الخليج في مواجهة أية تهديدات يتعرض لها الأمن في الخليج سواء من قوى منظمة أو مجموعات إرهابية غير منظمة.

د. محمد مجاهد الزيات *

أولاً: القدرات العسكرية لدول المغرب العربي:

١ - القدرات العسكرية للجزائر وحجم الإنفاق العسكري لها:

تحتل الجزائر المرتبة الثانية إفريقيًا بعد مصر التي جاءت بالمرتبة الأولى والمرتبة ٢٧ عالميًا وفقًا لتصنيف موقع القدرة النارية العالمية «Global Firepower"، ويبلغ عدد الأفراد الذين لديهم قدرة على القتال حوالي ١٧ مليونًا و٢٥٠ ألف فرد، منهم ٦٧٥ ألفًا بلغوا سن تأدية الخدمة العسكرية، ويبلغ تعداد الجيش الجزائري ٥١٢ ألف مقاتل، ويبلغ عدد قوات الاحتياط ٤٠٠ ألف مقاتل.

وفيما يتعلق بحجم المعدات العسكرية التي يمتلكها الجيش الجزائري، فتمتلك الجزائر ٩٧٥ دبابة، و١٨٩٨ مدرعة، ٣٥٠ مدفعية، ١٤٨ منظومة متعددة لإطلاق الصواريخ. وبالنسبة للقوات الجوية الجزائرية فيبلغ إجمالي القوة الجوية الجزائرية ٤٥١ طائرة، وتمتلك الجزائر ٨٩ مقاتلة اعتراضية، و٩٩ طائرة هجومية، ٢٢٥ طائرة شحن، ٦٤ طائرة تدريب، ٢١٠ طائرات هليكوبتر، ٣٤ مروحية هجومية. ويبلغ مجموع القوة البحرية الجزائرية ٦٩ قطعة بحرية، وتمتلك ٨ فرقاطات و٦ طرادات و٦ غواصات و ٣٨ سفينة ساحلية دفاعية.

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق العسكري للجزائر، فقد بلغت ميزانية الدفاع الجزائرية لعام ٢٠١٥ م، حوالي ١٠ مليارات و٥٧٠ مليون دولار، وقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري للجزائر بشكل كبير في عام ٢٠١٥م، بنسبة ٥,٢٪ رغم تراجع إيراداتها نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للبترول، بعدما كانت ميزانية الجيش الجزائري قبل عام ٢٠٠٨م، لا تتجاوز المليار دولار، حيث جاءت الجزائر بالمرتبة السادسة عربيًا والحادية عشرة عالميًا من حيث حجم الإنفاق العسكري وفقًا لتقرير اتجاهات صفقات السلاح العالمية لعام ٢٠١٥م، الصادر عن معهد "ستوكهولم" المتخصص في أبحاث الصراع والتسلح والسلام، وبلغت نسبة الارتفاع في ميزانية الدفاع الجزائرية منذ عام ٢٠٠٦م، وحتى عام ٢٠١٥م، حوالي ٢١٠٪ وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم.

وفيما يتعلق بمشتريات السلاح الجزائرية، فقد جاءت الجزائر ضمن خمسة عشر دولة على مستوى العالم شهدت تزايد في مشترياتها من السلاح منذ عام ٢٠٠٦م، وحتى عام ٢٠١٥م، لتحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث الدول التي شهدت زيادة مطردة في مشترياتها من السلاح، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في قائمة مستوردي السلاح من الدول الإفريقية بنسبة ٣٠٪ من إجمالي واردات السلاح للدول الإفريقية وذلك في الفترة من ٢٠١١م، وحتى ٢٠١٥م، وفقًا لتقرير اتجاهات صفقات السلاح العالمية لعام ٢٠١٥م، الصادر عن معهد ستوكهولم.

وفيما يتعلق بصفقات التسليح التي عقدتها الجزائر، فقد وقعت الجزائر خلال الفترة من ٢٠١١ م، وحتى ٢٠١٥ م، على عقود للحصول على عدد ٢ فرقاطة من الصين، و٢ فرقاطة من ألمانيا، ووقعت الجزائر عقودًا مع روسيا لشراء ١٩٠ دبابة و٤٢ طائرة هليكوبتر و١٤ طائرة مقاتلة وغواصتين، و٤٨ نظامًا معلوماتيًا متطورًا للدفاع الجوي من، و٥٠ قذيفة ذاتية الدفع قادمة من جمهورية الصين، كما اشترت الجزائر من إيطاليا حاملة طائرات هليكوبتر، وعقدت الجزائر اتفاق مع شركة "راينميتال» الألمانية لإنتاج ٩٨٠ دبابة من طراز "فوكس٢» بداخل الجزائر بقيمة تبلغ أكثر من ١٠ مليارات يورو.

٢ - القدرات العسكرية للمغرب وحجم الإنفاق العسكري لها:

تحتل المغرب المرتبة السادسة إفريقيًا والمرتبة ٤٩ عالميًا وفقًا لتصنيف موقع القدرة النارية العالمية «Global Firepower"، ويبلغ عدد الأفراد الذين لديهم قدرة على القتال حوالي ١٤ مليونًا و٤٠٦ آلاف فرد، منهم ٦٠٠ ألف بلغوا سن تأدية الخدمة العسكرية، ويبلغ تعداد الجيش المغربي ٢٠٠ ألف مقاتل، ويبلغ عدد قوات الاحتياط ١٥٠ ألف مقاتل.

وفيما يتعلق بحجم المعدات العسكرية التي يمتلكها الجيش المغربي، فتمتلك المغرب ١٢١٥ دبابة، و٢٣٤٨ مدرعة، و١٩٢ مدفعية، و٧٢ منظومة متعددة لإطلاق الصواريخ. وبالنسبة للقوات الجوية المغربية فيبلغ إجمالي القوة الجوية المغربية ٢٨٢ طائرة، وتمتلك المغرب ٥٠ مقاتلة اعتراضية، و٥٠ طائرة هجومية، ١٥٨ طائرة شحن، ٨١ طائرة تدريب، ١٢٨ طائرة هليكوبتر. ويبلغ مجموع القوة البحرية المغربية ١٢١ قطعة بحرية، وتمتلك ٦ فرقاطات وطرادة واحدة و١٨ سفينة ساحلية دفاعية بينما لا تمتلك أية غواصات.

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق العسكري للمغرب، فقد بلغت ميزانية الدفاع المغربية لعام ٢٠١٥ حوالي ٣ مليارات و٤٠٠ مليون دولار، وتحتل المغرب المرتبة السابع عشرة عالميًا بين مستوردي الأسلحة في الفترة من عام ٢٠١١م، وحتى عام ٢٠١٥م، وتحتل المغرب المرتبة الثانية خلف الجزائر في قائمة مستوردي السلاح من الدول الإفريقية بنسبة ٢٦٪ من إجمالي واردات السلاح للدول الإفريقية وذلك في الفترة من ٢٠١١ م، وحتى ٢٠١٥م، وفقًا لتقرير اتجاهات صفقات السلاح العالمية لعام ٢٠١٥ م، الصادر عن معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" علمًا بأن واردات المغرب من الأسلحة قد زادت بنسبة ٢٨٪ خلال الفترة من ٢٠١١م، وحتى ٢٠١٥م.

وفيما يتعلق بصفقات التسليح التي عقدتها المغرب، فقد سعت المغرب منذ عام ٢٠٠٦م، لاقتناء أسلحة ومعدات حديثة فنفذت المغرب مجموعة من صفقات السلاح شملت استيراد طائرات إف ١٦ الأمريكية، وأنظمة صواريخ أرضية وجوية، وقطع بحرية منها فرقاطة "محمد السادس" الفرنسية الصنع "FEMMK"، وتعد فرنسا هي المورد الأول للسلاح بالنسبة للمغرب، ووقعت المغرب خلال الفترة من ٢٠١١م، وحتى ٢٠١٥م، على عقود للحصول على عدد ١٥٠ دبابة من الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - القدرات العسكرية لموريتانيا وحجم الإنفاق العسكري لها:

يبلغ عدد الأفراد الذين لديهم قدرة على القتال حوالي ٣١٥ ألفًا، منهم ٦٦ ألفًا بلغوا سن الخدمة العسكرية، ويبلغ تعداد الجيش حوالي ١٥ ألفًا و٨٧٠ مقاتل وعدد جنود الاحتياط خمسة آلاف، ولدى موريتانيا ٣٥ دبابة و٦٨٤ مدرعة، و٨٢ مدفعية أرضية، و٢١ طائرة حربية، ويبلغ حجم الاتفاق العسكري الموريتاني حوالي ٢٠٠ مليون دولار. وقد حصل الجيش الموريتاني في السنوات الأخيرة من فرنسا على بضع طائرات ومروحيتين، لمساعدته في مواجهة الجماعات المتطرفة على الحدود مع دولة مالي.

ثانياً: العلاقات العسكرية لدول المغرب العربي مع دول الخليج:

١ - العلاقات العسكرية بين الجزائر ودول الخليج العربي:

رفضت الجزائر المشاركة في عملية «عاصفة الحزم» ضمن التحالف العربي الذي دعت له السعودية لإعادة الشرعية في اليمن، حيث أعلن وزير الخارجية الجزائري مع بدأ العملية عدم مشاركة الجزائر وأن الجيش الجزائري يحارب داخل الأراضي الجزائرية فقط، ودعت الجزائر إلى إجراء حوار سياسي بين أطراف الأزمة اليمنية مؤكدة على أن الحوثيين هم طرف أساسي في المعادلة السياسية اليمنية، كما لم تشارك الجزائر في مناورات «رعد الشمال» التي دعت لها السعودية وشاركت فيها حوالي ٢٠ دولة عربية وإسلامية، وعادة ما تبرر الجزائر مواقفها من أية تحركات عسكرية خارجية بأن الدستور الجزائري ينص على عدم مشاركة الجيش في أي أنشطة عسكرية خارج الحدود، فضلاً عن أن الجزائر عادة ما ترفض الحلول العسكرية لحل أية نزاعات في الإقليم ككل وخاصة في جوارها الجغرافي ومن هذا المنطلق رفضت الجزائر العمليات العسكرية الفرنسية في مالي أوائل عام ٢٠١٣م، وترفض التدخل العسكري في ليبيا وكذلك الحل العسكري للأزمة السورية.

٢ - العلاقات العسكرية بين المغرب ودول الخليج العربي:

يرجع التعاون العسكري والاستخباري بين المغرب ودول الخليج لعام ١٩٩٠م، أثناء مشاركة في صد الغزو العراقي للكويت، والتي تبعها توقيع اتفاق للتعاون الأمني بين المغرب والإمارات في عام ١٩٩٢م، وتعزز التعاون العسكري والاستخباري بين المغرب ودول الخليج العربي في إطار الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١م، فالمغرب تشارك بستة من طائراتها الحربية في عاصفة الحزم ضمن التحالف العربي بقيادة السعودية لإعادة الشرعية في اليمن، حيث أعلنت المغرب وقوفها بجانب السعودية في الحفاظ على الشرعية باليمن والدفاع عن أراضيها، فضلاً عن مشاركة المغرب في مناورات رعد الشمال التي دعت لها السعودية في فبراير ٢٠١٦م.

ووقعت كل من المغرب والسعودية في ديسمبر ٢٠١٥م، اتفاقية للتعاون في المجال العسكري والتقني بين الدولتين، وذلك خلال زيارة مساعد وزير الدفاع السعودي للمغرب وتهدف هذه الاتفاقية لتعزيز العلاقات الثنائية في المجال العسكري من خلال إجراء التدريبات والمناورات المشتركة وتبادل زيارات الوفود الرسمية والخبراء. كما

صدقت كل من المغرب والإمارات في مارس٢٠١٥م، على اتفاقية التعاون العسكري بين الدولتين، التي بمقتضاها تم تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين في مجال التعاون العسكري، وتنص الاتفاقية على توسيع التعاون بين الدولتين في مجالات السياسات الأمنية والدفاع وإقامة دراسات وأبحاث في الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات العسكرية وإقامة الدورات العسكرية والتدريبات والتمارين المشتركة.

٣ - العلاقات العسكرية بين موريتانيا ودول الخليج العربي:

أعلنت موريتانيا دعمها لعملية «عاصفة الحزم» في اليمن بقيادة السعودية فور انطلاقها في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، كما شاركت موريتانيا في مناورات رعد الشمال التي دعت لها السعودية وشارك الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في الحفل الختامي لمناورات رعد الشمال في مارس ٢٠١٦م، وتسعى كل من السعودية وموريتانيا لتعزيز تعاونهما العسكري حيث قام مساعد وزير الدفاع السعودي بزيارة موريتانيا في يناير ٢٠١٦م، والتقى الرئيس الموريتاني وبحثا تطوير التعاون العسكري بين الدولتين.

وفي إطار تقييم فرص مساهمة دول المغرب العربي في دعم الأمن الخليجي والأمن القومي العربي بصفة عامة نشير إلى عدد من الملاحظات التي من أهمها:

١ - أننا نستثني بداية كل من ليبيا وتونس بسبب الظروف التي تواجهها كل منهما، والتي تحول دون تقديم أي دعم أو المشاركة بقواتها في مواجهة أية تهديدات مباشرة أو أنشطة إرهابية يمكن أن يتعرض لها أمن دول الخليج.

٢ - أنه رغم ما تحتله الجزائر من موقع متقدم فيما يتعلق بقدراتها العسكرية وحجم قواتها المسلحة وحجم إنفاقها العسكري، إلا أنها تعزف عن المشاركة في أية عمليات عسكرية بدعوى وجود نصوص في الدستور تحول دون تحقيق ذلك، إلا أنه من الملاحظ أنها حريصة على عدم التجاوب مع المواقف الخليجية تجاه الأزمات التي تفاعلت خلال العامين الأخيرين، فقد كان لها وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع الحوثيين، كما أنها تحرص على وجود علاقات طيبة مع إيران، ويتباين موقفها بشدة مع المواقف الخليجية تجاه الأزمة السورية، وبالتالي فإن القدرات العسكرية الكبيرة للجزائر لا تمثل إضافة يمكن التعويل عليها عند الحاجة في دعم الأمن القومي العربي والأمن الخليجي بصفة خاصة.

٣ - رغم دعم موريتانيا لعاصفة الحزم ومشاركتها في مناورات رعد الشمال، إلا أنها تعد مشاركة إيجابية تبقى في الإطار الرمزي والمساندة المعنوية لدول الخليج، وذلك بالنظر إلى قدراتها العسكرية المتواضعة، وبالتالي فإنها يمكن أن تستثنى كذلك من بين دول المغرب العربي التي يمكن اعتبارها سندًا عند الضرورة.

وترتيبًا على ما سبق فإن دول المغرب العربي لا يبقى فيها سوى المملكة المغربية التي يمكن أن تمثل سندًا أو داعمًا لدول الخليج عند الضرورة، ولا شك أن مشاركتها في عاصفة الحزم التي كانت مشاركة مفتوحة شاركت فيها في العديد من الأسلحة وكذلك مشاركتها في مناورات رعد الشمال، تدفع إلى اعتبارها داعمًا وسندًا لدول الخليج عند الضرورة.

وبالرغم من طبيعة الموقف الجزائري وما تحكمه من اعتبارات، إلا أن الخبرات العسكرية للجزائر في مواجهة الأنظمة الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يمكن أن تمثل نوعًا من الإضافة، بحيث يبقى التنسيق الأمني والاستخباري بين الجزائر ودول الخليج العربي مجالاً للتعاون، وتمثل إضافة لا يستهان بها على هذا المستوى خاصة في ظل الترابط القائم بين فصائل تنظيم القاعدة في اليمن والجزيرة العربية والفصائل الأخرى التابعة للتنظيم في الصومال ودول الساحل والصحراء، الأمر الذي يمكن أن يحقق في النهاية إضافة لفائض القوة التي قد تحتاجها دول الخليج العربي أو منظومة التحالف الإسلامي العربي فيما يتعلق بمواجهة التنظيمات الإرهابية تحديدًا، وهو ما يتجنب الكثير من المحظورات والاعتبارات التي تحكم الموقف الجزائري.

ظروف تحدد مسارات التعاون المغاربي - الخليجي ويظل استمرار التعاون الأمني

رغم أن ظروف تونس تحول دون تقديمها مشاركة فعالة في مجال دعم الأمن القومي العربي بصفة عامة والأمن الخليجي بصفة خاصة، إلا أن خبراتها مؤخرًا في مواجهة فصائل تنظيم داعش وتنظيم القاعدة يمكن أن تهيئ أرضية لتعاون أمني يصب في مصلحة مواجهة التهديدات الإرهابية المتزايدة في الإقليم بصفة عامة.

هكذا نرى أن دول المغرب العربي لها ظروف خاصة تحكم حركتها وتحدد مسارات تعاونها مع دول الخليج العربي وتتحكم في حجم وفاعلية مشاركتها في دعم الأمن الخليجي باستثناء المملكة المغربية، مع بقاء العديد من الفرص في استثمار القدرات المتوفرة لدى كل منها لتطوير منظومة للتعاون الأمني تدرك تلك الظروف الخاصة لباقي دول المغرب العربي وتقيم دورًا لها تحقيقًا لحد أدنى من التعاون الأمني.

* مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

السعودية والجزائر قاطرة للعمل العربي المشترك بعد «الربيع»

العلاقات الجزائرية-الخليجية: التزامات الداخل وعتاب الخارج

ترتفع وتيرة القلق العربي والدولي حول مصير ومستقبل أمن واستقرار الشعوب بين استفحال تنظيم الموت داعش وتفاقم أزمة اللاجئين التي ضربت أوروبا في صميم رفاهيتها، ولم يعد السؤال عربيًا إلا حول كيف يمكن البقاء بعيدًا عن فتيل الفتنة ؟؟ وما هي الوسائل الأنجح لتحقيق ما يرجى من سياسات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص لما تشمله من منابع للثروة دونما أي تداعيات عكسية وخيمة تتعدى في تأثيرها الحدود الأمنة لدول الصف الأول والتي كانت ولوقت قريب جدًا في مأمن عن كل توقع؟؟

نعيمة عكوش *

وهنا نجد الدول العربية غارقة تمامًا في متاهة منعدمة الرؤية، تتخبط فيها بين حماية حدودها وأراضيها من الاستهدافات الإرهابية أيا كان مصدرها وإن اصطف الجميع اليوم حول توحيد الخطر الإرهابي في تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام أو ما اصطلح عليه بداعش، و بين متابعة حثيثة للفئات الشبابية من خطر التغرير بها والانضمام للتنظيم ورص صفوفه، وبين مراقبة الهيآت والتكتلات السياسية المعارضة في الداخل من أن تنتهز الفرصة وتسطو على الظروف للتقدم أشواطًا نحو زعزعة استقرار الأنظمة السائدة وافتكاك السلطة منها وهي في حالة غفلة من تدبر أمرها، ليظهر أمامها التحدي الأكبر وهو بقاؤها ككتلة واحدة متجانسة ضمن حدودها و تشكيلتها التي ورثتها عن الاحتلال أو الانتداب منذ منتصف القرن الفارط، و لتخطي ذلك تفاوتت الحلول من دولة عربية لأخرى، فهناك من فضلت النأي عن أي موقف قد يورطها إلا من وساطات الصلح ، فيما فضلت أخرى التكتل ضمن تحالفات قديمة جديدة لحماية مقدراتها ضمن المجموعة، أو التدخل في مناطق النزاع بدعم جهة أو فصيل لردع أي نجاح لا يواتي حساباتها وقد يجعلها المقبلة على القائمة .

و في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء لمحاولة إعطاء قراءة للمشهد العربي ضمن التحديات القائمة بالتركيز على أهم دولتين الجزائر والمملكة العربية السعودية وما تمثلانه من ثقل عربي إحداهما في منطقة الشرق الأوسط، والأخرى في شمال إفريقيا وما سيشكله نجاحهما أو اخفاقهما في التقارب والانسجام إقليميًا ودوليًا في جعل القاطرة العربية تتخطى الوضع الراهن دون خسائر فادحة جديدة تجر دولا عربية أخرى نحو التفتت والاندثار ..

الجزائر دولة مستقرة بحدود ملتهبة

الجزائر أكبر دول شمال إفريقيا، وتتربع على مساحة ٢مليون و ٣٨١ الفا و ٧٤١ كلم مربع تطل على البحر الأبيض المتوسط بطول ساحل يصل إلى ١٦٤٤ كلم، و تتشارك حدودها الجنوبية و الغربية و الشرقية مع كل من تونس و ليبيا و المغرب و موريتانيا و الصحراء والنيجر ومالي، و بتعداد سكاني تخطى من فترة وجيزة ٤٠ مليون نسمة يتمركزون شمالا بكثافة سكانية تصل إلى ١٦،٣ ٪حسب إحصائيات ٢٠١٤م، وتقل كلما اتجهنا جنوبًا، تعيش

الجزائر والسعودية ثقل شرق أوسطي وإفريقي

وتوافقهما يقود الأمة لتخطي الوضع الراهن دون خسائر جديدة

على ريعها النفطي بنسبة ٩٥٪ منذ استقلالها سنة ١٩٦٢م، من القرن الفارط بعد أكثر من ١٣٠ سنة قضتها تحت نير الاحتلال الفرنسي، لم ينتهي إلا باندلاع ثورة التحرير المظفرة، ثورة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤م، والتي دعمتها كل الدول العربية و بكل ما أوتيت من وسائل فقط لكي تحيا الجزائر .

و لم تكن تلك بآخر الأحزان فقد شكلت الأزمة الاقتصادية أواخر ثمانينيات القرن المنصرم محطة هامة إن لم نقل مفصلية في تاريخ الجزائر نظرًا لما ترتبت عليها من تغيرات في نظامها السياسي والاقتصادي و الاجتماعي لاحقًا.

لقد عرفت الجزائر أسوأ أزماتها وأقبح كوابيسها عندما تهاوت أسعار النفط سنة ١٩٨٦م، و تقرر على إثرها تطليق الاشتراكية ونظام الحزب الواحد والانتقال إلى التعددية ونظام رأس المال، ذلك الانتقال الذي أغفلت فيه الكثير من التفاصيل والخلفيات، كان باهظ الثمن، فقد دخلت البلاد في دوامة دامية لأكثر من عقد من الزمن تهاوت خلالها معظم معالم الدولة ، بعد أن سمح الانفتاح السياسي لأحزاب إسلامية الهوية من الارتقاء عبر الصناديق – فسر ساعتها سلوك المنتخبين بالاختيار الانتقامي من السلطة بسبب انغلاقها على نفسها منذ الاستقلال، وبعدها بسنوات انتقدت الكثير من التحليلات الطريقة التي تم بها فتح المجال السياسي في الجزائر على مصراعيه من طرف سلطة متمرسة أمام فئات شعبية تصنف ممارستها السياسية في خانة الأمية – ليأتي وقف المسار الانتخابي في ١١ من شهر يناير من سنة ١٩٩٢م، للحيلولة دون تمكين الإسلاميين من حزب جبهة الانقاذ من تسلم السلطة و يفتح باب النار الأمر الذي كلف الجزائر إلى جانب الخسائر المادية الهائلة خسائر بشرية وصلت إلى أكثر من ٢٠٠ الف قتيل حسب إحصائيات لم تتبناها أي جهة رسمية جزائرية.

وبعد محاولات حثيثة للخروج من دائرة العنف التي رمت بالبلاد في عزلة تامة عن محيطها الإقليمي والدولي، وعرفت إحداها استقدام أحد رموز ثورة التحرير المجيدة الرئيس الراحل محمد بوضياف واغتياله في ٢٩ من شهر يونيو ١٩٩٢م، في مشهد سريالي صادم، وعبر نقل تلفزيوني مباشر لكل الجزائريين.

في السادس عشر من نوفمبر سنة ١٩٩٥م، جاء فوز الجنرال اليمين زوال بالانتخابات الرئاسية كخطوة صلبة تجاه الخروج من الأزمة، وتم وضع دستور جديد وسن قانون الرحمة الذي شمل عدة إجراءات أمنية لصالح حاملي السلاح من الإسلاميين للتخلي عن مواجهة الدولة، ثم تلاه قانون الوئام المدني في ربيع عام ١٩٩٩م، مع قدوم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، وتم تعزيزه خلال فترات حكمه المتلاحقة ليصبح ميثاقًا للسلم و المصالحة بعد الاستفتاء عليه بالأغلبية الساحقة ٩٧ ٪ في ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٥م، لتعود عجلة الحياة رويدًا رويدًا و تعرف الجزائر من جديد طعم الأمن والاستقرار، و ضمن الحاضنة الدولية، فانتعش الاقتصاد وعادت الشركات الكبرى للعمل على الأراضي الجزائرية وانتعشت الاستثمارات الأجنبية، وبدورها

العلاقات الدبلوماسية التي كانت في حالة جمود أو انقطاع مع عديد من الدول التي عادت هي الأخرى لتنبض من جديد .. حتى جاء ١٧ ديسمبر سنة ٢٠١٠م، عندما أغلقت الدنيا أبوابها أمام الشاب محمد البوعزيزي، ليقرر في لحظة حرق نفسه احتجاجًا، لتتغير أوضاع العالم العربي برمته دون رجعة من مسقط رأسه سيدي بوزيد.

ومن تونس إلى مصر فاليمن، ثم ليبيا، فسوريا انتشرت موجة السخط الجماهيري كالنار في الهشيم في أرجاء العالم العربي، فاهتزت أركانه وسقط صولجانه، ورغم مسارعة منظري الفكر الغربي في إطلاق تسمية الربيع، وثورة الياسمين، إلا أن شظايا الانفجار وحممه قضت على زهرة الشباب الذي امتطى الشارع، وسقط قتيلا بين هراوات الشرطة دواسات دبابات الجيش والبراميل المتفجرة، وعدوا بالمئات في تونس وبالألاف في ليبيا واليمن وبمئات الألاف في سوريا، إنه باختصار، الجحيم في أدنى صوره.

و رغم أن الأمور لم تتفاقم في تونس مركز الاهتزاز الثوري، بين ورثة الشارع من إسلاميي حركة النهضة والليبراليين، نظرًا للخصوصية الشديدة لخلفية النظام السياسي في تونس والذي درب على الانفتاح والممارسة وكذا لصغر البلد واعتماده بشكل كبير على عائدات السياحة عصب الاقتصاد، وحياد المؤسسة العسكرية من البدء، إلا أن المشاحنات السياسية التي تغذيها بدرجة كبيرة التوجهات الفكرية المتناقضة وتدعمها جهات عربية بارزة ساهمت في هشاشة الوضع الأمني لدرجة أن ٥٠ من عناصر تنظيم الموت داعش أرادت إقامة إمارة في مدينة بن قردان الحدودية مع ليبيا في ٧ مارس ٢٠١٦م، في الوقت الذي تكاد تفشل فيه جل المساعي السياسية في تلجيم الأطراف المتنازعة الليبية من جماعات مسلحة متناثرة، حتى تجنح إلى السلم، وتفشل سيناريو كارثي بدأ مع التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو الذي أطاح بنظام معمر القذافي عام٢٠١١م، وخلف وراءه كميات مهولة من السلاح دون حسيب أو رقيب ساهمت بشكل كبير في تناحر القبائل على مناطق النفوذ و الثروة، واستقطاب عناصر تنظيم الموت داعش ليعشعش في ثنايا الصحراء الليبية بعد أن ضيقت عليه قوات التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودكت مواقعه في بلاد الشام والعراق، كل ذلك أدى إلى تصدع الوضع الأمني في كامل منطقة الساحل الإفريقي وانفجاره في أكثر دوله ضعفًا، مالي، فكان انقلاب مارس ٢٠١٢م، واشتدت على إثره المواجهات المسلحة بين الجيش والجماعات المسيطرة في الشمال، ولأن المنطقة منطقة نفوذ فرنسي بامتياز، نظرًا لما تحويه من مصالح حيوية هامة على رأسها شركة (أريفا) لاستخراج اليورانيوم في النيجر ، لم تتوانَ باريس في التدخل عسكريا و شن حملة قوامها ١٧٠٠ جندي إلى جانب الجيش المالي، وبدعم أوروبي وأممي، لدحر خطر الجماعات المسلحة، التي سيطرت على مدن استراتيجية في الشمال الشاسع وأعلنت عن نيتها تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وفي جلها مناطق مهمشة نخرها الفقر والجهل.

كل هذا يحدث على مقربة من الجزائر، فقط بفاصل حدودي يمتد على طول أكثر من ٣٣٠٠ كلم تتشاركها مع كل من تونس وليبيا ومالي، دول فقدت استقرارها السياسي والأمني وتحولت إلى مصدر قلق، وهاجس مؤرق يضع الأمن القومي الجزائري في مرمى هدف الجماعات الإرهابية، وعلى امتداد حدودي يغوص أغلبه في صحراء قاحلة صعبة الميراس، ترفع أمام القوات العسكرية الجزائرية أكبر تحدي وهو مراقبة الحدود وحمايتها من أي تسلل لعناصر خطرة أو لمرور شحنات سلاح مهربة، ليدق في شهر يناير ٢٠١٣ م، ناقوس الخطر تمثل في اعتداءات مركب تيقنتورين الطاقوي، التي راح ضحيتها ٣٧ رهينة أجنبية و ٢٩ إرهابيًا، ما شكل محطة هامة في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية فقد كشف هذا الحدث عن مدى خطورة الوضع المحيط بالجزائر خصوصًا على حدودها الشرقية والجنوبية، وأن الفعالية الدفاعية لقوات الأمن والجيش وتجهيزاتهما لن تفي بحماية شاملة دون اللجوء للتعاون الأمني والمعلوماتي والمساهمة بشكل مباشر في تفتيت الخطر القابع في الجهة الأخرى عن طريق تعزيز النهج السلمي للوصول إلى التسوية السياسية الضامن الوحيد لدرء الخطر الإرهابي المتربص.

عدم مشاركة الجزائر في عاصفة الحزم لأسباب دستورية وحماية الأمن الوطني

و كان اتفاق السلم والمصالحة بين الأطراف المالية المتصارعة باكورة السعي الجزائري والموقع في العاصمة المالية باماكو شهر يونيو ٢٠١٥م، بعد مخاض عسير تعرض خلاله الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل لقواتها خارج الحدود إلى الكثير من الانتقاد على خلفية السماح للطائرات الفرنسية باستعمال المجال الجوي الجزائري في حملتها العسكرية على الجماعات المسلحة المتمركزة في شمال مالي رغم أن القرار جاء بعد اجتماعات مطولة ودراسة وتنسيق كبيرين من أجل تحقيق هدف مشترك يخدم مصلحة البلدين والمنطقة برمتها في آن واحد ولم يمثل ذلك مطلقًا مساسًا بالسيادة الوطنية أو ثوابتها إذا ما كان الأمن القومي الجزائري هو من على المحك وهو عكس ما ذهب إليه الكثير من المراقبين و المحللين حينها.

الأمة العربية لا ينقصها أعداء جدد فما هو موجود يكفي ويكفينا دروسًا مما تعانيه ليبيا وسوريا واليمن والعراق

كما سعت الجزائر إلى تعزيز تعاونها المعلوماتي والاستخباراتي لمواجهة الأخطار المحدقة من إرهاب وجريمة منظمة على حدودها الجنوبية عبر لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وهو اجتماع لمجلس رؤساء أركان الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

أما ليبيا، فقد عمدت الجزائر إلى الانخراط بشكل كبير في كل المبادرات الرامية إلى دعم لغة الحوار والتفاوض بين الإخوة الفرقاء، و باجتهاد حثيث في رعاية جلسات الحوار لإنهاء الأزمة وإطلاق حياة سياسية مؤسسة، تنهي حالة الانقسام و التشرذم، فكانت جزءًا من مجموعة الاتصال التي نصبت في شهر ديسمبر ٢٠١٤م، تحت إشراف مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، وأحد أطراف الاجتماع الثلاثي الذي ضم أكثر من مرة وزراء خارجية كل من مصر وإيطاليا، واجتماع دول جوار ليبيا بمشاركة ممثلي الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية وصولا إلى زيارة وزير الخارجية للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية عبد القادر مساهل إلى العاصمة طرابلس دعمًا لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج والتي كانت نتاج أشواط مريرة من التفاوض.

تونسيا، كان الدعم الجزائري شاملا، و لم يقتصر على المجال الأمني فقط، بل حرصت الجزائر على أن يكون اقتصاديًا و سياسيًا، و صرح المسؤولون الجزائريون في أكثر من مناسبة .. أن أمن واستقرار تونس من أمن واستقرار الجزائر وأن هذه الأخيرة لن تتخلى عن دعم تونس حتى تثبت على قدميها من جديد، وعرفت العاصمة الجزائر زيارات مكوكية لمسؤولين تونسيين، من أعلى هرم السلطة ممثلة في الرئيس الباجي قايد السبسي الذي خص الجزائر بأول زيارة له خارج تونس، بعد توليه منصب الرئاسة، إلى وزراء ونواب برلمانيين ومدراء تنفيذيين، وحتى زعماء حزبيين على رأسهم راشد الغنوشي الذي زار الجزائر مرات عدة، وخص في كل مرة بلقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيًا.

كل هذه الجهود التي تسعى الجزائر من خلالها إلى مساعدة جيرانها من الاشقاء في وقتهم العصيب هذا، دونما الإخلال بمبادئها الدبلوماسية العريقة التي ورثتها جيلا بعد جيل عن ثورة التحرير المجيدة، هي في حقيقة الأمر جهود مضنية في جو عربي محبط لا يتوانى عن كيل النقد غير المبرر، وغير المتفهم، لحاجة دولة كبيرة مترامية الأطراف كالجزائر، ريعية بامتياز في بيئة ملتهبة، بها متربصون متعددون يتلمسون لها الخطأ القاتل لا يردعهم في ذلك، إلا ذاكرة اجتماعية جريحة، من تجربة أليمة، نشهد مثيلاتها اليوم فقط، في ليبيا واليمن وسوريا وقبلها كان العراق الذي ترك لقدره بين فكي الرحى .. فلماذا يوجه النقد إلى الجزائر على مواقفها ولماذا تعاقب عليها، من دول عربية كبيرة ومؤثرة عربيًا وخليجيًا، في وقت يتطلب فيه الوضع الراهن تماسكًا وتآزرًا عربيًا، حفاظًا على ديمومتها أمام مد التفكيك والتقسيم الذي يحركه معول الغرب.

لتفتيت كل المنطقة ومكوناتها لإعادة صياغتها حسب منظور جديد؟

العلاقات الجزائرية ـ السعودية نقاط الاختلاف والتلاقي

لا أريد أن أبدأ من حيث انتهى الجميع، القمة الخليجية ـ المغربية الاستثنائية والأولى من نوعها على الإطلاق بالرياض ٢٠ أبريل ٢٠١٦م، ودعم العواصم الخليجية لسلامة الأراضي المغربية.. لأنني وببساطة أريد طرح عدة تساؤلات حولها، خاصة أن المملكة العربية السعودية، التي طالما عرف عنها الحكمة والتروي والاحتواء، ولا سيما تجاه قضية يتم تداولها في أروقة الأمم المتحدة وصدر في حقها الكثير من القرارات الأممية، وهناك بعثة أممية (المينرسو) على الأرض وممثل شخصي للأمين العام ممثلا بالدبلوماسي الأمريكي كريستوفور روس، لذلك فإننا نأمل ألا يكون ذلك موجهاً مباشرة إلى الجزائر، فلا مصلحة لدول مجلس التعاون الخليجي في الاصطفاف ضد الجزائر، فإن للجزائر في دعمها الدائم وغير المشروط، لقضية الصحراء الغربية، واحتضانها لمخيمات اللاجئين الصحراويين اعتبارات عدة على رأسها مبادئ ثورة نوفمبر في دعم حرية الشعوب، وليس أفضل من الجزائر لتعرف معنًا لكل ذلك، وإن أراد البعض أن يعطيها تفسيرا جيوسياسيًا، وبأن الدعم الجزائري لقضية الصحراء الغربية وراءه مصالح أمنية وسياسية بامتياز، جعلت كل الرؤساء و الحكومات المتعاقبة في الجزائر لا تغير من أولوياتها في الشأن، وهذا الموقف لا يحمل إلا معنًا واحدًا ووحيدًا، هو أن القضية الصحراوية بالغة الاستراتيجية في الحسابات الجزائرية، لذلك لا نتوقع أي اصطفاف خليجي تجاه طرف على حساب آخر ، في حين نحن جميعً نبحث عن التكامل والتقارب لا التباعد والتشرذم وتوسيع هوة الخلافات.

وفي حين رأى الكثيرون أن زيارة المستشار الشخصي لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للرياض أوائل شهر أبريل ٢٠١٦م، ولقاءه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، كانت فرصة للتقارب كثيرًا بين البلدين بعد المواقف المتتالية للجزائر والتي تبدو لم تصب في المجرى السعودي منذ إعلان بدأ عملية عاصفة الحزم ورفض الجزائر المشاركة فيها، وكان هذا الرفض لنقطتين هامتين تم إغفالهما في جل التحليلات التي قرأتها في هذا السياق، أولها: أن الجيش الجزائري لا يحارب خارج حدوده، وهذا من الثوابت الدستورية، ثانيا والأهم أن الجزائر دولة مترامية الأطراف تتواجد في بيئة غير مستقرة ولا أمنة وتحدق بها الأخطار من كل حدب و صوب، و حماية الوطن أولوية الأولويات. وكان ذلك موقف الجزائر ذاته تجاه تشكيل الرياض لحلف إسلامي، بيد أن الجزائر رفضت من قبل الطرح المصري بتشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل السريع، نظرًا لعدم توافقها ومساعي منظمة الاتحاد الإفريقي التي تعد الجزائر عضوًا مؤسسًا بها، وذلك في تعزيز الأمن الإفريقي بمفهومه الشامل والخاص .. كما أن تحفظ الجزائر خلال قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الأخيرة في إسطنبول على إدراج حزب الله كمنظمة إرهابية لأنه يعد مكونًا في النسيج الاجتماعي والسياسي في لبنان مع عدم الإقرار مطلقاً بقيام أي حزب أو جماعة بممارسة الإرهاب.

الجزائر تخشى الاحتجاجات وانهيار اقتصادها بسبب انخفاض أسعار النفط

و في خفايا ما يتم الإعلان عنه من كل هذا، نجد جزئية التقارب الجزائري- الإيراني مربط فرس الموقف الخليجي من الجزائر، وما عنته زيارة العديد من المسؤولين الإيرانيين إلى الجزائر وعلى رأسهم الأخيرة لنائب الرئيس الإيراني الأول إسحاق جهانغيري منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٥م، رغم أن تطور العلاقات الإيرانية- الجزائرية يأتي في سياق طبيعي توافقت فيه رؤية البلدين في عدد من الملفات على رأسها الأزمة السورية وأسعار النفط، وبعد إنهاء إدارة الرئيس حسن روحاني ملف المفاوضات النووية مع الغرب، تسعى إيران إلى مد جسور العلاقات والتعاون مع عدد كبير من الدول تأتي على رأسها دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ولا تمثل الجزائر الاستثناء في ذلك، ثم إن نسق العلاقات بين كل من طهران والجزائر عرف مطبات وعقبات كثيرة عبر تاريخه، من تقارب مميز بين البلدين منذ أيام الشاه وعقب الثورة الإسلامية التي رحبت بها الجزائر ، و رعاية هذه الأخيرة للمصالح الإيرانية في الولايات المتحدة بعد تدهور العلاقات بين الاثنين، إلى قطيعة حقيقية بعد قرار وقف المسار الانتخابي في الجزائر سنة ١٩٩٢م، ودعم إيران لقادة حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية والذي اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية، لتقطع بشكل رسمي شهر مارس ١٩٩٣م، وتعود مرة أخرى شهر سبتمبر من سنة ٢٠٠٠م، ويتم تبادل السفراء حتى أكتوبر ٢٠٠١م.

وبالتالي لا يشمل التقارب الجزائري ــ الإيراني اليوم أي استثناءات تبني عليها دول مجلس التعاون الخليجي موقفها مع الجزائر. كما أن المملكة أكبر مصدر نفطي، وفي خضم انخفاض أسعار النفط كانت تأمل الجزائر أن تلعب المملكة دورًا أكبر لخفض إنتاج دول أوبك أو القيام بمساعي لتثبيت أسعار السوق، خاصة أن الجزائر دولة ريعية وتتأثر بشكل مباشر بانخفاض أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر على تصدع جبهتها الداخلية وبما يؤثر على استقرارها السياسي والأمني، إذا تحققت مخاوف الخبراء من ظهور انتشار واتساع موجات الاحتجاج الشعبي ضد ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وانهيار الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة ...

خاتمة

إن الوضع الراهن الذي فرضته تغيرات كثيرة، لم تكن سهلة التوقع ولا الاحتواء لمعظم الدول العربية سواءً في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا لا يستدعي تحت أي مسمى كان

أن تسعى فيه الدول المعول عليها في سحب القاطرة العربية من مستنقع التشرذم والتفكيك و أخص بالذكر هنا الجزائر والمملكة العربية السعودية، لما تتميزان به من خصوصية القوة و الاستقرار و التأثير، إلى تبديد مكتسباتها ونقاط قوتها في تجاذبات صفرية ومواقف لا طائل منها، إلا إضعاف الهمم وتشتيت الجمع والصف العربي، أو وأد أية محاولة تقارب مثمر تعود بشعوب المنطقة إلى عهدها الزاخر و الزاهر .. إن الأمة العربية اليوم لا ينقصها أعداء جدد، فما هو موجود يكفي، وعلى قادة أوطاننا التريث مليا قبل تحديد قوائمها منهم، ويكفينا دروسًا، ما تعانيه ليبيا وسوريا واليمن والعراق، وقد أثبتت التجارب أن الانجرار خلف الحروب لا يجلب إلا الخراب.

وفيما أن كل شيء محيط بنا وفي ذواتنا، يجمعنا ونحن متفرقون، نسأل العلي القدير أن يرأف لحالنا ويلم شملنا وإلا ذهبت ريحنا، وسنأكل كما أكل يوما ... الثور الابيض. ●

* كاتبة وإعلامية جزائرية

من المصالحة الجزائرية-الإفريقية إلى المصالحة العربية ـ الإفريقية:

آليات صناعة الاستقرار ومحفزات مواجهة الإرهاب

إن تنامي الظاهرة الإرهابية وتزايد موجات التطرف العنيف التي أضحت تكتسي الطابع العالمي والعابر للقارات أضحت أبرز الرهانات والتحديات الأمنية التي تفرض نفسها عل المستوى البنيوي والوظيفي.
وعند الحديث عن هذه الظاهرة المهددة لعنصر السلم والأمن الدوليين والذي يعتبر مكون أساسي لبناء الاستقرار الدولي وبالضرورة علينا في هذا المقام أن نتوقف عند أهم المناطق تعرضًا لهذه الآفة وأكثر تأثرًا بها وأقصد هنا منطقة المغرب العربي في محيطها الإفريقي-العربي ومنطقة الخليج العربي التي سنأخذها كوحدة تحليل.
فالإرهاب الذي لا دين ولا هوية ولا لون ولا جنسية له أضحى يضرب في كل مكان وفي كل زمان بدون أي وجه للتفرقة بل أضحى أحد أهم العوائق في وجه التنمية وتحقيق الاستقرار.

د. أحمد ميزاب *

وعديد من الدراسات التي قمنا بها في هذا المجال جعلتنا نسلم بأن الإرهاب يجد ضالته في النزاعات الداخلية والصراعات التي لها ارتباط بالهوية كما أنه يستثمر في التدخلات العسكرية التي يجد من خلالها أروقة فراغ أمني يحقق منها أهدافه في ضرب الاستقرار والأمن ولنا تجارب مختلفة في المنطقة العربية والإفريقية.

ففي المنطقة العربية لدينا الحالة العراقية التي بعد التدخل العسكري سنة٢٠٠٣م، أضحت العراق تشهد نموًا غير مسبوق لهذه الظاهرة بل بها تأسس بما يعرف اليوم تنظيم داعش الإرهابي وسبقه تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

كذلك سوريا وبعد محاولة السوريين القيام بالثورة سنة ٢٠١١م، تحولت سوريا لأرض خصبة حاضنة للإرهاب، ليبيا كذلك وهو بلد عربي وإفريقي يقع شمال إفريقيا أضحت دولة حاضنة للإرهاب، تونس تقع في شمال إفريقيا وتعاني من خطر التهديد الإرهابي، مصر بلد عربي ويقع شمال إفريقيا ويواجه خطر الإرهاب، كذلك لدينا الحالة اليمنية فهذه الدول (العراق- سوريا- اليمن) أضحت تشكل أحد مصادر التهديد للأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي التي أضحت محاصرة بدول فاشلة وحاضنة للإرهاب مما يدفعها إلى التأكيد أن الرهانات والتحديات الأمنية في إفريقيا ومنطقة الخليج العربي وإن اختلفت منطلقاتها أو خلفيتها إلا أنها تشترك في ذات التحديات و المخاطر.

فإفريقيا عانت من نزاعات دامية وشائكة وعرفت أكثر من ١٨ دولة منها حروبًا أهلية وانقلابات على الشرعية خلقت حالة كبيرة من الاضطراب وعدم الاستقرار وظهرت بها نزاعات إقليمية وحركات انفصالية مكنت من نمو الظاهرة الإرهابية بل أضحى الإرهاب صناعة تنمو في ظل الاضطرابات والصراعات واضحى مطبخ صناعة الإرهاب يعمل بشكل يعزز تلك الحالة من ال لا أمن وال لا استقرار. مما يجعل هذه الدول تتأخر في تحقيق التنمية وبناء اقتصاديات قوية مقارنة بالثروات التي تمتلكها سواء طبيعيًا وبشريًا

فعند الحديث عن إفريقيا ومناقشة المعضلات الأمنية بها أو الحديث عنها ضمن سؤال بسيط:

كيف نصنع الاستقرار؟

فعلينا آليا أن نتوقف عند الأسباب الدافعة للأزمات والتي نختزلها في أربع نقاط بسيطة حيث نجد:

- دافع الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية.
- دافع السياسات الاستعمارية والتنافس على مناطق النفوذ.
- دافع إخفاق مشروع الدولة الوطنية.
- دافع العولمة ودور العوامل الخارجية.

فهذه الدوافع تقودنا للحديث عن المعضلات الأمنية الخمس التي تجعل إفريقيا معرضة لكافة أشكال وأنواع الاضطرابات الأمنية وهي:

– هشاشة بناء الدولة وضعف الأداء الديمقراطي وسيطرة منطق القوة والغاب على القرار السياسي مما يؤدي كل مرة إلى وقوع الانقلابات أو إلى الانفلات الأمني.

– ضعف الأداء الاقتصادي مما يدفع إلى ضعف التنمية وبالضرورة غياب الاستقرار والثورات الشعبية.

– التأثر بالتدخلات الخارجية سواء كانت دويلاتي أو المؤسسات متعددة الجنسيات مما يجعل ثروات القارة مستباحة ولا يمكن استغلالها.

– مشكلة الهوية صراعات أثنية–قبلية وغيرها مما يعجل من استفحال الأزمات الداخلية.

– الأهم التحالف العضوي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة مما يجعل من القارة لا تشهد استقرارًا ، ودائمة الاضطرابات الأمنية.

ومن نتائج المعضلات الأمنية الخمس والأسباب الدافعة للأزمات نجد أن أنماط الصراعات الإفريقية متعددة أو على الأقل هناك ثلاثة أنماط من الصراعات في إفريقيا:

– نمط الصراعات العرقية العنيفة مثل الحالة في (مالي).

– نمط الدولة المنهارة مثل الحالة (الليبية).

– نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي مثل الحالة (التونسية).

وهذه الأنماط الثلاثة نجد فيها أن اللاعب الأساسي والمستفيد الرئيسي هو الإرهاب.

ولمواجهة هذه المعضلات الأمنية والأسباب الدافعة للازمات وتجاوز هذه الأنماط من الصراعات التي تستثمر من خلالها التنظيمات الإرهابية فان المقاربة الأنجع هي معالجة المعضلات والقضايا عن طريق تطبيق مبدأ المصالحة والحل السلمي والسياسي. وهنا قد أتوقف عند بعض التجارب على سبيل المثال لا الحصر.

١ – الحالة المالية:

دولة تقع في منطقة الساحل الإفريقي ولها حدود مع موريتانيا وهي دولة مغاربية وحدود كبيرة مع الجزائر وهي كذالك دولة مغاربية وحدود قريبة تقريبًا مع ليبيا شهدت نزاع داخلي دام أكثر من ٥٠سنة أضحت من خلالها منطقة شمال مالي منطقة عبور للسلاح والمخدرات ونقطة تمركز لعديد من التنظيمات الإرهابية فأضحت تهديد أمني لكل دول المنطقة.

فكل المحاولات الدولية لحل هذه المعضلة باءت مجملها بالفشل وبعد انهيار الدولة في ليبيا سنة ٢٠١١م، تدهور الوضع بمنطقة الساحل خاصة شمال مالي فكان تحول خطير بالنسبة للمقاربة الأمنية حيث شهدت التدخل العسكري الفرنسي سنة ٢٠١٣م، والذي زاد من تعقيد الملف لكن تدخل الجزائر في إطار قيادة فريق الوساطة والانطلاق في معالجة الوضع المالي انطلاقًا من الفهم الدقيق للمعضلات الأمنية السابق ذكرها ووضع الملف ضمن نمط الصراع الذي ينطبق عليه مكن من إيجاد الآلية التي يمكن من خلالها صناعة الاستقرار بالمنطقة والمساهمة في طي ملف معقد حيث توجت ٥ جولات من الحوار انطلاقًا من أرضية إعلان الجزائر الموقع عليه في ١٧يونيو ٢٠١٤م، إلى توقيع بالأحرف الأولى في مارس٢٠١٥م، على اتفاق السلم والمصالحة المالي ليتوج في يوليو ٢٠١٥م، بالتوقيع النهائي للاتفاق وسريان تطبيق بنوده في ظل لجنة المتابعة التي لها أربع لجان فرعية.

عشرية الإرهاب بالجزائر خلفت ٢٠٠ ألف قتيل و٤٠ ملياراً خسائر وآلاف المشردين

فتوقيع الاتفاق وإنهاء حالة الصراع بين الحكومة المركزية والفصائل الستة دفع إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لدولة مالي وجعل الكل يتخندق في خندق واحد لمواجهة ومحاربة التنظيمات الإرهابية بدعم دولي وإقليمي وهو ما خفف من حجم أو نستطيع القول حد من حجم المخاطر بمنطقة الساحل.

فمن أعقد الإشكالات في محاربة الإرهاب هو وجود الدولة الفاشلة وغياب أجهزة يمكن التنسيق معها بالتالي إيجاد حل سمح بوجود آلية لمواجهة المعضلة.

٢ – التجربة الجزائرية في إقرار ميثاق السلم والمصالح الوطنية:

الجزائر عانت عشرية سوداء من الإرهاب كان يعتقد الأكثر من المتابعين أنها حرب أهلية وآخر كان ينظر إليها بأنها قضية تخص الجزائر وأطراف أخرى سوقت لمن يقتل من. وكادت تلك المأساة أن تؤثر على تماسك المجتمع الجزائري حيث خلفت تلك العشرية ٢٠٠ ألف قتيل و٤٠ مليار دولار خسائر اقتصادية وآلاف من العمال المشردين ومئات من المختفين وبنية تحتية هشة.

فما كان من القيادة الجزائرية إلا تبني مقاربة شاملة لمواجهة هذا الخطر بتفاعل الجميع لكن حتى تكتمل معالم هذه المقاربة كان يتوجب البحث عن الأرضية القانونية الصلبة فكان المشروع هو إقرار ميثاق السلم و المصالحة الوطنية إلا أنه لم يكن لا قرارًا سياسيًا ولا فرض بقدر ما أنه كان بإرادة شعبية من خلال

المصالحة الجزائرية جاءت بإرادة شعبية وليس قرارًا سياسيًا فيما تبنت الدولة مقاربة وجدت قبولاً وطنيًا

استفتاء شعبي منح الثقة للقيادة السياسية لتسير نحو تطبيق بنود هذا الميثاق وهنا تكمن قوة المصالحة في الجزائر أنها كانت إرادة شعبية قوية مكنت الجزائر الخروج من النفق المظلم نحو تكريس الاستقرار وضرب الإرهاب بقوة و بيد من حديد والتفرغ نحو إقرار المشاريع الكبرى التي مكنت الجزائر من استعادة مكانتها في الحاضرة الإقليمية والدولية واكتساب احتياطي صرف صنفها حتى سنة ٢٠١٥ م، ضمن خامس دولة من حيث احتياطي الصرف مثلما أضحت التجربة الجزائرية تجربة رائدة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء والمنطقة العربية من خلال تطبيق أبجديات المصالحة بل أضحت الجزائر تصدر التجربة إفريقيا وساهمت في معالجة العديد من الملفات ولا زالت تساهم في ذلك سواء من خلال مرافقة فرقاء الأزمة المالية نحو إقرار اتفاق السلم والمصالحة أو من خلال هندسة ودعم الحوار الوطني في تونس أو من خلال ما هو منتظر، ومن خلال طلب بعض الفاعلين الليبيين الاستفادة من التجربة الجزائرية.

ولنا أن نذكر تبني مفوضية السلم والأمن الإفريقي للمقاربة الجزائرية لمعالجة المعضلات الأمنية في القارة ومحاربة الإرهاب. فالمصالحة تكمن في أنها تزيل الأسباب الخلافية التي تستغلها المنظمات الإرهابية وتحد من انتشارها و تقلص في تأثيرها و تجعلها مشلولة أو شبه ميتة إكلينيكيا وهو ما يدفع نحو تأكيد أن الإرهاب لا يحارب وفق مقاربة تعتمد على الكل أمني بقدر ما أن الإرهاب يحارب من خلال مصادر القوة التي يستغلها وأهمها استغلاله للصراعات الداخلية والتدخلات العسكرية ومنه فان المصالحة من أقوى أسلحة الدمار الشامل التي تقلص وتحد من تنامي هذه الظاهرة فلنا دول لم تلجأ بعد لإقرار المصالحة لازالت تعاني من انتشار الإرهاب واستفحاله فمثلا لدينا الحالة الليبية فبسبب المعالجة الخاطئة للملف و أثر التدخل العسكري أضحت ليبيا مضجع للإرهاب وتناميه مستثمرًا من غياب مفهوم الدولة و مؤسساتها وحالة الاحتقان و الصراع الاجتماعي.

فلو أقر الليبيون المصالحة الاجتماعية ومنها السياسية لأضحى الكل في خندق واحد لتأسيس بيئة رافضة للإرهاب ومواجهته وفق مقاربة متكاملة.

وعليه فإن المصالحة وإقرار مبادئ السلم والحل السلمي للنزاعات خاصة الداخلية يؤثر وبشكل إيجابي في مواجهة موجات الإرهاب وإذا أردنا أن نستدل فلنا في تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال دعم البحرين في مواجهة المد الإيراني والمحافظة على التماسك الاجتماعي من تجاوز التهديد وصد الأبواب في وجه الإرهاب رغم أن مجلس دول التعاون الخليجي محاطة بجملة من التهديدات الأمنية من خلال ما تشهده العراق وسوريا واليمن.

ومنه فإن تجربة المصالحة تعتبر آلية لمواجهة التحديات.

فالتجربة الجزائرية الناجحة في تطبيق مبادئ وسياسة المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج مكنتها من أن تصبح وباعتراف الدول الفاعلة في الساحة الدولية والهيآت الدولية كدولة رائدة.

مما دفع الجزائر وفي ظل محيطها الإقليمي المليء بالأزمات والصراعات وضمن إستراتيجية مفوضية السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي ٢٠١٣-٢٠١٧م، المتعلقة بحل القضايا الإفريقية-إفريقيًا وتبني مقاربة السلم لمعالجة الصراعات وإدارة الأزمات فان الجزائر تمكنت من جعل قدراتها في هذا المجال تحقق خطوات إيجابية على أكثر من مستوى ومن صعيد.

وحينما نقول إفريقيا فعلينا أن نقول بأن قرابة نصف الدول المشكلة لجامعة الدول العربية هي دول تقع في القارة الإفريقية وعليه فان حجم التحديات والرهانات الأمنية لا يختلف بين المشرق والمغرب العربي وعليه فطبيعة الأزمات الموجودة والتي تشكل معادلة صعبة لتحقيق التكامل العربي كالأزمة السورية والعراقية و كذا اليمنية والليبية وأزمة الفراغ السياسي بلبنان يمكن أن تعالج هذه الأزمات من منطلق إقرار مبادئ المصالحة و إعادة الإدماج، فالعوامل والقواسم المشتركة بين إفريقيا والمنطقة العربية يمكنها أن تجعل من صناعة الاستقرار عبر سياسة المصالحة أمرًا ممكنًا وليس بالمستحيل وإن اختلفت المكونات الاجتماعية والثقافية إلا أن التهديدات والتحديات أضحت واحدة.

ولقد سبق أن ذكرت في بداية المقال أن داء الإرهاب سواء في إفريقيا أو منطقة الخليج يتغذى من حالة الانفلات الأمني وظل وجود الدولة الفاشلة وتعقد الأزمات الداخلية وانسداد فرص الحلول واستفحال ظاهرة التدخلات العسكرية وتزايد حجم الخلافات والهوة بحيث تصبح كل هذه العوامل فرص مناسبة تستثمرها الجماعات الإرهابية وتجعل منها مناخًا مناسبًا للنشاط والتمركز لان المحصلة النهائية لتلك النزاعات لا يوجد فيها رابح-خاسر وإنما المحصلة هي الكل خاسر ويمكن أن نبسط ذلك من خلال:

١ - الحالة العراقية:

العـراق مثلا لم تعـرف الإرهاب ولم يبرز الخـلاف الطائفي قبـل ٢٠٠٣م، لكن المعالجة الخاطئة أو المجيئ بالديمقراطية عبر التدخـلات العسكرية أدى لان تتحول العـراق إلى بؤرة توتر ونزاع طائفـي بالإضافـة إلى انقسـام المجتمع العراقـي كل هذه عوامل ساهمـت في استفحـال الإرهـاب فلـو تم إقـرار المصالحـة ومنح تكافـؤ الفرص وسمح للعراقيين تقرير مصيرهم بأيديهم لتغيرت المعادلـة ولسـدت كل الثغـرات التي من خلالها تحـاول هذه الآفة ضرب استقرار المنطقة.

٢ - الحالة السورية:

ثورة انقلبت إلى حرب وانتشار السلاح ، فواعل خارجية تغذي الصـراع وظهور جيشين أو ثلاثـة فاختلط الحابل بالنابل فوجدنا ١١مليون لاجئ سوري وأكثر من ٥٠٠الف قتيل، بنى تحتية مدمرة لنأتي في نهاية المطاف نتحـدث عن الحوار والتفاوض لحل سلمي سياسـي فوجدنـا سوريـا أضحت أرضًـا تنشط فيهـا التنظيمات الإرهابية بكل مسمياتها.

حتـى التدخـل العسكـري لمحاربة الإرهـاب بقيـادة الولايات المتحدة لم يحقق تقدمًا بقدر ما ساهم في توسع الرقعة الجغرافية للإرهاب بإمكانية إقرار المصالحة انطلاقًا من الأسباب يمكن أن يجعلنا نتجاوز الأزمة وحدتها.

٣ - الحالة اليمنية:

يمكـن معالجـة الملف والحفـاظ علـى التركيبـة الاجتماعية للمجتمـع اليمنـي وبالتالي قطع الطريـق على التهديـد الإرهابي وجعله ينكمش.

فهذه الـدول الثلاث أو بـؤر التوتر الثـلاث أعتبرها جغرافيا تحاصـر دول مجلس التعـاون الخليجي وتجعله مهـددًا من تنامي هـذه الظاهرة التـي تتغذى من خلال هذه الحـروب والصراعات الداخليـة وبالتـالي تقوض الأمـن القومي الخليجـي وتجعله قاب قوسـين أو أدنى مـن أيدي العبـث الإجرامي الإرهابـي وعليه فلو تعالـج هـذه الملفات وفـق منظور السلـم والمصالحة فـإن الخطر الإرهابـي سيعـرف انكماشًـا ومحدوديـة وقـد يصبح محـدودًا جغرافيًا لان غياب الفوضى يجعل من حرية تنقل وعمل المنظمات الإرهابية غير ممكن.

وهـذا يجعلنـا نعـود للتجربة الجزائريـة باعتبارهـا تجربة مغاربية إفريقية رائدة مكنتها من:

١ - الحفاظ على التماسك والوحدة الاجتماعية.

الخارطة (رقم ١)

٢ – بقاء المؤسسات وسيادتها بالتالي سيادة دولة القانون.

٣ – توظيف المقاربة المناسبة لدحر الإرهاب وبموجبه أضحت خلايـا إما نائمة غير قـادرة معزولة أو خلايـا سريريا هي بحكم الميتة.

٤ – القـدرة علـى مواجهـة التهديـدات الإرهابيـة العابـرة للأوطان.

٥ – القـدرة على التوجه نحو البناء الاقتصادي وتحقيق نسب من التنمية تعتبر مقبولة.

٦ – المساهمـة في تقـديم المساعـدة في مجـال الحـرب علـى الإرهاب.

٧ – تجربـة المصالحة حالـت دون أن تكـون الجزائر مصدر للإرهـاب لدول الجوار خاصة لطبيعة موقعهـا الجيو استراتيجي مثل ما توضحه الخارطة (رقم ١):

وعليه فإن توسيع تجربـة المصالحة لتصبح عربية – إفريقية يمكـن لها أن تساهـم في إيجاد ميكانيزمات وآليـات موحدة وفق رؤية شمولية لصد هذا الخطر وجعله يضمحل تدريجيًا.

إن الحديـث عـن الجماعات الإرهابيـة تناميها-تأثيرها علـى دول المغرب العربـي ودول مجلس التعـاون الخليجي والدول الإفريقية المحايدة للدول العربية يدفعنا إلى وضع:

١-صورة عامة لخارطة انتشار الجماعات الإرهابية:

خارطـة انتشار الجماعـات الإرهابية يقودنـا بالضرورة إلى التطرق إليها منطقة بمنطقة:

أ-خارطة انتشار الجماعـات الإرهابية بشمال إفريقيا والمغرب العربي:

فلدينـا التواجد الكلاسيكي لتنظيـم القاعدة في بلاد المغرب والـذي يتمركز في (الجزائر-موريتانيا-نسبة أقل المملكة المغربية –تونس-ليبيا المثلث الحدودي تونس-ليبيا-الجزائر)

ولدينـا أنصـار الشريعة والمرابطـون والموقعون بالـدم والتي تنتشر عبر (تونس-ليبيا) فأنصـار الشريعة تتمركز بقوة بتونس وليبيـا والمرابطـون بالجزائـر وليبيـا (المثلـث الحـدودي نيجر-الجزائر-موريتانيا).

وعشـرات الميليشيـات المتطرفـة بليبيا بالإضافـة إلى تنظيم داعش بمصر-ليبيا-تونس أي الـدول التـي عرفـت (الثـورات ٢٠١١م) والحديـث عـن خارطـة انتشـار الجماعـات الإرهابية بشمـال إفريقيا والمغرب العربـي يدفعنا للتطـرق للنقطة الموالية وهـي خارطة الانتشار بمنطقة الساحل مثـل ما توضحه الخارطة (رقم ٢).

الخارطة (رقم ٢)

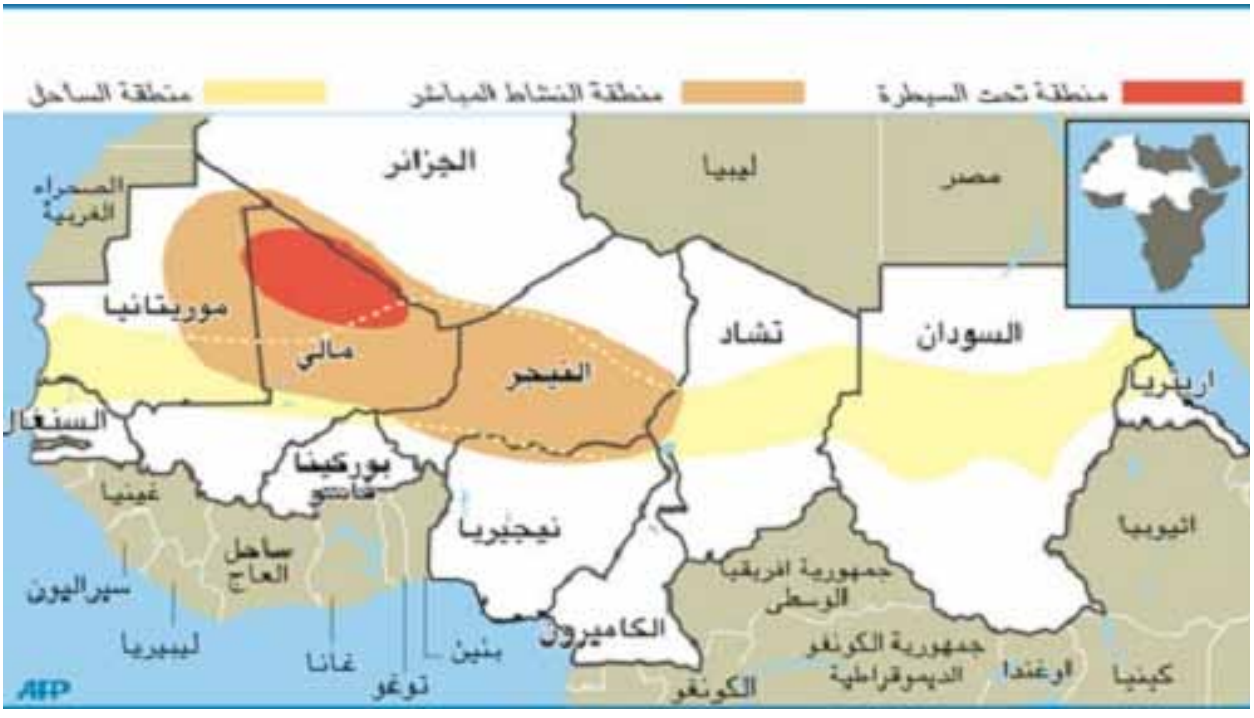

الخارطة (رقم ٣)

ب-خارطة انتشار المنظمات الإرهابية بمنطقة الساحل والصحراء:

أولا منطقة الساحل والصحراء التي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ ١٠مليون كلم مربع وطول ٣مليون كلم يعتبر الجسر الواصل من غرب إفريقيا إلى غاية القرن الإفريقي وبالتالي بالقرب من الحدود الخليجية والدول العربية وتوجد على خط تماس مع دول عربية مغاربية مثل موريتانيا-الجزائر-مصر-ليبيا-السودان وتعتبر منطقة الساحل منطقة غنية بالثروات مما يدفعنا لتأكيد فرضية أن انتشار الجماعات الإرهابية بمناطق التي تعرف بالثروات.

وعليه فمنطقة الساحل أو كما تسمى في الأدبيات الأمنية قوس الأزمات تعج بمختلف التنظيمات الإرهابية وتنامي لنشاط الجريمة المنظمة الذي أضحى متحالف عضويًا والإرهاب. حيث تلتقي فيها تمدد الجماعات الإرهابية القادمة من وسط إفريقيا والجماعات الإرهابية الناشطة بشمال إفريقيا حيث تعتبر منطقة الساحل منطقة آمنة لعبور السلاح وتمدد المجموعات الإرهابية للانتقال من إفريقيا إلى منطقة الشرق الأوسط أو العكس.

فالجماعات الناشطة استطاعت فقط من عائدات الفدية توفير ما يقدر بـ ٢٢٠ مليون يورو ومرور ١٠٠مليون قطعة سلاح خفيف .....الخ وأشهر التنظيمات (تنظيم القاعدة-المرابطون-الموقعون بالدماء-أنصار الدين-بكوحرام-داعش) مثل ما توضحه الخارطة (رقم ٣).

ج-خارطة انتشار المنظمات الإرهابية بمنطقة الخليج العربي:

بمسح بسيط نجد (القاعدة في العراق-اليمن-سوريا) والقاعدة في اليمن كثيرًا ما تقوم باختراق حدود المملكة العربية السعودية والقيام بعمليات.

كذلك داعش بالعراق-سوريا ويشكل تهديد لكل دول المنطقة تفجيرات الكويت –تفجير المساجد بالمملكة العربية السعودية-محاولة اختراق الأردن. وعليه فمن خلال خارطة الانتشار نجد أن المنظمات الإرهابية لها انتشار واسع بإفريقيا والمنطقة العربية مما يقوض مبدأ السلم والأمن.

٢-تنامي وتأثير المنظمات الإرهابية:

المنظمات الإرهابية أصبح لها ووفق ما تم ذكره سابقًا انتشار

الخارطة (رقم ٤)

ووجـود عبر مناطق عديدة من أفريقيـا إلى غاية المنطقة العربية ممـا يؤكد تنامـي واستفحـال هذه الظاهـرة التي أثـرت وبشكل مباشر على قطاعات حساسة واستراتيجية.

فارتـدادات الإرهاب تجاوزت معاقلـه لتؤثر بشكل وخيم حتى علـى بلدان الجـوار والتي تجـد نفسها مجبرة على سـداد فاتورة موقعها الجغرافي فمن لم يمت بالإرهاب مات بتوابعه.

فإذا كان ضحايا الإرهاب قدر عام ٢٠١٤ ب ٣٢٧٠٠ فضحايا هذه الظاهرة الخطيرة من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا يشكل ثلاثة أرباع مجموع ضحاياه في العالم.

فهـذه الموجة الخطـيرة خلفت ٥٣مليـار دولار كخسائر فقد سبـق وأن قـدر البنـك الـدولي تكلفة أعمـال العنـف في مصر وتونـس وسوريا واليمن و ليبيا وأثارهـا غير المباشرة بنحو ١٦٨ مليـار دولار خلال الفترة بين عامـي ٢٠١١-٢٠١٤ أي ما يعادل ١٩ بالمائـة مـن إجمالي النـاتج المحلي لهـذه الدول فقـد أثرت الصراعـات في أكثر مـن ١٠ملايين شخص في أنحـاء المنطقة وعليه فان تأثير المنظمات الإرهابية و خيم على اقتصاديات دول إفريقيـا والخليج العربي و كذلك تنامـي هذا الخطر قد يقوض الآفاق المستقبلية ويجعل الخيارات الاستراتيجية المتاحة لمواجهة هذا الخطر تكاد تتقلص أو تكاد تكون محدودة.

ممـا سبـق فإن تحليـل الوضـع الحالي لحجـم التحديات والرهانـات التـي تعرفها المنطقـة المغاربية في فضائهـا الإفريقي ودول مجلـس التعـاون الخليجـي في فضائـه الشـرق الأوسطـي وانطلاقًا من الأسباب الدافعة للأزمات التي تعرفها المنطقة وبناءً علـى تراكمات الماضي فإن التجـارب أثبتت أن الإرهاب لا يحارب بمقاربة أمنية لوحدها بقدر ما يحتاج لآليات.

وعليـه فإن خيار المصالحة لحل الأزمـات الداخلية وبناء آلية لمواجهـة خطر التمدد والانتشار الإرهابي بالمغرب العربي ومنطقة الخليـج يدفعنـا إلى الانتقـال من المقاربـة الجزئيـة إلى المقاربة الكلية والروابط التاريخية والثقافية المشتركة والترابط الجغرافي يجعـل من إمكانية بناء مصالحة وتحويله مـن جزائرية-إفريقية إلى عربية –إفريقية ممكن ومن خلاله نتمكن من بناء جدار صد وانحصار هذه الظاهرة. ●

* أستاذ بجامعة الشيخ العربي التبسي - رئيس اللجنة الجزائرية - الإفريقية للسلم والمصالحة- الجزائر

دول المغرب العربي والقضية الفلسطينية:

مواقف برجماتية .. ومحاولات تسلل إسرائيلية

تقودنا متابعة موقف دول المغرب العربي من القضية الفلسطينية إلى نقطة شديدة الأهمية مفادها أن اتحاد المغرب العربي الذي تم تأسيسه فى فبراير ١٩٨٩م، باعتباره كيانًا إقليميًا عربيًا لم يقم بدور ملموس (كاتحاد) في هذه القضية العربية المحورية لأسباب مختلفة، إلا أن الدول المكونة لهذا الاتحاد (المغرب – الجزائر – تونس – ليبيا – موريتانيا) قامت بلعب أدوار منفردة ومهمة كل دولة طبقًا لسياساتها وأهدافها، دون أن يخرج هذا الدور عن الإطار الوطني القومي الذي اتسم بالتأييد التام للشعب الفلسطينى ولقضيته العادلة مع المطالبة الحثيثة بضرورة حل القضية الفلسطينية طبقًا لمقررات الشرعية الدولية .

اللواء محمد إبراهيم *

لابد من التعرض في البداية إلى مجموعة من العوامل الهامة التي أثرت في مجملها على موقف دول المغرب العربي من الصراع العربي / الإسرائيلي، ونوجز أهم هذه العوامل فيما يلي:

دول المغرب العربي تعتبر –من الناحية الجغرافية –بعيدة عن نطاق ما يمكن أن نسميه دول الطوق، أو دول الدائرة الأولى للصراع، أو دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل مقارنة بدول أخرى مثل مصر وفلسطين وسوريا ولبنان تلك الدول التى إنخرطت فى عداءات وصراعات وحروب طويلة مع إسرائيل أدت فى النهاية إلى احتلال إسرائيل لأجزاء من أراضيها تحرر بعضها (مصر ولبنان) ولازال البعض الآخر محتلاً حتى الآن (فلسطين وسوريا).

بعض دول المغرب العربي احتوت بين جنباتها مجتمعات أقلية أو جالية يهودية اندمجت فى نسيج المجتمع وأصبح لها حقوق وعليها إلتزامات وشهدت المعنى الحقيقي للتسامح الدينى وتبوأ بعضهم مناصب هامة، كما أنه في الجانب المقابل نجد أن إسرائيل قد هاجر إليها مئات الآلاف من اليهود من أصول مغاربية ونجحوا فى الوصول إلى مراكز هامة فى بعض مؤسسات صنع القرار، الأمر الذي هيأ المجال للتمهيد بوجود أرضية مقبولة للتواصل أو لإمكانية قيام هذه الجاليات بدور سياسي وتهدئة الأجواء إذا ما إقتضت الضرورة ذلك.

أغلبية دول المغرب العربى حاولت إنتهاج سياسة أكثر براجماتية فى بعض مراحل الصراع العربي/ الإسرائيلي وخاصة بعد توقيع اتفاقات أوسلو بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني عام ١٩٩٣م، وما تلاها من اتفاقات مكملة دون أن نغفل أن هذه السياسة البراجماتية لم تمنع الدول المغاربية من اتخاذ كافة المواقف الوطنية التي تعبر عن مصالحها وقناعاتها وكلها انصبت فى دائرة المصلحة الوطنية الفلسطينية.

إن بعض دول المغرب العربي اتخذت على عاتقها مسؤوليات جسام ارتبطت بالقضية الفلسطينية وتحملت من أجلها العديد من الصعوبات وواجهت بعض المشكلات السياسية والأمنية دون أن تعبأ إلا بالقيام بدور وطني مهما كلفها هذا الأمر من عناء (استضافة تونس مقر منظمة التحرير الفلسطينية لمدة عشر سنوات – رئاسة المغرب للجنة القدس)

وقد عبرت دول المغرب العربي عن مواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة من خلال مسارين رئيسيين يمكن الإشارة إليهما على النحو التالي:

المسار الأول جاء من خلال الإجماع العربي الذى تبلور في مؤتمرات القمة العربية على مدار اجتماعاتها وما تضمنته من قرارات تاريخية هامة يأتى فى مقدمتها القرار الخاص باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الذى تم اتخاذه عام ١٩٧٤م، في قمة الرباط، وكذا ما قدمته القمم العربية من رؤى متعددة وواقعية تجاه حل الصراع ولا سيما المبادرة العربية للسلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية ووافقت عليها قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، وبالتالي يمكن اعتبار أن موقف دول المغرب العربي من عملية السلام يتمثل فى تأييد تسوية الصراع طبقًا لهذه المبادرة العربية وهو ما يعتبر موقفًا متقدمًا يتبنى فكرة السلام مع إسرائيل إستناداً إلى مبدأ الإنسحاب الكامل مقابل السلام الكامل وهو الأمر الذى يتحقق من خلال المفاوضات السياسية.

المسار الثاني وهو متعلق بالعلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي – كل دولة على حده – والجانب الفلسطيني، حيث شهد هذا المسار العديد من التحركات لدعم وتطوير هذه العلاقات، وفى

هـذا المجال لابد لنا أن نسلم ونقر بوجـود بعض التباينات الطبيعية فـى مدى ترجمـة تأييد القضيـة الفلسطينية إلى واقـع على الأرض حيـث لم تكـن دول المغرب العربي على وتيرة واحـدة فى هذا الشأن (على سبيل المثال عدم افتتاح سفارات لكافة دول المغرب العربي فى مدينـة رام الله بالضفة الغربية رغـم افتتاح سفارات فلسطينية فى كافة هذه الدول)، إلا أنه من الواجب علينا أن نؤكد مرة أخرى على أنـه رغم هذه التباينات لم تخرج مواقف كافة هذه الدول عن التبني الكامل للحقوق الفلسطينية المشروعة .

وفى ضوء ما سبق ومـع وجود القواسم المشتركة في مواقف دول المغـرب العربي تجاه القضيـة الفلسطينية ارتباطًـا بالموقف العربي ككل، إلا أنه يبدو من الضروري أن نتعرض إلى موقف كل دولة – على حده – تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي حتى نلقي مزيـدًا من الضوء علـى تطورات مواقـف هذه الدول وكيف اجتهدت وحاولت القيام بدورها للمساهمة فى حل الصراع فى إطار من الوطنية والتمسك بالحقوق الكاملـة للشعـب الفلسطيني، وحتـى في الوقت الذي اتجهـت فيه بعض هذه الـدول إلى اتخاذ مواقف أقل تشـددًا أو إبـداء بعض أوجـه المرونـة في التعامل مع إسرائيل فإنها كانت تضع نصب أعينها كيف يمكن أن تساعد هذه المرونة في تحقيق السلام المنشود لصالح القضيـة الفلسطينيـة . وإذا بدأنـا بالتعرض لموقف المملكة المغربية من القضية الفلسطينية يمكن القول إن المغرب تتمتع بوضعية خاصة نظرًا لوجود أكبر جالية يهودية بها على مستوى الدول العربيـة (حـوالى ٧٠ ألف يهودى طبقًـا لبعض الإحصائيات إحتل بعضهم مراكز وزاريـة وإستشارية – وجود عشرات المعابد اليهودية فـى أهم المـدن المغربية)، ونجحت السياسـة المغربية فى أن تترجم بشكل واقعي كيفية أن يكون هناك تعايشًا ناجحًا من هذا النوع، ولم تحـول هذه السياسة بين المغرب وبـين اتخاذها كافة المواقف المؤيدة للشعـب الفلسطيني، بل تولت المغرب رئاسـة أهم لجنة مسؤولة عن أهم القضايـا العربية والإسلامية وهى لجنـة القدس التي تأسست بتوصية خـلال إجتماع وزراء خارجية منظمـة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرها السادس المنعقد في جدة عام ١٩٧٥م، ولازالت تعمل بجدية حتى الآن، واتخذت اللجنة العديد من القرارات الهامة للحفاظ على هويـة القدس وإعمارها وبنـاء المؤسسات المختلفة بها ودعم السكان الفلسطينيـين هناك وتوفـير الدعم المادي اللازم لهـذه الإجراءات وذلك فى مواجهة الزحف اليهودي على المدينة المقدسة، إلا أن كثافة الإستيطان الإسرائيلي والمحاولات المتواصلة لتهويد القدس وتخاذل المجتمع الدولي وبعض الخلافات العربية / العربية مثلت أكبر عائق أمام العمل الدؤوب لهذه اللجنة.

حرصت المغـرب على تطوير مواقفها من أجـل تحريك القضية الفلسطينيـة، ففي أعقاب توقيع إتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م، اتفقت كل مـن المغرب وإسرائيل على افتتاح مكاتب اتصال في كلتا الدولتين في سبتمـبر ١٩٩٤م، ثم تم دعـوة رئيس الـوزراء الإسرائيلي آنذاك شيمـون بيرس لزيـارة المغرب عام ١٩٩٦م، من أجـل استثمار مناخ السلام فى دفع جهود التسوية السياسية، وقد ظلت مكاتب الاتصال تعمـل بشكل طبيعي حتى اتخذت المغرب قـرارًا بإغلاقها في أعقاب اقتحـام رئيس الـوزراء الإسرائيلـي الأسبق أرئيل شـارون للمسجد الأقصـى وإطلاق الإنتفاضة الفلسطينيـة الثانية عام ٢٠٠٠م، التي أطلـق عليها اسم انتفاضة الأقصـى، ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن قـرار المغرب بفتح مكاتب الإتصال مع إسرائيل جاء مباشرة بعد حـدوث خطوة تاريخيـة فى حل الصراع العربـي / الإسرائيلي وهى اتفاقـات أوسلـو بـل وبعد توقيـع معاهـدة السلام الأردنيـة / الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٩٤م، ثم جاء قرار إغلاق هذه المكاتـب ليعلن على الملأ اعتراض المغـرب علـى السياسـات الإسرائيليـة المتطرفـة وتأييـدًا للموقـف الفلسطينـي الـذي ثـار دفاعًـا مشروعًا عن المقدسات الإسلامية.

غاب الاتحاد المغاربي وحضرت دوله منفردة لدعم القضية الفلسطينية

وفيما يتعلق بالموقف الجزائري فلم يخرج هذا الموقف عن حدود التأييد الكامل للموقف الفلسطيني في كافـة مراحـل الصـراع، واتسمـت العلاقـات الثنائيـة بين الجزائـر والجانـب الفلسطيني بقدر كبير مـن الإيجابية تبلـورت في إعلان الرئيـس الفلسطيني الراحل ياسـر عرفات خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام دولة فلسطين فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٨م، حيث كانت الجزائر مـن أول الدول التي تعلن اعترافها بفلسطين، ولم تتجه الجزائر إلى إقامـة أي نوع مـن العلاقات الرسميـة مع إسرائيـل مادامت تحتل أجـزاءً من الأراضـي العربية، ومن ناحية أخرى مـن المهم أن نشير إلى أن الموقـف الجزائري تجاه القضيـة الفلسطينية قد تأثر بشكل واضح بتدهور الأوضاع الداخليـة والعمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر منذ التسعينيات.

وبالنسبـة للموقف التونسي تجاه القضيـة الفلسطينية فلا شك أن أهم تطور فى هذا المجال لم يكن فقط المواقف التونسية المعروفة والمؤيـدة للحقـوق الفلسطينية، ولكن تمثل التطـور الأهم فى انتقال مقر منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت – بعد حصار إسرائيل لهـا – إلى تونـس في أغسطـس عـام ١٩٨٢م، وما ارتبـط بذلك من انتقال أهم القيادات الفلسطينية التاريخية إلى هناك وعلى رأسهم ياسـر عرفات، وبدأت المنظمة تمارس كافـة أنشطتها بشكل طبيعي ، الأمـر الـذى أثـار حفيظة إسرائيـل التـي رأت أن المنظمة لم تغير سياساتها بعد إنتقالها إلى تونس بل استمرت في سياساتها العدائية وتنفيـذ عملياتها ضـد إسرائيل الأمر الذى دفـع الأخيرة إلى تنفيذ

العديد من العمليات ضد التواجد الفلسطيني فى تونس (قصف مقر منظمة التحرير فى حمام الشط فى أكتوبر عام ١٩٨٥م، فى عملية عسكرية ضخمة – اغتيال الموساد للقيادي خليل الوزير أبو جهاد في مقر سكنه في تونس في إبريل ١٩٨٨م، – اغتيال أحد عملاء الموساد للقياديين صلاح خلف أبو إياد وهايل عبد الحميد أبو الهول وقيادات أخرى عام ١٩٩١ .

ورغم كافة الاعتداءات التي نفذتها إسرائيل ضد القيادات الفلسطينية على الأراضي التونسية إلا أن تونس استمرت في تأييدها للمواقف الفلسطينية ولم تغير من سياساتها تجاه منظمة التحرير، حتى جاء توقيع إتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م، لتسمح للقيادات الفلسطينية بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالى لم يعد هناك حاجة لوجود مقر لمنظمة التحرير فى تونس وتم اغلاقه عام ١٩٩٤م، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن تونس بنفس منطق السياسة البراجماتية والعمل على تشجيع عملية السلام استقبلت بعض المسؤولين الإسرائيليين، كما اتفقت مع إسرائيل على افتتاح مكاتب لرعاية المصالح في كلتا الدولتين في إبريل عام ١٩٩٦ م، وظلت هذه المكاتب مفتوحة حتى تم إغلاقها بقرار رئاسي بعد زيارة إرئيل شارون للمسجد الأقصى ونشوب الإنتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ م، ولا ننسى هنا أن نشير إلى أنه يوجد في تونس جالية يهودية في حدود حوالي ١٥٠٠ شخص (طبقًا لبعض الإحصائيات) كما يوجد في منطقة (جربة) أقدم المعابد اليهودية فى العالم .

أما بالنسبة للموقف الليبي من الصراع العربي الإسرائيلي فليس أمامنا سوى أن نؤكد أن هذا الموقف قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا برؤية العقيد القذافي وحده لإسلوب تسوية الصراع والتى قام بطرحها سواء في بعض مؤتمرات القمة العربية أو في أحاديث صحفية للإعلام على المستويين الإقليمي والدولي والتي أوردها في ما أسماه بالكتاب الأبيض عام ٢٠٠٠م، حيث اقترح فيه ما مفاده أن حل الصراع لن يكون إلا من خلال دمج الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية في دولة ديمقراطية واحدة تعيش فى أمن وسلام وتسمى دولة (إسراطين) الأمر الذي اعتبره العالم نوع من الميتافيزيقيا والأفكار الغريبة التي يتبناها القذافي، ولم يتطور الموقف الليبي بصورة تتعدى هذا الإطار النظري سوى محاولة دعم العلاقات الثنائية مع الجانب الفلسطينى على فترات .

وفيما يخص الموقف الموريتاني من القضية الفلسطينية فمع تأييدهم الواضح للحقوق الفلسطينية، اتخذت موريتانيا موقفًا جديدًا عام ١٩٩٩م، حيث وافقت على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل لتكون بذلك الدولة الثالثة التي توقع معاهدة سلام مع إسرائيل بعد مصر عام ١٩٧٩م، والأردن عام ١٩٩٤م، (تم الإعلان في الولايات المتحدة عن إقامة العلاقات الموريتانية / الإسرائيلية) وتوطدت العلاقات الثنائية بين الدولتين فى مجالات مختلفة حتى تم قطع العلاقات الدبلوماسية في مارس ٢٠١٠م، بعد العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ، ولازالت هذه العلاقات مقطوعة حتى الآن .

وفى الجانب المقابل لاشك أن ثورات الربيع العربي قد أدت إلى تراجع أولوية القضية الفلسطينية ليس فقط على مستوى دول المغرب العربي ولكن على المستوى الإقليمي والدولي ، وأصبحت الاهتمامات العربية تركز على قضاياها الداخلية ومحاولة إعادة ترميم وضعيتها من أجل الإنطلاق نحو وضعية أفضل، وهنا يجب أن نشير إلى أن إسرائيل تعد أكثر الأطراف استفادة من ضعف الموقف العربي وانشغاله بمشاكله وبالتحديات التى يواجهها وكذا التراجع الحاد الذى أصاب القضية الفلسطينية، ليس ذلك فقط وإنما تحاول إسرائيل إستثمار هذا الوضع للنفاذ إلى التكتلات العربية الإقليمية الهامة مثل دول مجلس التعاون الخليجي الغنية اقتصاديًا، ودول المغرب العربي ذات الموقع الاستراتيجي الهام على البحر المتوسط، وفى تقديرنا أن هذا التوجه يمثل هدفًا إسرائيليًا سوف تسعى إلى تنفيذه خلال المرحلة المقبلة .

مواقف الدول المغاربية اتخذت مسارين: تأييد المبادرة العربية والعلاقات الثنائية

وبناء على ما تقدم يجب على دول المغرب العربي مواصلة التمسك بمواقفها تجاه القضية الفلسطينية في إطار الموقف العربي الجماعي الذي لا تزال مبادرة السلام العربية المطروحة عام ٢٠٠٢م، تمثل رؤيته الواقعية لحل الصراع العربي/ الإسرائيلي وهو الحد المقبول إذا ما أرادت إسرائيل العيش فى سلام وأمن وإستقرار مع الدول العربية، مع ضرورة اتخاذ أقصى درجات الحذر من المحاولات الإسرائيلية للنفاذ إلى تلك المنطقة الهامة – تدريجيًا – استثمارًا لحالة عدم الإستقرار التي تعاني منها بعض هذه الدول لاسيما وأن الوضع على الساحة الإقليمية في الوقت الراهن يمثل أفضل الظروف التي تخدم المصلحة الإسرائيلية ويحقق أهدافها، ومن المؤكد أنه لن يمكن التصدي لهذه المخططات الإسرائيلية إلا بجهد عربي خالص يسعى بجدية إلى إعادة ترميم البيت العربي وإعادة ترتيب أوراقه مرة أخرى حتى يكون موقفًا قويًا متماسكًا أمام المحاولات المتواصلة للتأثير على الأمن القومي العربي .

* باحث ورئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

مسلسل الإصلاح بالمغرب: ربيع عربي قبل الأوان

عاش العالم العربي ومنذ أواخر سنة ٢٠١٠م، على إيقاع حراك همَ العديد من الدول العربية، بعد أن أوقدت الثورة شرارتها الأولى في تونس بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ م، حين قام أحد الشباب التونسيين بإحراق نفسه كاحتجاج على حالة البطالة والفقر التي يعيشها ومصادرة عربته مصدر رزقه والتي يعول من خلالها نفسه وأسرته، وهو ما أدى إلى اندلاع مظاهرات شملت العديد من المدن التونسية وأفضت إلى هروب رئيس الدولة إلى خارج البلاد. تلتها العديد من المظاهرات والاحتجاجات بالعديد من الدول العربية تمكنت بعضها من إسقاط الأنظمة الحاكمة، في حين وقع البعض الآخر في مأزق الفوضى والانقسامات دون أن تتمكن إلى الآن من إسقاط النظام ولا من عودة الأمن للدولة. وبقيت دول أخرى وعلى رأسها الأنظمة الخليجية خاصة والملكية عامة بعيدة عن حراك أفضى إلى تغيير فعلي على مستوى أنظمتها.

د. إكرام عدنني *

لقد فرضت الثورات العربية نفسها منذ بداياتها بسبب قوة وشرعية مطالبها التي توحدت في المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والقطع مع عصور الاستبداد ومن ثمة الانتقال إلى مصاف الدول الديمقراطية. كما أنها بدأت مدنية متحضرة وسلمية ولكنها اتخذت نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مسارًا عنيفًا بامتياز. وانتهت في العديد من الدول إلى نتائج سياسية ومجتمعية لا تتناسب والمبادئ التي قامت من أجلها ولا لتطلعات من قام بها في البدايات مناديًا بالتغيير والإصلاح. وهو ما يتطلب فهم ودراسة أعمق لطبيعة المجتمعات العربية ولماذا لم تتمكن الدول العربية من الانتقال السلس والسلمي للسلطة؟

بالنظر إلى دول العالم العربي نلاحظ أن هناك قواسم مشتركة للمشاكل التي كان ولا يزال يتخبط فيها العالم العربي، تفاقم نسب الأمية، البطالة، الفقر والتفاوت الطبقي، استشراء الفساد... الدَين الخارجي في تزايد مستمر، كما أن الدول العربية تحتل المراتب الأدنى على مستوى التصنيفات والمؤشرات العالمية على مستوى الحرية السياسية والشفافية وأيضًا التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وهو ما ينذر بأن المرحلة الحالية شديدة الحساسية وتشكل مخاضًا عسيرًا يلقي بظلاله على تطور وتقدم المجتمعات العربية، ويتطلب تضافر الجهود بين الحكومات والشعوب من أجل الخروج من هذه المرحلة وتغليب المصلحة الوطنية على أي توجهات إيديولوجية أو عرقية أو دينية.

وكغيرها من الدول العربية شهدت المغرب حراكًا شعبيًا بعد أن دعت مجموعة من الشباب إلى التظاهر يوم ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١١م، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما حدث فعلا حيث اتسعت دائرة المشاركين لتجمع مجموعة من الحركات الشبابية والجمعيات الحقوقية وأيضًا حركات دينية كحركة العدل والإحسان المحظورة، وعمت الاحتجاجات العديد من المدن المغربية.

وعلى عكس الاحتجاجات في دول الحراك العربي لم يكن مطلب إسقاط النظام حاضرًا في شعارات حركة ٢٠ فبراير واقتصرت المطالب على الإصلاح بالدرجة الأولى، فعلى المستوى السياسي تمت المطالبة بدستور ديمقراطي شكلًا ومضمونًا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب، قضاء مستقل ونزيه، محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن، الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة ، ثقافة ، وتاريخًا، إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين. وعلى المستوى الاجتماعي طالبت الحركة بالعيش الكريم وذلك من خلال الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية، ضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور، تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها، والكرامة والعدالة والمواطنة....

وهو ما سيستجيب له النظام الحاكم ليخرج المغرب من حالة الحراك بسلاسة جعلته يشكل نموذجًا فريدًا في إدارة هذه المرحلة على المستوى الإقليمي، فما هي العوامل والمحددات التي جعلت من المغرب بلد الاستثناء؟

نظرة على مسلسل الإصلاح بالمغرب منذ الاستقلال وإلى العهد الجديد:

تشكل التجربة المغربية كما سبق القول مثار إشادة من الخبراء والسياسيين بعد أن اتخذ الحراك ببعض الدول العربية مسارًا مغايرًا لأهداف الثورات والحراك، وخيمت عليها الفوضى وشبح التقسيم وتوالت عليها الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولقد عاش المغرب في مرحلة ما بعد الاستقلال مخاضًا عسيرًا حيث كان يريد الخروج من تبعات الاستعمار وتأسيس مؤسسات دولة حرة ومستقلة. ولقد جاء أول دستور للدولة لسنة١٩٦٢م، ليؤكد على أن نظام الدولة المغربية هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية. وعلى العكس من العديد من دول المنطقة فقد منع المغرب منذ استقلاله نظام الحزب الوحيد، وتأسست بعض الأحزاب التي كان دورها محصورًا في تأطير المواطنين وتمثيلهم دون أي إمكانية للوصول إلى السلطة حيث أن من يملك السلطة هو الملك وبمقتضى الدستور وهو ما يؤكد عليه الفصل التاسع عشر الذي ينص على أن « الملك أمير المؤمنين، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيآت، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.» كما نص الدستور على عدد من الفصول المهمة والأساسية والتي تضمنتها مواثيق حقوق الإنسان حيث نجده نص في الديباجة على أن «المملكة المغربية التي أصبحت عضوًا عاملًا نشيطًا في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلم والأمن في العالم «. كما نص الفصل الثامن على أن «الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. يحق لكل مواطن ذكرًا أو أنثى أن يكون ناخبًا إذا كان بالغًا سن الرشد ومتمتعًا بحقوقه الوطنية والسياسية. والفصل التاسع على أنه «يضمن الدستور لجميع المواطنين: -حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة؛ - حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع؛ - حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. لا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون» والفصل العاشر على أنه «لا يلقى القبض على أحد ولا يحبس ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون. والمنزل لا تنتهك حرمته ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون» والفصل الحادي عشر «لا تنتهك سرية المراسلات «.

واحتفظت الدساتير التي تلت أول دستور في البلاد على نفس المنوال لكنها لم تحرز أي تقدم في مجال حقوق الإنسان سواء دستور ١٩٧٠[١] أو دستور ١٩٧٢[٢]، وخصوصًا وأن هذه الفترة التاريخية عرفت توترات على المستوى الاجتماعي والسياسي وشهدت محاولات انقلاب على السلطة ومظاهرات احتجاجية شعبية، قابلتها اعتقالات واختفاء قسري ومحاكمات غير عادلة وعقوبات قاسية دون محاكمة بلغت حد الإعدام والاعتقال مع التعذيب القاسي مدى الحياة. وتعد هذه الفترة التاريخية أسوأ فترة في تاريخ انتهاك حقوق الإنسان بالمغرب.

ومع أن فصول الدساتير السابقة تضمنت العديد من الفصول المهمة إلا أنها بقيت مجرد نصوص دستورية معطلة بسبب ارتباطها بقوانين تنظيمية لم تصدر إلى اليوم. وربما شكل هذا الإرث السيئ أساس بعض الانفراج الذي شهدته فترة الثمانينات وخاصة وأن التوجه الدولي آنذاك وضع المسألة الحقوقية على رأس أولوياته.

وفي ظل تزايد مطالب بالتعديل ووجود رغبة من الشعب والقيادة لإحداث نقلة نوعية في مسار الحياة السياسية المغربية، جاء دستور ١٩٩٢[٣] وتلاه التعديل الدستوري لسنة ١٩٩٦[٤] والذي ظل محتفظًا بنفس روح الدساتير السابقة مع وجود بعض التعديلات على مستوى الاعتراف بحقوق الإنسان وإعطاء أهمية أكبر للبرلمان الذي أصبح يتشكل من غرفتين مجلس للنواب والمستشارين....

ومهدت هذه التعديلات الدستورية بالإضافة إلى مجموعة من التدابير وعلى رأسها إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتي وكلت له مهمة النهوض بحقوق الإنسان في المغرب والعمل كهيأة استشارية إلى جانب الملك لحماية حقوق الإنسان. واستحداث وزارة حقوق الإنسان لإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان ومراقبة احترامها والنهوض بها والمساهمة في إرساء دولة الحق والقانون سنة ١٩٩٣م، تم الإفراج عن معتقلي اليسار وإجازة مناقشة «ملتمس الرقابة» على الحكومة والبرلمان... لوصول حكومة التناوب بقيادة المعارض عبد الرحمن اليوسفي سنة ١٩٩٨م، أبرز المعارضين والمنتمين لحزب الاتحاد الاشتراكي، والذي كان منفيًا خارج البلاد بسبب مواقفه المعارضة للنظام بالمغرب. وهو ما شكل انفراجًا سياسيًا بكل المقاييس وبداية إصلاح جدي استطاع خلق الثقة بين الأحزاب والنظام ومن ثمة بين الشعب والنظام، وأساس مسلسل الإصلاح الذي سيقوده الملك الحالي محمد السادس بعد وفاة والده سنة ١٩٩٩م.

الإصلاحات بالمغرب بالعهد الجديد: خطوات جادة ونتائج ملموسة

تولى الملك محمد السادس العرش سنة ١٩٩٩م، بعد وفاة والده الحسن الثاني، وارثًا بذلك مجموعة من التحديات سواء على المستوى السياسي وخاصة بعد الانفراج الديمقراطي الذي بدأه الحسن الثاني أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي مع استمرار وجود مجموعة من المشاكل والمطالب وعلى رأسها الحياة الكريمة

وإيجاد حلول فعالة للقضاء على البطالة والفقر، والاهتمام بالتعليم والصحـة، والإفراج عـن المعتقلـين السياسيين والاعـتراف بالمكون الامازيغي، والاهتمام بالفئات والمناطق المهمشة....

وعرفت السنوات الأولى من حكم الملك الجديد للمغرب اهتمامًا واضحًـا بالمناطق المهمشة من التنمية وأيضًـا بالفئات المهمشة وعلى رأسهـا الفقـراء وذوي الاحتياجـات الخاصة. ثم انتقـل المغرب إلى مرحلـة الخطـوات الملموسة والجادة حيث تم تأسيـس ديوان المظالم سنـة ٢٠٠١م، والـذي كان الهدف منه هو خلق نـوع من التواصل بين المواطنين وبين المصالح الحكومية، ورفع المظالم. وشهدت سنة ٢٠٠٣ م، تأسيس هيأة الإنصاف والمصالحة الحدث الأبرز الذي يعد تجربة رائـدة في مسلسل حقـوق الإنسان بالمغرب ودشـن لدخول المغرب في مرحلـة العدالـة الانتقالية. والتـي تأسست بمقتضى قرار ملكي بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠٣م، حيث تم تأسيس لجـن للحقيقـة والإنصـاف والمصالحـة، و صـودق علـى نظامهـا الأساسـي بموجب ظهـير شريف رقم ١,٠٤,٤٢ الصـادر ١٠ أبريـل سنـة ٢٠٠٤ م، وجاء التأسيس للهيأة تزامنًا مع الإفراج عن مئات السجناء السياسيـين وسجنـاء الـرأي، وتقـديم التعويضـات المالية لضحايـا الاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان ولعائلاتهـم، كمحاولة للقطع مع إرث الماضي والقيام بتقـديم تعويض معنـوي ومادي للمعتقلـين السابقين ولعائلاتهـم، ومحاولة فتح صفحة جديدة مـع المواطنين وتحقيق نوع من المصالحة وجبر الضرر المادي والنفسي....

وفي سنـة ٢٠٠٤م، صـدرت مدونة الأسرة التـي طورت الحقوق الاجتماعيـة للمرأة بالمغرب وشكلت قفـزة نوعية تمكنت معها المرأة مـن الحصـول على عـدة حقـوق وفي جميـع حالاتها (كزوجـة وأم ومطلقـة وأرملة...) وشكلت بداية لمسلسل مـن المكتسبات الجديدة لهـا والتـي جعلت من المغـرب له الريـادة اليوم علـى مستوى حقوق المـرأة، وهو ما ساعـد أيضًا في انخراط المـرأة إلى جانب الرجل في مسلسـل الاحتجاجات بعد ذلك بكل سلميـة، وهو ما لا يمكن إغفال أهميته على اعتبار أن المرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع المغربي.

كمـا عرفـت سنوات مـا قبل الحـراك العربـي إطـلاق العديد مـن المشاريع المهمة كالمبـادرة الوطنية للتنميـة البشرية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وعلى أساس الحكامة الجيدة وإرساء دولة الحق والقانون.

وتم الاهتمام بإصـلاح القضاء والعمل على تعزيز استقلاليته ودعمـه بإنشـاء محاكـم مختصـة كالمحاكـم الإداريـة والتجاريـة وقضـاء الأسـرة. وقـد خصـص الملـك محمـد السادس خطابـه بمناسبـة الذكـرى ٥٦ لثـورة الملـك والشعـب لإصـلاح منظومـة القضـاء بالمملكـة حيث أكد علـى أن الأولوية لـ «أولًا دعم ضمانات الاستقلاليـة.... ومراجعـة النظـام الأساسـي للقضـاء، في اتجـاه تعزيز الاحترافيـة، والمسؤولية والتجرد، وديناميـة الترقية المهنية... وإعـادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلـف المهن القضائية. و تحديث المنظومـة القانونية ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة ...وذلك في تناسق مع مواصلـة تأهيل المؤسسـات الإصلاحية والسجنيـة. .. وكذا اعتماد خريطـة وتنظيـم قضائي عقـلاني، مستجيب لمتطلبـات الإصلاح. تأهيـل الموارد البشرية، تكوينًا وأداءً وتقويمًا، مع العمل على تحسين الأوضـاع الماديـة للقضاة وموظفي العـدل.... والرفع مـن النجاعة القضائيـة، للتصـدي لمـا يعانيـه المتقاضـون، من هشاشـة وتعقيد وبـطء العدالة. وهذا ما يقتضي تبسيـط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام، والخدمـات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفـات، وتنفيـذ الأحـكام. و أخـيرًا وليس أخرًا تخليـق القضـاء لتحصينه من الارتشـاء واستغلال النفـوذ، ليساهـم بـدوره في تخليق الحيـاة العامة، بالطـرق القانونية...» . وهي مقتضيات في غاية من الأهمية لحساسية جهاز القضاء ودوره داخل الدولة والمجتمع.

المغرب خرج من الحراك بسلاسة وشكل نموذجاً لإدارة أزمات «الربيع»

وبما أن الدين يعد أحد مكونات المجتمع المغربي فقـد كان للحقل الديني نصيبـه من الإصلاح حيث تمـت إعادة هيكلته بما يتـلاءم وخصوصية المجتمـع المغربي، حيث تم نهـج سياسـة تهـدف إلى حمايـة مبـادئ الإسـلام السمحة، مع التركيز على نشر مبادئ الدين المعتدلة والبعيدة عن التطرف والغلو في الديـن، وعلى هذا الأسـاس تم تأسس مجالـس علمية بكل المدن المغربية مع تكويـن أطرها وتخريج أفواجًا مـن المرشدات الدينيات تولوا مهمة توجيه وتوعية وتأطير المواطنين في الحقل الديني.

ويبـدو أن المغـرب الـذي بـدأ مسلسـل الإصـلاح منـذ عهـد الملـك الراحـل كان عازمًا قيـادة وشعبًـا على المضـي قدمًا في هذه الإصلاحات، وهو ما لمسناه خلال فترة الحراك العربي حين خرجت المظاهـرات مطالبـة بمزيد مـن الإصلاحات بالدولة بعيـدًا عن أي مطالب بإسقاط النظام أو بالتقسيم.

مرحلـة الحراك العربـي بالمغـرب: مطالب شعبيـة مشروعة وقيادة حكيمة:

انتفض الشـارع المغربي كغيره مـن دول العـالم العربي يوم ٢٠ فبراير/شبـاط ٢٠١١م، استجابـة لنـداء مجموعـة مـن الشبـاب الذيـن طلبوا من الشعب الخـروج في احتجاجات للشـارع للمطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتفعيل القوانين وتوفير شروط العيش الكريم، وترسيخ ملكية برلمانية وصياغة دستور جديد

يعطي صلاحيات أكبر للحكومة ويعترف بالهويات الموجودة بالمغرب وباللغة الامازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، وإسقاط الفساد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والحد من غلاء المعيشة، ورفع الأجور وتعميم الخدمات الاجتماعية...

ولقد اتسمت الاحتجاجات بالمغرب بكونها كانت سلمية تخللتها بعض الأعمال الاستثنائية التخريبية من بعض المجموعات التي استغلت الاحتجاجات من أجل القيام بعمليات إجرامية، ولكن تم تقويضها بسرعة لتستمر الاحتجاجات في سلميتها معبرة عن وعي ورقي المجتمع، والذي حدد أهدافه المشروعة منذ أول يوم من الاحتجاجات والتي بقيت بعيدة عن المطالبة بتغيير النظام أو إسقاطه. واستجابة لنداء الشارع أعلن العاهل المغربي في خطاب له بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١م، عن تشكيلة لجنة لتعديل الدستور وأوكل مهمة رئاستها لأستاذ القانون الدستوري عبد اللطيف المنوني، من أجل إصلاح شامل للدستور يتماشى ومطالب وتطلعات الشعب والمرحلة الإستراتيجية التي يمر منها المغرب.

السنوات الأولى من حكم محمد السادس شهدت اهتماماً بالمهمشين

وبعد عرض نتائج أعمال اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، أعلن الملك بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١١م، عن إجراء استفتاء[5] بشأن اعتماد الدستور الجديد، وتمت الموافقة عليه بنسبة كبيرة بلغت ٩٨,٥٪ مع نسبة مشاركة كبيرة.

وشكل الدستور الجديد بالمغرب نقطة تحول كبيرة بالمغرب وتمكن من خلال التعديلات التي تم إدماجها أو استحداثها من امتصاص غضب الشارع المغربي وبداية لاستكمال بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. كما أنه تمكن من الحفاظ على الثوابت الراسخة للأمة المغربية من جهة وعلى توطيد السمات الأساسية للطابع البرلماني للنظام السياسي بالمغرب من جهة أخرى.

وبالاطلاع على دستور ٢٠١١م، نجد أنه قام بإرساء ضمانات قوية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى مستوى حقوق الإنسان وتوزيع السلطات.

ومن أهم التعديلات التي جاء بها الدستور الجديد كانت على مستوى اختصاصات وصلاحية الحكومة التي يتم تعيينها من طرف الملك من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها. ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها (الفصل ٤٧ من الدستور). ويتقدم رئيس الحكومة، بعد تعيين الملك لأعضائها، أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويكون البرنامج موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب (الفصل ٨٨ من الدستور). وتعتبر الحكومة منصّبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح البرنامج الحكومي (الفصل ٨٨ من الدستور).

ولقد أسند الدستور الجديد اختصاصات جديدة لرئيس الحكومة وهي التسمية التي حلت محل الوزير الأول سابقا). ويمكن تلخيص أهم صلاحيات الوزير في أنه يمارس السلطة التنفيذية ويمكن أن يفوض بعض سلطته إلى الوزراء، ويرأس مجلس الحكومة ويتداول في السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، والسياسات العمومية والسياسات القطاعية، والقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، ومشاريع القوانين بما فيه قانون المالية، وأيضًا مشاريع القوانين التنظيمية....

ونص دستور ٢٠١١ على مجمل الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.» ونص على مجموعة من الحقوق وعلى رأسها الحق في المحاكمة العادلة وإعمال مبدأ قرينة البراءة: «قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان»، الفصل ٢٣، الحياة الخاصة وحرمة المنازل وسرية المراسلات «لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة. لا تنتهك حرمة المنزل. ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات، التي ينص عليها القانون. لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان شكلها»، الفصل ٢٤، الحق في حرية التنقل «حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون»، الفصل ٢٤، الحق في الملكية «يضمن القانون حق الملكية»، الفصل ٣٥، حرية ممارسة الشؤون الدينية «الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»، الفصل ٣، حرية التفكير والرأي والتعبير «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها»، الفصل ٢٥، الحق في الحصول على المعلومة «للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام»، الفصل ٢٧، حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتماء النقابي: «حريات الاجتماع، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة»، الفصل ٢٩، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة «لكل مواطن أو مواطنة الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات...والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية. التصويت حق شخصي وواجب وطني»، الفصل ٣٠ «السيادة

للأمة، تمارسها مباشـرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليهـا. تختـار الأمة ممثليهـا في المؤسسـات المنتخبـة بالاقتراع الحـر والنزيـه والمنتظم»، الفصـل ٢، الحـق في المشاركة في الحياة الثقافية: «تعمل السلطـات العمومية على توفير الظروف التي تمكن مـن تعميـم الطابع الفعلي لحريـة المواطنات والمواطنـين، والمساواة بينهـم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية»، الفصل ٦.

وبالإضافـة إلى هذه الحقـوق، نص الدسـتور الجديد صراحة علـى الحقـوق الثقافية حيث تم الاعـتراف بالأمازيغية كلغة رسمية للدولـة وبالحسانيـة والروافـد الإفريقيـة والأندلسيـة والعبريـة والمتوسطيـة. وعلـى حماية الحقـوق الفئوية لا سيما حقـوق النساء والأمهـات والأطفـال والأشخاص المسنـين وذوي الاحتياجات الخاصة، كما نص على معاقبة جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحـرب، وكافـة الانتهـاكات الجسميـة والممنهجة لحقـوق الإنسـان..... كمـا تبنى الدسـتور الجديد مبـدأ الجهوية الموسعة والتي تمنـح الحرية لجهات المملكـة في اتخاذ القرارات المناسبة لقضايا التنمية في علاقتهـا مع الخصوصيـة السوسيـو اقتصادية للجهات ودائمًا في إطار الوحدة الوطنية.

وعلـى غرار الدساتير السابقـة حرص الدستور الجديـد علـى التأكيـد علـى التعدديـة السياسيـة وحريـة تأسيس الأحـزاب «تُؤسـس الأحـزاب وتُمارس أنشطتها بحريـة، في نطاق احـترام الدستور والقانـون» الفصل ٧. وفتح البـاب أمام المواطنين لتقـديم عرائض إلى السلطات العمومية، الفصل ١٥، وأيضا ضمان المحاكمـات العادلـة «يعتبر كل مشتبه فيه أو متهـم بارتكاب جريمة بريئًـا، إلى أن تثبـت إدانتـه بمقرر قضائـي، مكتسب لقـوة الشيء المقضـي به.» الفصل ١١٩ و «لكل شخـص الحق في محاكمة عادلة، وفي حكـم يصدر داخل أجل معقـول. كما أن» حقوق الدفاع مضمونة أمام جميع المحاكم». الفصل ٢٠.

ومن أهم ما جاء به دستور ٢٠١١ هو دسترة العديد من مجالس هيـآت مرتبطة بحقـوق الإنسـان «المجلس الوطني لحقـوق الإنسان مؤسسـة وطنيـة تعددية ومستقلة، تتولى النظـر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملـة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقـوق وحريات المواطنات والمواطنـين، أفـرادًا وجماعات، وذلك في نطـاق الحرص التام على احـترام المرجعيات الوطنية والكونية في هـذا المجال» الفصل ١٦١، و«الوسيـط مؤسسـة وطنيـة مستقلـة ومتخصصة، مهمتهـا الدفاع عن الحقـوق في نطاق العلاقات بـين الإدارة والمرتفقـين، والإسهام في ترسيـخ سيـادة القانـون، وإشاعـة مبـادئ العـدل والإنصاف، وقيـم التخليق والشفافيـة في تدبـير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعـات الترابيـة والهيـآت التـي تمارس صلاحيـات السلطة العمومية.» الفصـل ١٦٢، و«تسهر الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميـع أشكال التمييز، المحدثـة بموجب الفصل ١٩ أعلاه من هذا الدستور، بصفة خاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في نفس الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.» الفصل ١٦٤....

إصلاحات الملك الحسن الثاني جنبت المغرب الاحتجاجات الدموية

ولا يخلو الدسـتور المغربي الجديد من فصول مهمـة تكرس مجموعـة من الحقـوق والواجبات، غـير أنه يمكـن التأكيد علـى أن مسلسل الإصلاح بالمغـرب نحو دولة الحق والقانـون لازال مستمرًا، ولقـد أبانت التجربة التاريخية على أن المغرب بدا وكأنه عاش ربيعه منذ مدة طويلة وليس فقط في السنوات الأخيرة التـي شهدت انتفاضات بالكثير من الـدول العربية، وهو ما جعله يجتـاز مرحلة الحراك العربـي بمرونة أكبر جعلـت منه نموذجًا يحتذى به.

في الأخير، يمكن التأكيد على أن الأسس المتينة التي تقوم عليها أي دولـة ديمقراطيـة هي تنظيم علاقـة المواطن والدولـة، والتي لا يمكـن أن تقوم إلا على احترام المواطـن لواجباته من جهة واحترام الدولة لحقوق هذا المواطن من جهة أخرى. ●

* باحثة في علم السياسة من المغرب

الهوامش

١ – الدستور المغربي لسنة ١٩٧٠ صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير شريف رقم١٧٧ ,١,٧٠ بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٣٩٠ (٣١ يوليوز ١٩٧٠).

٢ – الدستور المغربي لسنة ١٩٧٢ صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير شريف رقم ١,٧٢,٠٦١ بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٩٢ (١٠ مارس ١٩٧٢).

٣ – الدستور المغربي لسنة ١٩٩٢صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير شريف رقم ١,٩٢,١٥٥ صادر في ١١ من ربيع الآخر ١٤١٣ (٩ أكتوبر ١٩٩٢) .

٤ – الستور المغربي ١٩٩٦ صدر الأمر بتنفيذه بمقتضى ظهير رقم ١.٩٦.١٥٧ج.ر عدد ٤٤٢٠ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٩٦.

٥ – الاستفتاء الدستوري هو النظام المعمول به في المغرب في إنشاء الدساتير ولا يصبح الدستور معمولا به بالمغرب إلا بعد موافقة الشعب عليه.

المشهد ما بعد ثورة الياسمين:

تونس لم تعبر عنق الزجاجة

تعيش تونس اليوم مرحلة من أهم مراحل تاريخها المعاصر دقة، فبعد الثورة الشعبية التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٠م، وأطاحت بنظام الحكم في ١٤ يناير ٢٠١٤م، وكان شعارها» شغل، حرية، كرامة وطنية « واجه مسار الانتقال الديمقراطي عدة صعوبات كادت أن تعصف بالدولة التي ظلت ثابتة بفضل تماسك المؤسستين العسكرية والأمنية برغم ما أصابها من وهن وتعثر مع ثبات المؤسسة الإدارية والقضائية وقد شهدت سنوات الانتقال الديمقراطي الخمس الماضية توترات مع تزايد العنف واحتدام الصراع على السلطة وانهيار وغلاء المعيشة وعودة بعض رموز النظام السابق واضطرابات وفوضى توحي ببوادر ثورة مضادة، عمومًا ووقعت البلاد في حبائل أزمة سياسية تبدو بلا مخرج. برغم تداول الحكومات، وبرغم مناخ التوافقات الذي جاء به الحوار الوطني ليقلص التأزم السياسي الذي لعب الاتحاد التونسي للشغل فيه دورًا بارزًا مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة و منظمات حقوقية، منها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق النسان والهيأة الوطنية للمحامين بتونس والذي عرف باسم الرباعي الراعي للحوار الذي توج بالحصول على جائزة نوبل للسلام لسنة ٢٠١٥م، مما دفع إلى حلحلة بعض المسائل السياسية التي جعلت التجربة الديمقراطية تتقدم ولو ببطء لكن ظلت مساعي الإصلاح تراوح مكانها، وتبين أن مزاوجة الشرعية الانتخابية مع الشرعية التوافقية كان أمرًا بالغ الصعوبة ولم يقنع عدة أطياف سياسية.

لكن، ماهي أبرز القوى السياسية المؤثرة في البلاد منذ انتخابات أكتوبر ٢٠١١م، وإلى أين تتجه تونس اليوم؟ وماهي أسباب أزمة الفاعلية السياسية التي تحولت إلى أزمة فاعلية إنمائية، وماهي التوجهات السياسية والاقتصادية المستقبلية؟ وكيف تحدد تونس علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي والمواءمة بين المتغيرات الداخلية وعلاقاتها الخارجية على ضوء تصاعد موجات الإرهاب وتنامي تأثير أحزاب الإسلام السياسي والأوضاع في دول الجوار؟

هذا ما سأحاول شرحه في هذه الورقة البحثية.

العميد (م) المختار بن نصر *

المشهد السياسي وانتخابات أكتوبر ٢٠١١م.

جرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م، حيث تنافست ١٥٠٠ قائمة حزبية ومستقلة ضمت عشرة آلاف وخمسمائة مرشح يمثلون مائة حزب سياسي تنافسوا على ٢١٧ مقعدًا في المجلس مما يؤكد أن المشهد السياسي كان على غاية من التنوع والتعقيد. ونتج عن تلك الانتخابات بروز خارطة سياسية جديدة تضم عددًا من القوى ذات البرامج المواقف المختلفة إلى حد التناقض أحيانا في رؤيتها السياسية. وتدريجيا تحول الواقع السياسي من الوفرة العددية والتشتت في المقاربات والرؤى إلى التقلص والتجمع ضمن تكتلات سياسية يؤيد بعضها الشرعية الانتخابية وبعضها يقف معارضًا لها. وتبلورت في هذا المشهد أربع جبهات سياسية هي جبهة «الترويكا «(٣ أحزاب حاكمة) والجبهة الليبرالية والجبهة اليسارية القومية وجبهة الإنقاذ.[١]

تتكون الترويكا من الأحزاب الثلاثة التي أدارت الحكم بعد انتخابات أكتوبر ٢٠١١م، وتمثلها حركة النهضة (حركة إسلامية) وفازت بالمرتبة الأولى (٨٩ مقعدًا) من جملة ٢١٧ مقعدًا بنسبة (٤٧, ٤١٪) يليها "حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» ٢٩ مقعدًا بنسبة ٦٨, ٩٪ وحزب «التكتل من أجل العمل والحريات « ٢٠ مقعدًا. ونشأ تحالف من إسلاميين وعلمانيين يضم ١٣٨ مقعدًا لإدارة المرحلة الانتقالية، وبعد سنتين ونيف وحكومتين متتاليتين لم تتحقق الوعود في الشغل

والتنميـة وضبط الأمن والاستقرار ونشطـت العمليات الإرهابية علـى الحدود مـع الجزائر وبعضـ المدن ومع بـطء الإصلاحات وبـروز انشقاقـات في الأحـزاب المتحالفـة مـع «حركـة النهضة «بسبب رفض قواعدها لذلك التحالف.

أما الجبهة الليبرالية فقد تشكلت مع عدة أحزاب ليبرالية معارضة لحكومة الترويكا واعتبرت نفسها غير معنية بالتحالف أو المشاركة في حكومة وحدة وطنية، ومن أبرز الأحزاب المكونة لهـا «الحـزب الجمهـوري» الـذي كان في صـدارة الأحـزاب المعارضـة للنظام السابق والـذي ضعُف بشكل بالغ خسارته في الاستحقـاق الانتخابـي، خسارة أثّرت علـى حضوره في المشهد السياسـي لكنه تدارك ذلك لاحقاً و تحالف مع حزب «الاتحاد مـن أجل تونـس» وأحزاب أخرى كحزب «آفـاق تونس» و«حزب نداء تونس» الذي قاده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قائـد السبسـي، واستطاع هـذا التحالف أن يُشـكل قوة ضغط وكان في طليعة القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا، أما الجبهة اليسارية القوميـة فهي مُكونة من القطب اليساري المُشـكل من عدد من الأحـزاب اليسارية القوميـة الراديكالية وهـي لا تحظى بتمثيـل واسع داخـل المجلـس التأسيسي وليس لهـا عمق شعبي، لكـن تتمتع بنفـوذ داخل المنظمـات النقابية والجمعيـات الحقوقية، وتشكلت هذه الجبهـة ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية وتضم ١٤ حزبًا من القوميين وأقصى اليسار وأبـرز أحزابها «حركة الشعب» ذات الخلفيـة القومية و«حزب العمـال» بزعامة حمـة الهمامي المشهور بمعارضـة النظام في العهد السابق.

أظهرت الجبهة الشعبية توجها راديكاليًا في معارضة الترويكا الحاكمـة وحركـة النهضة خصوصًـا متهمة إياهـا بخيانة الثورة وأنها تحـاول إنتاج النظام القديم من خـلال تحالفاتها مع رجال أعمـال فاسدين واستقطابها للأجهـزة الأمنية، ونجحت الجبهة الشعبية في تحريك الشارع.[٢]

أما جبهـة «الإنقاذ الوطنـي» التي تأسست إثـر اغتيال عضو المجلـس التأسيسـي وزعيـم التيـار الشعبي محمـد البراهمي في ٢٥ يوليـو ٢٠١٣م، وتكونت من عدة أحـزاب سياسية معارضة في صدارتهـا «نـداء تونس» و«الجبهـة الشعبية «وعدد مـن الأحزاب الاشتراكية والليبرالية مع عدد من المنظمات المدنية والحقوقية،

نجحـت في حشـد الشـارع طيلـة صيـف ٢٠١٣م، في إطار ما سمـي باعتصام الرحيل احتجاجًا على مقتل البراهمي والمطالبين باستقالـة الحكومـة مـا أدى إلى تعليق أعمال المجلـس التأسيسي شهرين وانسحب منه ٦٠ نائبًا محتجًا عن الوضع.

أثنـاء ذلك حافظت المؤسسة العسكرية على حيادها والوقوف على مسافة واحدة من كل الحساسيات السياسية، رافضة الدخول في صـراع علـى السلطـة، وسانـدت المركزيـة النقابيـة الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة.

يُمكن القول بأن المشهد السياسي في تونس شهد عقب انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ م، شهد عدة متغيرات من أهمها ما يلي:

• تجمع الأحزاب التي كانت مُشتتة في شكل جبهات سياسية (الترويكا – المعارضة الليبرالية – المعارضة اليسارية).

• تفكك داخل الترويكا (حزب المؤتمر وحزب التكتل) بسبب فشلها في القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية مع فشلها في التصدي للإرهاب.

• صعود أحزاب جديدة (نداء تونس) الذي ضم عددًا كبيرًا من الدساترة (المنتمين للتجمع الدستوري الديمقراطي المنحل).

• محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد مما أدى إلى انتقال سلس للسلطة.

• انحياز اتحاد الشغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض مع تبنيه لمبدأ الحوار في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أزمة الفاعلية السياسية والإنمائية

للسلطة السياسية دورًا بالغ الأهمية كان من المرتقب أن تلعبه استجابة للمطالب الشعبية التي قامت من أجلها الثورة وكان يُفترض توافر شرطين أساسيين لذلك، توافر الاستعداد الحقيقي لدى أشخاص النظام السياسي لممارسة هذا الدور وتوفر الشروط والظروف الموضوعية التي تحقق الحد الأدنى من درجات الفاعلية السياسية لتحقيق الحد الأدنى من الفاعلية الإنمائية ولتفحص مدى النجاح أو القصور في الفاعلية السياسية يمكن النظر للنظام القائم في تونس من الزوايا الاساسية المكونة له. الزاوية البنيوية المتعلقة ببناء النظام، الزاوية الوظيفية المتعلقة بوظيفة النظام والزاوية العلائقية المتصلة بعلاقات النظام. ما يُمكننا من رصد مدى توازن النظام السياسي والتوازن العام للسلطة السياسية.

الزاوية البنيوية:

لم يتشكل النظام السياسي أو السلطة وأجهزتها بصفة نهائية. حيث لم تُحدد أيضًا درجة التوازن والتكافؤ بين القوى المختلفة ولم يبرز أسلوب تُحدده أيديولوجيا سائدة لأن ذلك التوازن البنائي يفترض توفر دعامتين أساسيتين، هما وحدانية السلطة العامة بما يضمن وحدة المسؤولية، إضافة لما يترتب عن ذلك من اندماج وطني اجتماعي وسياسي وتكامل أجهزة السلطة المختلفة ومؤسساتها وتمتعها بدرجة عالية من الاستقرار والوحدة التنظيمية فيما بينها.

الزاوية الوظيفية:

تختلف طبيعة السلطة من نظام إلى آخر باختلاف الأيديولوجية وتبعًا لحجم المطالب الشعبية وأن آلية الدولة التي تم اعتمادها بعد الثورة توزع المسؤوليات بشكل بعيد عن الآلية الذاتية التي تتجسد في أكثر الصور ليبرالية وبعيدًا عن الآلية الموجه حيث تترك السلطة معظم الوظائف للأفراد ضمن قيود معينة مع توسيع في وظائف السلطة وليست هي الآلية التحكمية التي تبرز فيها آلية الدولة. وإن تحقيق درجة عالية من الفاعلية الوظيفية يعتمد أساسًا على تمتع السلطة بالقدرات الأساسية هي اليوم غير متوفرة، كالقدرة القيادية وهي التي تُؤهل السلطة للتعامل الفعّال مع مختلف المطالب الشعبية المتعددة حسب رؤية استراتيجية محددة، القدرة التعبوية التي تضمن حشد الموارد المادية والبشرية وتطويعها، قدرة المبادرة التي تمكن السلطة السياسية من أخذ زمام المبادرة في كثير من القضايا والبت فيها قبل أن تتحول إلى مطالب اجتماعية لدى الجماهير وهذا ما يعتبر من أهم قواعد القيادة الرياديّة اللاّزمة لعملية التنمية في البلاد.

الزاوية العلائقية:

يعتبر موضوع علاقات السلطة من أكثر المواضيع حساسية ودقّة سواء لطبيعة التداخل والتشابك بين العلاقات أو نظرًا لدرجة تأثير هذه العلاقات وتحكمها في مقومات التوازن الأساسية للسلطة والنظام ويمكن النظر لها من ناحيتين، علاقات السلطة الداخلية (توازن عضوي) وعلاقات السلطة الخارجية (توازن حركي) وبتفحص هذه العلاقات يتبين أنها ليست علاقات تعاون بقدر ماهي علاقات تنافس وصراع في إطار هيمنة الأغلبية ويبدو أن صورة التحالف الوطني حيث تتعدد الأحزاب ويتعذر على أحدها الحصول على الأغلبية بمفرده يفرض نوعًا من علاقات التصالح والوفاق بين القوى المتواجدة على الساحة السياسية في تونس يتم على أساسها اقتسام مراكز السلطة حسب ثقل كل منها.

وهذا الأنموذج جعل القيادة السياسية تتعثر في إيجاد الحلول

ساد الفتور بين تونس ودول الخليج بعد الثورة بسبب دعم الحكومة للإخوان والتباين تجاه القضايا الإقليمية

تونس تراجعت عن الاصطفاف في المحور القطري ـ التركي وعادت لما تتطلبه مصالحها وأمنها

العاجلة للأزمات المتراكمة خاصة منها التشغيل والتنمية وكشف عن تردد في جعل عملية بناء الجمهورية مقترنة بعملية رأب الصدع بين الساحل والداخل على المستوى الاجتماعي وكذلك الحد من الانقسام الذي يشق الطبقة المثقفة أفقيا (حداثي/ أصولي).

مشهد سياسي جديد:

بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في أكتوبر (٢٠١٤م) عزز الشعب التونسي التزامه الديمقراطي بفضل انتخابات ذات مصداقية وشفافية، إذ تمكن التونسيون برغم عُزوف عدد كبير من الشباب عن التصويت. وأظهرت نتائج الانتخابات فوز حزب نداء تونس العلماني بنحو ٨٥ مقعدًا من أصل ١٢٧ مقعدًا وهو الحزب الذي احتلّ المشهد السياسي التونسي منذ أكثر من سنتين لا سيما بعد اعتصام باردو في صيف ٢٠١٣م،الذي أعطاه الشرعية الثورية حيث نزل بكل ثقله مطالبًا في احتجاجات بالإطاحة بحكومة الترويكا التي كانت تقودها حركة النهضة وقد صوّت الشعب التونسي بقوة لفائدة حزب نداء تونس لاعتقاده أنه الحزب الأوفر حظًا في إلحاق الهزيمة بحركة النهضة وكذلك الحزب الذي يمكن أن يحافظ على نموذج المجتمع التونسي الوسطي والمعتدل والمنفتح على الحداثة.

ضربت الانتخابات كل الأحزاب التي كانت حليفة لحركة النهضة في إطار الترويكا السابقة فلم يحصل حزب المؤتمر الذي يترأسه المنصف المرزوقي إلا على ٤ مقاعد في تلك الانتخابات وحصل حزب التكتل الذي يتزعمه رئيس المجلس الوطني التأسيسي الدكتور مصطفى بن جعفر على مقعد واحد بعد أن كان له ٢١ مقعدًا في ٢٠١١م، واندثرت الأحزاب الأخرى التي كانت تؤيد حركة النهضة وكانت كلها أحزاب عاقبها الشعب بسبب توخي سياسة الإقصاء والتآمر والادّعاء بأنها أحزاب تدافع على الثورة وإن كانت لم تشارك فيها إضافة إلى تقسيم التونسيين إلى جماعة ما قبل الثورة و جماعة ما بعدها.

لم تكن الانتخابات الرئاسية مفاجأة إذ كان متوقعًا حصول السيد الباجي قائد السبسي مرشح حزب نداء تونس على نسبة ٣٩,٤٦٪ واحتل المرتبة الأولى وفاز في الدورة الثانية وحصل الرئيس المرشح محمد المنصف المرزوقي على ٣٣,٤٣٪ وحصل بقية المترشحين حمة الهمامي ٧,٨٢٪ وأسفرت هذه الانتخابات على سقوط مدوي لقيادات وطنية كبيرة كانت مواقفها متأرجحة وضبابية وتنكرت لأهداف الثورة.

تشكلت على مدى السنوات الفارطة خارطة سياسية جديدة، إذ برزت أحزاب ذات توجهات قومية ويسارية وتم القطع مع ما هو سائد من فوز حزب سياسي وحيد بأغلبية مطلقة برزت تبعا لذلك محاور: محور النمط الرأسمالي الليبرالي الذي مازال يحاول التوقع وإصلاح مقاربته وتمتين مراكز نفوذه، نظرًا أنه فقد الكثير من ثقة الشعب لتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعجز عن استنباط حلول فاعلة. ثم محور النمط الرأسمالي المحافظ ذو التوجهات اليمينية، بعضها متحالف مع إيران ودول الخليج.

أما على مستوى الأداء في العمل السياسي فإن أداء الحكومات الانتقالية المتوالية منذ الثورة يخضع إلى ضغط كبير من الشارع بسبب الانتظارات الكبيرة المرتقبة من التغيير السياسي، ونشأت عن ذلك تحديات هامة على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي وهو ما جعل الحكومات الانتقالية في مواجهة مسائل خطيرة كإمكانية العجز عن دفع أجور بعض الموظفين. لقد تمثلت أهم تحديات عمل الحكومة في ثلاثة محاور رئيسية، ضمان الانتقال الديمقراطي، تحقيق الأمن، وضمان التسيير الناجع للملفات الاقتصادية والاجتماعية.[٣]

بالنسبة لمسار الانتقال الديمقراطي وبرغم كل التردد والصعوبات المُعترضة انتظمت الانتخابات وتمكنت الحكومة من تجاوز عدة أزمات عبر المشاورات مع الأحزاب السياسية ثم بدعوة إلى مؤتمر وطني دعت إليه جميع الأحزاب دون استثناء، وكانت تلك فرصة لتأكيد مسار الوفاق وتجاوز الخلافات. لكن لم يكن أداء الحكومة مقنعًا خاصة في مجالات مقاومة الفساد وإصلاح القضاء ومحاسبة المسؤولين الذين فرّ الكثير منهم خارج البلاد. وكانت أهم المسائل المطروحة على الحكومة ضمان استمرارية الدولة وضمان الأمن والاستقرار ولم يكن أداء الحكومة على ما يرام في هذه الملفات فبرزت مشاكل العروشيّة (القبلية) واستفحلت الإضرابات والاضطرابات، ولم يكن ملف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأحسن حال، فقد تفاقمت المشاكل ولم يتم إيجاد مواطن شغل جديدة مع غلق عديد المصانع والمؤسسات المُنتجة. وتأثر قطاع السياحة بعدم استتباب الأمن وانخفض الترقيم السياسي لتونس بثلاث درجات وتراجعت نسبة النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها

فبلغت ٠,٥ بالمائة في ٢٠١٥ م، مع ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم المديونية والعجز التجاري واضطراب في الاستقرار السياسي.

الوضع الاقتصادي

يقوم النموذج الاقتصادي التونسي على جلب استثمارات خارجية في الصناعات التصديرية الأوروبية والاندماج في الاقتصاد والتجارة المُعولمة بدعم الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وتبين حسب الخبراء « أن تخلي تونس المبكر عن التخطيط الاستراتيجي للتنمية وعن بناء منظومة صناعية وطنية عصرية جاذبة للاستثمارات الغربية ذات القيمة المضافة القادرة على استيعاب وتطوير التقنيات والتكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لإنتاج سلع تونسية ذات قدرة تنافسية عالية على غرار البلدان الصناعية الصاعدة هو أحد الأسباب الرئيسية لفشل هذا النموذج الاقتصادي.[٤]

ولعل أهم المآخذ التي يمكن توجيهها للطبقة السياسية الحاكمة بعد الثورة هو تجاهل المخاطر الناجمة عن الخضوع للضغوط والمصالح الخارجية في تحديد الخيارات الاقتصادية الكبرى وما يتصل بها من توجهات على الصعيد الدبلوماسي، خضوع الاقتصاد التونسي بعد الثورة إلى البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي الذي يعمل وفق قواعد تحددها المراكز والقوى المالية والمجموعات الاقتصادية والصناعية الكبرى والمهيمنة تقليديا على الأسواق التجارية والمالية الدولية عبر آليات تسعى من خلالها إلى الإبقاء على سيطرتها الاقتصادية وتحكمها في الأسواق والسياسات الاقتصادية للدول الأخرى.

علاقات تونس ببلدان الخليج العربي

لقد ساد الفتور بين تونس والعواصم الخليجية لمدة، بسبب الملفات العالقة وموقف التحالف الحكومي الذي شُكل في ٢٠١١ م، الداعم للإخوان في مصر والمواقف المتباينة من بعض الأوضاع الإقليمية في المنطقة.

وكان القضاء في تونس قد كشف في شهر مارس ٢٠١٤م، أن ست دول عربية من بينها أربع خليجية لم تتعاون مع تونس في استعادة أموالها المنهوبة من طرف عائلة الرئيس السابق وأثارت قضية الصحفي التونسي المحتجز في قطر محمود بوناب منذ ٢٠١١م، المتهم بالاختلاس جدلا في تونس وضغطًا من طرف نقابة الصحفيين ومنظمات من المجتمع المدني للمطالبة بإطلاق سراحه وجاءت زيارة رئيس الحكومة المهدي جمعة (٢٠١٤م) إلى دول الخليج لتصفية الأجواء وإعادة تونس إلى حظيرة التعاون والعمل العربي المشترك ثم تلت تلك الزيارة زيارة رئيس الجمهورية في سنة ٢٠١٥م، لعدد من البلدان الخليجية بنفس الهدف وكان لتلك الزيارات الأثر الطيب إذ كسرت الجمود الذي طبع العلاقات وأعادتها إلى وضعها الطبيعي وفتحت أمامها آفاق أرحب يمكن أن تقود إلى تطوير هام لتلك العلاقات على كل المستويات.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن العلاقات الاقتصادية التونسية. الخليجية لم تكن في المستوى المطلوب ولا في مستوى الطموحات اذ إن حجم التبادل التجاري لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار وهو ضئيل. برغم أن هناك إجماع على أن تونس بموقعها الاستراتيجي وتنوع إمكانياتها الطبيعية والبشرية المتميزة وتطور تشريعاتها المرتقبة يمكن أن تصير وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين العرب والخليجيين.

وقد انتظم بتونس المنتدى التونسي الخليجي للاستثمار برعاية رئيس الحكومة مهدي جمعة في مايو ٢٠١٤م، بحضور ممثلين عن اتحاد غرف مجلس التعاون وعدد من سفراء بلدان خليجية بتونس. وكان هذا المنتدى يهدف لاكتشاف فرص الاستثمار الواعدة في تونس ودول الخليج، وكان من ثمار هذا المنتدى زيارة رئيس الحكومة المهدي جمعة لدول الخليج، وأكد على أن الأطراف التونسية والخليجية ترغب في بناء تعاون مشترك وإقامة شراكات استراتيجية، وبين أنه من المنتظر أن تشهد الفترة القادمة دفع الاستثمارات الخليجية بتونس في قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية والغذائية والعقارات والخدمات الصحية والتعليمية ومشاريع الطاقة والكهرباء والنفط ومشتقاته والطاقات البديلة والتعدين.[٥] وبخصوص العوائق التي تعترض المستثمر الخليجي في تونس تمت الإشارة خلال المنتدى المذكور إلى ثمة شكاوى من الإجراءات الإدارية التي وصفت بالروتينية إضافة إلى عدم وضوح بعض القوانين المتعلقة بالاستثمار وما يترتب عن ذلك من صرف أموال طائلة، كما أن هناك معوقات مالية تتعلق بالبنوك وشركات التمويل وهو ما يتطلب وضع جهاز مالي وبنكي يتمتع بتقنيات عالية لإجراء عمليات التحويل بالسرعة المطلوبة، كما تم التطرق إلى المعوقات في الاعتمادات

زيارات السبسي وجمعة لدول الخليج كسرت جمود العلاقات وأعادتها لوضعها الطبيعي وفتحت آفاقاً أرحب للتعاون

مع بدء الجمهورية الثانية اتجه السبسي للسعودية لتعميق العلاقات ودعم التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب

السندية ومسألة تغطية الإئتمان المطلوب للنهوض بالاستثمارات.

إن العلاقـات مـع دول الخليج العربي انطلقـت بصفة رسمية حتـى قبـل استقـلال البـلاد (١٩٥٦م) حيث استقبـل الملك عبد العزيز آل سعود، زعيم الحركة الوطنية التونسية الحبيب بورقيبة عـام ١٩٥١م، وكانت تلك الزيـارة فرصة ثمينة لدعم توجه تونس نحو الاستقلال في غياب أي نوع من أنواع الدعم الخارجي للقضية التونسيـة ،وفي ديسمبر ٢٠١٥م، مـع بداية بناء الجمهورية الثانية تحـول الرئيـس التونسي الباجـي قائـد السبسي نحـو السعودية لتعميـق العلاقات بين البلدين ودعم التحالـف الإسلامي لمحاربة الإرهـاب، وصـرح وزير الخارجيـة التونسي في نوفمـبر ٢٠١٥ م، بـأن تونس مستعـدة لمكافحة الإرهاب داعيًـا إلى أن يكون التعاون قاسمًا مشتركًا بين كل البلدان «قواتنا الأمنية والعسكرية مستعدة لمكافحـة الإرهاب ، لكننا لا نستطيع القضاء على الإرهاب وحدنا، لأن الإرهـاب آفـة إقليمية ودولية ومحاربته لا بـد أن تكون قاسمًا مشتركًا بين كل البلدان».

وفي إطـار التعاون المشترك حصلـت تونس عام ٢٠١٤ م، على مساعـدات وقروض هامة بلغـت نحـو ٥٠٠ مليـون دولار لتمويل بعض المشاريـع الكبرى من خـلال الصندوق السعـودي للتنمية. ويأمـل المستثمرون السعوديون في استقرار الأوضاع في تونس وسن تشريعات تيسر العمل الاستثماري لزيادة الاستثمار في البلاد.

وقـد وقّعـت تونس مـع السعوديـة اتفاقات شراكـة وتعاون في مجال الدفاع والحماية المدنية والنقل البري للبضائع والأشخاص، واتفاقيتـي قرض مالي مـع كل من الصنـدوق السعـودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية.

وأكـدت مصادر تونسية سياسيـة ودبلوماسية أن هناك رغبة حقيقيـة في إعـادة التوازن للعلاقـات الخارجيـة وإيجاد ممولين ومستثمريـن لإعـادة تنشيط الوضـع الاقتصـادي التونسي الذي يعاني الانكماش منذ الثورة. علمًا أن العلاقات التونسية السعودية تضبطهـا وتنظمها ٥٤ اتفاقيـة تطبق من خلال ٣ آليات مشتركة، أولهـا اللجنة المشتركة بـين البلدين والثانية تتعلـق بلجنة المتابعة والتشاور السياسي على مستوى وزيري الخارجية للبلدين والثالثة لمجلـس رجال الأعمال المشترك، وقـد ساهمت تلك الاتفاقيات في تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين وأصبحت السعودية بذلـك ثالث مستثمر عربي في تونس بحجـم استثمارات ١٥,٩٣٨ مليون دولار.[٦]

وبعـد زيارة السعودية بنحو الشهر تحول الرئيس التونسي إلى الكويـت في زيارة رسمية تضمـن برنامجها توقيـع اتفاقية قرض بقيمـة ٥٠ مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشاريع بتونس، إضافـة إلى التوقيـع على معونة فنية بقيمـة ٣٠٠ مليون دينار إلى جانب لقـاءات مع مدير الصنـدوق الكويتي للتنميـة الاقتصادية العربيـة وممثل الهيأة العامـة للاستثمار. وكانـت الزيارة الأولى التـي يقوم بها رئيس جمهورية منذ إقامـة العلاقات الدبلوماسية بين البلديـن. وتوجه رئيس الجمهورية بعـد الكويت إلى البحرين حيـث تم إمضـاء خمسـة اتفاقيات تعـاون تتعلق بالمجـال الأمني والمجـال الدفاعي ومجـال النقل الجوي والمجـال الصحي ومجال حماية البيئـة والتنمية المستدامة. كما تم تنـاول القضايا العربية والإقليمية والدولية وبحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين.

وشهدت العلاقات بين تونس وقطر تطورًا ملحوظًا منذ الثورة، وتعتبر قطر من الدول الأكثر دعمًا لتونس خلال الفترة الانتقالية علـى الصعيدين حيث تحل في المرتبة الثانية دوليًا والأولى عربيًا في الاستثمـارات الأجنبيـة المباشـرة. وبلـغ حجـم الاستثمارات القطريـة في تونس حـوالي ٢,١ بليون دينـار (٢٠١٤م) بحوالي ١٣٪ من جملـة الاستثمارات الأجنبية. وبلغت المبادلات التجارية بـين البلدين ٤٠ مليـون دينار تونسي (٢٠ مليـون دولار) وتشمل الاستثمارات القطرية قطاعات السياحة والعقارات والاتصالات («اوريـدو» تعتبر المشغل الأكبر للاتصـالات في تونس) وفي نفس السياق دعمت قطر البنـك المركزي التونسي بـ ٥٠٠ مليون دولار وديعـة لدعـم احتياطاته من العملـة الصعبـة الأجنبية وإطلاق صنـدوق الصداقة القطـري للشعب التونسـي في ٢٠١٣م، الذي قـدم هبـة بقيمة ٧٩ مليـون دولار وساهم في خلـق ٤٣٠٠ فرصة عمل.

قام أمير دولة قطر بزيارة رسمية إلى تونس في أبريل ٢٠١٤م، أكـدت على متانة العلاقات وضرورة تدعيمها وهناك سعي لتمتين تلك العلاقات بعد أن افتتحت الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي مكتبًا لها في دولة قطر كنقطة اتصال لجلب المستثمرين القطريـين وهو أول مكتب للوكالة في العـالم العربي .وتسعى قطر لتنفيـذ أكثر من مشـروع في تونس منها منتجع تـوزر الصحراوي باستثمارات ٨٠ مليون دينار وبناء ميناء ترفيهي "مارينا" بمدينة المهديـة مع مشـروع استثماري آخر بنفـس المدينة، تحويل محطة القطارات بمدينة سوسة إلى مدينة ترفيهية متكاملة باستثمارات

تقدر بنحو مليار دولار، ومشروع لتكرير زيت المحركات في تونس. علمًا أن صندوق الصداقة القطري يلعب دورًا كبيرًا في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة.

السّياسة الخارجية والدبلوماسية التونسية

شهدت السياسة الخارجية التونسية تذبذبا في المواقف منذ الثورة سعيًا للمواءمة بين متطلبات الوضع الداخلي المضطرب والمحافظة على علاقات خارجية متينة على ضوء انخراط تونس في حربها على الإرهاب. وظلّ الخطاب الرسمي يؤكد على أنّ الدبلوماسية التونسية يحكمها التوازن وعدم التدخل في شؤون الغير وعدم الانخراط في محاور أو أحلاف إقليميّة أو دوليّة، وأنّ الدبلوماسية التونسية متمسكة بثوابتها، كعدم الانحياز، لكن الواقع الجديد يدفع إلى اتّخاذ سياسات وتوجّهات مختلفة، والواقع الميداني يبين خلاف ذلك.

لقد منح الدستور التونسي لرئيس الجمهورية صلاحيات إدارة السياسة الخارجية وتوجيهها ورسم العلاقات الدولية، ومن خلال رصد التحول في المواقف أو حالات الاصطفاف يبدو أنّ السياسة الخارجية التونسية تحولت من خط إلى آخر على امتداد السنوات الخمس الأخيرة حيث اختارت حكومة الترويكا أن تصطف في المحور القطري – التركي، وأن تزكّي خيارات هذا المحور وتدافع عنها كما هو الشأن في معالجة الملف السوري والمصري والليبي. واليوم أمام المتغيّرات الواقعة في الشرق الأوسط واحتدام الصراع بين السعودية وإيران، نجد من انتقد اصطفاف الترويكا يصطف هو الآخر في المحور السعودي[٧]. ويبدو أنّ السياسة الخارجية التونسيّة سعيًا منها للحفاظ على المصالح العليا للبلاد تتوخّى مبدأ الترضية و «الأخذ بالخاطر»، ممّا يجبر رئيس الجمهوريّة أحيانًا إلى إرسال «مبعوثين خاصّين» لتوضيح المواقف والشرح ورفع اللبس والتأكيد على إصرار الدبلوماسية التونسية على الحفاظ على ثوابتها ونهجها وعدم الخلط بين المصالح والشعارات.

وبما أنّ السياسة الخارجية تعكس على السياسة الداخلية، فإن الدبلوماسية التونسية بعد الثورة تبدو عاكسة لتناقضات الداخل بين رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة وقرارات البرلمان وقيادات الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، وقد جاء التوجه خلال الحقبة الأولى بعد الثورة للتأكيد على ثوابت السياسة الخارجيّة التونسية المرتكزة على التحرك الدبلوماسي المكثف في الكواليس والإسهام في التقريب بين وجهات نظر الدول المغاربية والعربية والإفريقية مع احترام القاعدة الهامة المتمثلة في الابتعاد عن الأضواء وعن الإعلام. هذا التوجّه الدبلوماسي الحذر الذي تواصل مع الحكومتين الأولى والثانية (محمد الغنوشي والباجي قائد السبسي) (٢٠١١م) أكّد على تطوير علاقات تونس بجيرانها وخاصة العواصم الخليجيّة والأوروبيّة والدوليّة، وشارك رئيس الحكومة الباجي قائد السبسي في مناسبات عالميّة كقمّة الثماني في فرنسا ثم التقى في واشنطن الرئيس الأمريكي، واستقبل في تونس مبعوثين كبارًا وبعض قادة الاتحاد الأوروبي، تعهّد أغلبهم بتقديم دعم مالي لتونس ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية. وصاحب ذلك تحركات مكثفة للمجتمع المدني والنخب ممّا جعل الدبلوماسية التونسية قبل انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م، «ذات رئتين» الأولى رسمية والأخرى شعبية، وقد مكّن ذلك التوافق من ترشيح تونس للعب دور إقليمي استراتيجي. كما لعبت تونس خلال الأشهر الأولى للثورة الليبية دورًا دبلوماسيًا نشيطًا واستطاعت أن تستقطب في ذات الوقت الرسميين الليبيين وأنصار القذافي وقادة حلف الأطلسي والدول الغربية والخليجية التي أسهمت في دعم المعارضة المسلحة الليبية وفي استقبال أكثر من مليون لاجئ فرّوا من نيران القصف في ليبيا.[٨]

شهدت الدبلوماسية التونسية بعد ذلك تقلبات سريعة وذلك منذ تشكيل أوّل حكومة ائتلافيّة (ترويكا) نوفمبر ٢٠١١ بين حزبين علمانيين وحزب النهضة الإسلامي. وقد ورثت الترويكا وعودًا عدّة أوروبية وأمريكية ويابانية وجزائرية وخليجيّة بتطوير شراكاتها مع تونس الجديدة دعمًا للتجربة الديمقراطية الناشئة، لكن ورثت أيضًا تحديات اقتصادية واجتماعية خطيرة ومشاكل أمنية داخلية وإقليمية لاسيما من جهة الحدود الجنوبية الغربية مع ليبيا والجزائر.

وكان من أهم أولويّات الحكومة آنها المواءمة بين ما تقتضيه مصالح البلاد وأمنها الخارجي من جهة ومبادئ الزعامات التي أفرزتها الانتخابات من جهة أخرى، مع تحول ليبيا من شريك تجاري وسياحي هام إلى عبء أمني ودبلوماسي بحكم فرار عدد من رموز نظام القذافي وميليشياته المسلحة إلى تونس.

وسرعان ما برزت التناقضات الإقليمية والدولية في وجه الدبلوماسية التونسية، ونشأ صدام بين مؤسّستي الخارجيّة

حصلت تونس على ٥٠٠ مليون دولار من الصندوق السعودي ووقعت اتفاقيات في الدفاع والحماية المدنية والنقل

قطر الأولى عربياً والثانية عالمياً في الاستثمار بتونس وتسعى لتنفيذ مشروعات عملاقة في كافة المدن

والرئاسة بحكم اختلاف قيادات من حزب الرئيس المرزوقي ومن حركة النهضة ورموز المعارضة حول طريقة التعامل، خاصّة في ملف رئيس الحكومة الليبية السابق البغدادي المحمودي المعتقل في تونس والذي أصرّ قادة ليبيا الجدد على تسليمه.

واحتدم الصراع عند اختيار السفراء، وعند رسم التوجّهات الدوليّة مثل الموقف من طرد السفير السوري بتونس، واشتد الخلاف عندما انتقد الرئيس المرزوقي طريقة حكم النظام الملكي بالمغرب والنظام الجزائري والنظام الفرنسي والقيادة الليبية، وانفجرت الخلافات والتصريحات المتناقضة وأصبح البعض يتحدث عن حكومة «ذات رأسين» وتحدث آخرون عن حكومة «متعدّدة الرؤوس» ودبلوماسية «بلا رأس». ثمّ جاءت مرحلة تجميد التناقضات من أطراف الائتلاف وتدارك الثغرات وتوافرت شروط تحسن المناخ العام بالبلاد، ونشطت الزيارات إلى عدد من البلدان الأوروبية. فزار تونس عدد من الرؤساء، التركي والفرنسي. وتكريسا للرهان على الشراكة المتميزة مع أوروبا والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب ضربت الحكومة بقوّة نشطاء الجماعات السلفيّة الجهاديّة، وانخرطت البلاد في معركة حامية الوطيس مع الجماعات المتطرفة التي اتخذت من بعض المناطق الجبلية الوعرة ملاذات لها، وشرعت في نصب الكمائن ضد وحدات الأمن والجيش وتحدي السلطة من خلال التّجمهر والدفع إلى الاضطرابات والاعتداءات على المرافق العمومية وضرب الرموز السياسية والثقافية والدينية.

مكافحة الإرهاب:

لقد عرفت تونس ظاهرة الإرهاب قبل الثورة لكنها كانت محدودة لم تؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية والاقتصادية. كانت الأحداث الإرهابية تتمّ بنسق بطيء ومتباعدة بمعدل عمل إرهابي كل ٨ سنوات تقريبًا. لكن مع قدوم حكم التيار الإسلامي لتونس و مع الترويكا وهبوب رياح الحرية، شرع التيار السلفي في جمع أنصاره و التحرك و استطاع عقد أول اجتماع له بمدينة القيروان ،المدينة الرّمز (٢٠ ماي ٢٠١٢م) حضره قرابة ٥٠٠٠ شخص، ثم مكنت حكومة حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة العديد من الجمعيات السلفية من الرخص القانونية للعمل و تمّ الاعتراف بثلاثة أحزاب سلفيّة و حزب ينتمي لتيار الإسلام الراديكالي، إضافة إلى عدد من الجمعيات الدعوية و الخيرية و التي كانت تخفي توجّها لا يتطابق مع الأنموذج المجتمعي التونسي و رؤيته مخالفة للإسلام الزيتوني المعتدل.

و برزت جماعة أنصار الشريعة وهي من تيارات السلفية الجهادية، و شرعت في القيام بالأنشطة أهمّها الخيام الدعويّة التي انتظمت بالأسواق والمعاهد الثانويّة، وشهدت البلاد العديد من الاعتداءات المتكررة على رجال السياسة ورجال الفكر والمعالم الدينية والزوايا، وظلت السلطة ساكتة على معظم تلك الاعتداءات و غضّت الطّرف، فتواترت الأخبار عن تكوين إمارات إسلاميّة هنا وهناك، و أخبار عن تدريبات لعناصر متشددة في الجبال، وبسرعة تطوّرت الأحداث إلى الاعتداء على السفارة الأمريكيّة و تنفيذ اغتيالين سياسيّين (شكري بلعيد و محمد البراهمي فبراير و يوليو ٢٠١٣م)، و انطلقت المواجهات مع العناصر الإرهابية في جبال الشعانبي غربي البلاد على الحدود مع الجزائر حيث استقرّت تلك العناصر و أرادت أن تأخذ من تلك المنطقة ملاذًا آمنًا و مكانًا للتدريبات، و تبيّن أنّ تيّار أنصار الشريعة يقف وراء كلّ ذلك من أعمال عنف واستعمال للسلاح ضدّ السلطة. وكانت سنة ٢٠١٣م، سنة انتشار الإرهاب في تونس، وانطلقت مواجهات جبال الشعانبي المتواصلة إلى اليوم، وتطوّر الخطر الإرهابي بشكل مفزع في حيّز زمني وجيز.

تمّ تصنيف أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي وتمّت محاصرته وضرب عناصره وخلاياه في كلّ مكان. تمّ تحطيم بنيته السياسية والإعلامية و جناحيه الاعلامي والقتالي، وتم كشف العديد من مخازن الأسلحة و وشبكات المدّ اللوجيستي، فضُربت حاضنته الاجتماعية بشكل عميق، وتوالت الضربات وكانت سنة ٢٠١٥م، برغم قيام العناصر الإرهابية بثلاث عمليات نوعية (عمليّة باردو و سوسة و تونس ضدّ الحرس الرئاسي) إلا أنّ الضربات التي وجّهها الأمن والجيش التونسي كانت قاصمة لهذا التنظيم (عمليّة قفصة القطار و سيدي عيش) أتت على مجمل قيادات التنظيم دفعة واحدة اذ تم القضاء على عشرين قياديًا كانوا يتأهّبون للذهاب إلى ليبيا لاستقدام سيارات مفخخة، فأصبحت العناصر المتخفية في الجبال بلا قيادات و في ضائقة مالية و لوجستية كبيرة، وباتت لا تتورّع في الخروج ليلاً إلى سكان الأحراش والجبال بحثًا عن المؤونة والأغذية. وكانت سنة ٢٠١٦م، سنة حاسمة في التصدّي للإرهاب إذ جاءت عملية بن قردان (مارس ٢٠١٦م) اذ حاولت

العناصر الإرهابية الحاملة للواء داعش أن تقوم بضربة انتقامية قاسية ردّا على الهجوم الأمريكي الذي أتى على قرابة ٤٠ قيادي وإرهابي بمدينة صبراتة الليبية، كانوا يعدّون العدّة للقيام بأعمال إرهابيّة نوعية في تونس، فكان الردّ الحاسم و اليقظة التامة لعناصر الجيش والحرس الوطني والأمن والقمارق الذين هم في حالة طوارئ، سدًّا منيعًا، تساقطت أمامه العناصر الإرهابية فتمّ قتل ٥١ عنصرًا إرهابيًا من أخطر عناصر التنظيم، و نتج عن الملاحقات والمداهمات إيقاف عدد كبير ممّن بقي على قيد الحياة وحجز كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر بالمنطقة. وتتواصل اليوم حرب تونس على الإرهاب وقد تمّ ضبط استراتيجيّة للتصدي تقوم على العمل الميداني الناجح والتصدي الفوري لكن كذلك في إطار برنامج فوري وآخر طويل المدى. وكان من الضروري السيطرة على مسالك الإمداد والتمويل لهذه العناصر وكذلك مسالك الاستقطاب والإنتدابات التي تستهدف الشباب عبر الإنترنت والمساجد والجمعيّات، وطلب من كل الوزارات أن تضع في صلب اهتماماتها مسألة التصدّي للظاهرة الإرهابية والفكر المتطرّف، ورسم خطط وطنيّة للتنمية والشغل، وضبط سياسة شبابيّة فاعلة تحُدّ من عمليات استقطاب الشباب. إجمالا يمكن القول بأنّ تونس تتقدّم اليوم على درب المواجهة بثبات، وهي قادرة بوحدتها الوطنية وتماسك المجتمع وتطوير القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، وبإعلام حرّ وعدالة فاعلة، أن تتخطى الصعاب وأن تكسر الحبل الجبل الذي يشده الوتد الضعف، مع تدعيم التعاون الدولي في كل المجالات مع البلدان الشقيقة والصديقة.

خاتمة

وختامًا يمكن القول أنه برغم انسداد الآفاق لمدّة عقود و الرزح تحت نير نظام كلياني، جاءت الثورة التونسية لتقلب الموازين وتضع البلاد أمام خيارات جديدة كبرى، و قد شهدت تونس في ظرف وجيز تطوّرات سياسية على غاية من الأهميّة، إذ تمّ تنظيم انتخابات حرّة هي الأولى من نوعها في البلاد، أوصلت حزب حركة النهضة الإسلامي إلى السلطة، لكن شهدت البلاد على امتداد السنوات الخمس منذ الثورة (٢٠١١م) تردّيا للوضع الاقتصادي و الاجتماعي و ساءت أحوال الطبقات الشعبية أكثر من ذي قبل مع استفحال أزمة التشغيل إذ بلغ معدّل البطالة ١٨,٥٪ و انتشر الفقر في ربع سكان البلاد خاصة بالمناطق الداخلية مع ركود النشاط الاقتصادي و تراجع الاستثمار.

تونس تنتظر إرادة سياسية للمضي في الإصلاح دون تردد أم ارتباك

وبرغم إعلان رئيس الحكومة التونسية في بداية السنة الجارية بأنّ سنة ٢٠١٦م، ستكون أفضل من سابقاتها، إلاّ أنّ أغلب المؤشرات توحي بأنّ الوضع العام قد يتواصل في الفترة القادمة على ما هو عليه مع تواصل الشعور بالانتشاء لدى المسؤولين السياسيين عند استعراضهم لنجاح التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي والحديث عن التوافق الناجح والحوار، لكن هذا الشعور بالنخوة والارتياح يقابله عدم تفاؤل وعدم ارتياح المواطن للوضع الاقتصادي والاجتماعي مع مواصلة هشاشة الوضع الأمني. ذلك مع أنّ المسؤولين لا يخفون مخاوفهم من الصعوبات المنتظرة، وتفشّي ظاهرة الفساد والتهريب والفوضى، لذلك لا بدّ من إرادة سياسية واضحة ومصمّمة على المضيّ قدُما في الإصلاح بعيدًا عن التردد والارتباك وأحيانًا الخوف من ردود الأفعال. مع ضبط سياسات واضحة المعالم على المستوى الداخلي والخارجي والعمل على توطيد الوحدة الوطنية وقطع الطريق امام كل المحاولات الرامية إلى إرباك المسيرة أو تعطيلها. ●

* رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل

المراجع والدراسات .

١- المشهد السياسي في تونس ، الدرب الطويل نحو التوافق/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
٢- الحكومة الانتقالية./محمد شفيق بو صرصار
٣- قراءة في أسباب فشل النمط الاقتصادي التونسي/ (ج ٢) أحمد بن مصطفى
٤- العلاقات بين المشرق و المغرب العربيّين../ جورج جبور
٥- تقرير خاص: زيارة السبسي للسعوديّة:/ دعم خليجي تحت مظلة التحالف الإسلامي
٦- الدبلوماسية التونسية من المحور القطري التركي إلى المحور السعودي السعودي
٧- دبلوماسية الرؤوس الثلاثة، تناقضات السياسة الخارجية بعد الثورة، / كمال بن يوسف
٨- بين نشوة النجاح السياسي وحقيقة الوضع الاقتصادي،/ جريدة الشروق ٧ جانفي ٢٠١٦

الاستراتيجية الجزائرية تجاه الخليج وإيران: مبادئ ومصالح

في بداية شهر أبريل الماضي كلف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مستشاره الخاص الطيب بلعيز بتقديم رسالة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تؤكد فيها الجزائر حرصها على حماية العلاقات المميزة مع السعودية و تجنب محاولات أطراف مغرضة للوقيعة بين البلدين، حسب تصريح المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري لوكالة الأنباء الجزائرية[1]، وأضاف الطيب بلعيز، في تصريح عقب لقائه خادم الحرمين الشريفين، أنه توجه إلى الرياض ناقلا رسالة للعاهل السعودي من طرف الرئيس بوتفليقة حملت بعض التوضيحات بشأن موقف الجزائر تجاه عدد من القضايا المطروحة على الساحتين العربية والإقليمية[2].

د. مصطفى صايج *

لقد أثيرت الكثير من التساؤلات حول طبيعة العلاقات الجزائرية- السعودية في إطار العلاقات الخليجية وما تحمله من دلالة تجاه مجموعة الأزمات العربية والإقليمية، ومن ضمنها الصراع حول النفوذ والقوة بين إيران ودول الخليج وما طرحته من قضايا عربية، سواء تعلق الأمر بالأزمة السورية حيث تزامن وصول مستشار الرئيس الجزائري إلى الرياض بتواجد وزير الخارجية السوري وليد المعلم بالجزائر العاصمة، أو ما يجري في لبنان وقضية تصنيف حزب الله ضمن الجماعات الإرهابية في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، أو عاصفة الحزم التي يقودها التحالف العربي في اليمن وارتباطات جماعة أنصار الله الحوثية بالتمدد الإيراني التي تصاعدت تأثيراتها بالاعتداء على السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد.

وفي الوقت ذاته، أعاد ملف تراجع أسعار النفط تناقض الرؤى بين الدول المنتجة والمصدرة داخل الأوبيك وخارجه. وعليه، نتساءل هنا عن الإستراتيجية الجزائرية تجاه العلاقات الخليجية-الإيرانية تجاه هذه القضايا العربية والإقليمية من حيث التقييم بين مبادئ الدبلوماسية الجزائرية التي تتحكم في سلوك السياسة الخارجية وتوازن المصالح بين دول الخليج وإيران، وحقيقة الخلافات التي طرحت في هذه القضايا الشائكة من ضمنها تشكيل التحالف العسكري الإسلامي الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

محددات السلوك الدبلوماسي الجزائري تجاه الأزمات العربية

تستند الجزائر في رسم سياستها الخارجية إلى مجموعة من المبادئ التي تبررها الإرث التاريخي للثورة الجزائرية بعد تجربة قرن وربع القرن من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي للجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢م)، وقد حدد الدستور الجزائري في تعديلاته لسنة ٢٠١٦م، هذه المبادئ من خلال المادتين ٢٥ و٢٦ ، حيث يلزم الدولة بالامتناع عن اللجوء للحرب وتبذل الجهود لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، كما تنص المادة ٢٨ منه، على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي نفس المبادئ التي قدمها الرئيس الجزائري في رسالته التوضيحية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز كما جاء في تصريح الرئاسة الجزائرية « أن مواقف الجزائر تجاه بعض القضايا الساخنة التي تشهدها الساحة العربية نابع من موروثها التاريخي القاضي بعدم التدخل في الشأن الداخلي لغيرها من البلدان وهذا عكس ما قد يبدو للبعض من أنها تخالف من خلال مواقفها تلك، بعض شركائها العرب»[3]. وتضيف الرئاسة الجزائرية شرحها للسلوك الجزائري الخارجي بأنه يستند إلى :«دساتيرها التي

تحظر على قواتها المسلحة أن تتخطى حدود البلاد، وأن الجزائر تجنح دائما لحل المشاكل المطروحة في إطار القنوات الدولية على غرار هيأة الأمم المتحدة»[٤]، لكن في الوقت ذاته تؤكد رسالة الرئيس الجزائري لخادم الحرمين الشريفين بأن هذه المواقف التي تبدو للبعض خطأً بأنها تختلف في بعض مواقفها مع الدول الشقيقة، فهذا لا يعني على الإطلاق أن هذا الاختلاف يمس بجوهر العلاقات الثنائية مع السعودية ودول الخليج «مهما حاول بعض الماكرين»[٥] على حد تعبير طيب بلعيز المستشار الخاص للرئيس الجزائري.

انعكست هذه المبادئ على سلوك الجزائر تجاه القضايا العربية الساخنة سواء على مستوى العلاقات الجزائرية-الخليجية أو العلاقات العربية إجمالا، ويتضح ذلك في المواقف المعبر عنها والقرارات المتخذة داخل الجامعة العربية، حيث غالبًا ما كان تصويت الجزائر الامتناع أو التحفظ على الاتجاه الخليجي العام تجاه الأزمة السورية أو قبلها الأزمة الليبية، حيث كانت المواقف والمقاربات والتصورات التي تحكم النزاع الداخلي في سوريا بامتداداتها الإقليمية والدولية متناقضة إلى حد كبير، بحيث حددت دول مجلس التعاون الخليجي موقفها تجاه الأزمة السورية بدعم المعارضة بكل الوسائل من أجل رحيل الرئيس بشار الأسد، وعملت على طرد التمثيل الدبلوماسي السوري من الجامعة العربية وإبقاء المقعد السوري شاغرًا، في الوقت الذي تحفظت الجزائر على ذلك وتبريراتها في ذلك « عدم خلق سابقة دبلوماسية قد تؤثر على حالات عربية قادمة» والقلق الأكبر أن يأتي الدور على الجزائر.

إذا حللنا سلوك التصويت الجزائري داخل الجامعة العربية تجاه الأزمة السورية منذ بدايتها، نجد بأنه قد امتنعت عن التصويت أثناء عرض مشروع قرار جامعة الدول العربية للمطالبة برحيل بشار الأسد بعدما فشل المشروع بسبب التلويح باستخدام حق الفيتو الروسي-الصيني في سنة ٢٠١٢م، كما عارضت قرار الجامعة العربية بتجميد عضوية سوريا إلى جانب اليمن والأردن.[٦] وأحد التفسيرات الواقعية التي يمكن أن تبرر السلوك الجزائري بعيدًا عن مبادئ السياسة الخارجية، ترجع إلى مأزق الأمن أو الخوف من تهديدات البقاء، التي تمثل أحد أعمدة السلوك الواقعي في السياسة الخارجية للدول، لأن الأزمة الليبية وانتقالها إلى سوريا جعلت الجزائر تستعد لمواجهة انتقال عدوى «الربيع العربي» وفق نظرية الدومينو، ومن ثمة فإن وقوفها ضد السلوك الخليجي في التعامل مع الإطاحة بنظام العقيد القذافي، يبرره كذلك الحسابات الأمنية القائمة على الجغرافيا السياسية، بفعل التماس الحدودي لشرق الجزائر مع ليبيا بطول يقارب الألف كلم وانتقال فوضى السلاح مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود التي اكتوت الجزائر بنارها طيلة عشرية كاملة ١٩٩١-٢٠٠٩م، ولا تزال رواسبها إلى غاية اليوم.

مع بداية العام السادس للأزمة السورية وتطوراتها باتجاه التسوية السياسية من خلال قرارات مجلس الأمن والتوافق الأمريكي الروسي لدفع المفاوضات بين نظام بشار الأسد والمعارضة السورية، كانت زيارة وليد المعلم، وزير خارجية سوريا، إلى الجزائر التي سبقتها زيارة رئيس البرلمان، التي وصفت بالزيارة المفاجئة بسبب التحركات الدبلوماسية الشبه منعدمة لنظام بشار الأسد باستثناء تحالفها العسكري والدبلوماسي مع روسيا وإيران أو بعض دول أمريكا اللاتينية، وهو ما طرح عدة تساؤلات عن خفايا الزيارة التي فسرها البعض على أنها زيارة تركز على الاستفادة من التجربة الجزائرية فيما يخص المصالحة الوطنية، استنادًا لتصريحات رسمية جزائرية لوزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة « التطورات الإيجابية في سوريا لوقف الأعمال العدائية وبداية الحوار أعطت الرغبة للأخوة السوريين للاطلاع على تجربة الجزائر فيما يتعلق بالوئام والمصالحة الوطنية»[٧]. لكن بعض التفسيرات ذهبت إلى تحليلات أبعد من ذلك عندما ربطت تزامن زيارة وليد المعلم مع زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر على أنها تندرج في إطار الوساطة الدبلوماسية التي يمكن أن تقوم بها الجزائر في المرحلة القادمة من التسوية السياسية، التي حددها قرار مجلس الأمن الدولي وفق رزنامة زمنية محددة تنتهي بإصدار دستور جديد وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بعدما يتم تشكيل حكومة انتقالية بكامل الصلاحيات.

عدم مشاركة الجزائر في عاصفة الحزم لا يعني معارضة وقف التمدد الإيراني في المنطقة

لكن هذه التفسيرات اصطدمت بنفي وزير الخارجية الفرنسي، جون مارك أيرو، لقاءه مع وليد المعلم، قائلا:» الجزائريون يفعلون ما يرونه مناسبًا لسياستهم، ولم يكن لدي لا الرغبة ولا الفرصة للاجتماع بالوزير السوري».

فيما يخص الأزمة اليمنية، حاولت الجزائر أن تلعب ورقة دبلوماسية التسوية السياسية، مستندة إلى المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن، بحيث قدمت في الدورة السادسة والعشرين للقمة العربية بشرم الشيخ في نهاية مارس ٢٠١٥م، مبادرة تنص على انسحاب الحوثيين من صنعاء بعد منحهم ضمانات سياسية ودبلوماسية وعودة البرلمان اليمني الذي تم حله بالإعلان الدستوري، وتم إبلاغ المبادرة إلى مصر والسعودية والعراق وإيران.[٨] وبررت الجزائر عدم مشاركتها في عاصفة

الحزم بـأن الدستور الجزائـري يمنع المشاركـة العسكرية خارج الحـدود، لكـن دون أن يعنـي ذلـك معارضـة التحالـف العربـي الإسلامي الذي تقوده السعودية لوقف التمدد الإيراني،» فالجزائر مـع الحل السلمي كون عقيدتها العسكريـة تقول بعدم نشر قواتها خـارج الحـدود، لكننـا سنشـارك من خـلال التكويـن والتجهيز والتمويـل وأمـور لوجستية أخرى في تعزيز وحمايـة الأمن القومي العربـي بدون تواجد القوات الجزائرية خارج حدودها» كما صرح بذلك وزير الشؤون الخارجية الجزائري.[٩]

اتخذت الجزائر موقفًا متحفظًا تجاه إنشاء قوة عربية مشتركة في الجامعة العربية من خلال التمسك بالمبدأ الاختياري للانضمام لهـذه القوة، وعلل وزير الخارجيـة الجزائري رمطان لعمامرة هذا الموقف « بامتناع الجزائر عن مشاركة قواتها العسكرية في العمليات العسكريـة خـارج حدودهـا» وفي الوقت ذاته دافع وزيـر الخارجية الجزائري على العلاقات»الجيدة مع دول الخليج العربي» و لا توجد أية خلافات بين الجزائـر والسعودية التي تتسم ب» القوية،والمتينة والاستثنائيـة»[١٠] فيمـا يخص المواقـف المتخذة تجـاه إنشاء القوة العربية للتدخل السريع لمواجهة التهديدات الأمنية.

تباين الموقف الدبلوماسي الجزائري-الخليجي.

يمكن تفسـير تباين الموقف الجزائـري الخليجي تجاه الأزمة اليمنيـة بأسبـاب جوهريـة، تعـود بالأسـاس إلى تقديـرات كل طرف لطبيعـة الأزمة وتهديداتهـا الأمنية، فـدول الخليج تستند للتصـورات الواقعيـة الجيوسياسيـة التي تـرى في إيـران الدولة التوسعيـة التـي توظف أدواتهـا التخريبيـة لإعادة تركيـب القوة والنفوذ لإحياء الحلم الإمبراطوري الفارسي-الصفوي، والتحكم في المجـالات الحيوية، مضيق هرمز، البحـر الأحمر، باب المندب والخليـج العربي، مـع إعادة بنـاء تحالفات تطـوق الأمن القومي لدول الخليج، بـدأت إرهاصاته الفعلية في العـراق وسوريا وتمدد بالتحالف مع حـزب الله في لبنان وجماعة أنصار الله الحوثية في اليمن. وعليه، فإن اللجوء إلى التحالفات العسكرية ومشاريع بناء قوة عربية مشتركة تفسر ضمن ما تسميه المدرسة الواقعية بمأزق الأمـن، بمعنـى حالة التمدد الإيراني تدفـع دول الخليج لوضع كل الخيـارات ذات البعد الأمني والعسكـري لتحقيق الهدف الأول في السياسـة العليا القائـم على الحفاظ على البقـاء. وهو ما قدمته عاصفـة الحـزم من تبريـرات من خـلال العمل على صـد توسع جماعة الحوثيين المسنودة إيرانيا إلى المجالات الحيوية الخليجية.

بينما يقـوم الموقـف الدبلوماسي الجزائري علـى خيارات المثاليـة القانونية، الذي يستند إلى تبريـرات دستورية وقواعد القانـون الـدولي، بحيث تعطي هـذه الدبلوماسيـة فعاليتها في حالـة وصـول النزاعات والأزمـات إلى حالة النضـج، أي قبول الأطـراف المتصارعـة داخليًا وإقليميًـا ودوليًـا إلى قناعة بأن الاستمـرار في حالـة الحـرب والنـزاع المسلح ستكـون عواقبه كارثيـة علـى كل المستويات، ممـا يجعل أطراف النـزاع المسلح يجنحون لخيارات التفاوض والمساومة بما تعطي كل طرف قوته

الحقيقية في الميدان. وهنا يمكن مثلًا، أن نفسر لماذا الجزائر تحفظت على تصنيف حزب الله باعتباره جماعة إرهابية، انطلاقًا من الموقف الذي يستند إلى المثالية القانونية، كما أكد ذلك وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة :» إن الجزائر ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الشقيقة والصديقة، معتبرًا أن حزب الله هو جزء من المكون الداخلي للبنان، وأنه جزء أيضًا من الترتيبات التي تضمنها اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩م، وأن الفصل في مثل هذا الموضوع يعود إلى اللبنانيين أنفسهم، ولا يمكن البت فيه إلا في إطار سيادة لبنان.»[١١] بينما القرار الخليجي الذي صنف حزب الله جماعة إرهابية يستند إلى الواقعية السياسية، باعتبار حزب الله أحد أدوات إيران التخريبية الذي خرج من إطار السيادة اللبنانية إلى لعب دور الذراع المسلح لولاية الفقيه، التي لم يخفيها حسن نصر الله وهو يقدم ولاءه لإيران للتدخل عسكريًا في سوريا والتحالف مع جماعة أنصار الله في اليمن، ومن ثمة فإن القرارات الحاسمة هي في اتخاذ كل الخيارات الأمنية لتطويق هذا التمدد الذي يهدد الحفاظ على البقاء.

وقد مثلت الاعتداءات على السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد عامل اختبار آخر للاحتكاك بين السعودية وإيران، من خلال توظيف القرابة المذهبية الشيعية ضد السعودية بعد إعدام نمر باقر النمر، بحيث وجدت إيران الفرصة مواتية لتأجيج مشاعر الشيعة داخل دول الخليج وخارجه من البحرين إلى باكستان، لزعزعة الاستقرار السياسي والأمني للسعودية، وذهبت إلى غاية التهديد الصريح :«السعودية ستدفع الثمن غاليًا لإعدامها نمر النمر»[١٢]، بينما وظف علي خامنئي سلطته الروحية ليهدد بالعدالة الإلهية «بأن السعودية ستواجه انتقاما إلاهيًا لإعدامها النمر»[١٣]، مع تصاعد الأزمة الدبلوماسية المباشرة بين الرياض وطهران، لجأت الجزائر إلى مثاليتها القانونية بدعوة الدولتين العضوين في منظمة التعاون الإسلامي إلى :»ضرورة الاحترام الصارم للمبادئ المسيرة للعلاقات بين الدول، لاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول وحماية التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية في كل مكان وتحت أي ظرف»[١٤]، وهو موقف دعم للسعودية تجاه العدوان على الحصانة الدبلوماسية والسيادة السعودية، وفي الوقت ذاته، تحاول الجزائر أن تقترب أكثر من السعودية في الفترة الأخيرة بعد وصول الكثير من القضايا العربية إلى حالة النضج، بفتح المفاوضات والدخول في حالات هدنة ووقف إطلاق النار بين أطراف الصراع سواء في سوريا أو اليمن، لتنتظر أي دور يمكن أن تقوم به محاولة توظيف خبرتها في الوساطات الدبلوماسية، كما سبق وأقنعت الرئيس صدام حسين وشاه إيران رضا بهلوي بالتوقيع على اتفاقية شط العرب، أو الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لإطلاق الرهائن الأمريكيين في طهران. ●

* أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر

المراجع

١ – الرئيس بوتفليقة يؤكد للعاهل السعودي موقف الجزائر بعدم التدخل في الشأن الداخلي للبلدان الأخرى، وكالة الأنباء الجزائرية،
٢ – نفس المرجع.
٣ – بلعيز ينقل رسالة من رئيس الجمهورية للعاهل السعودي، وكالة الأنباء الجزائرية.
٤ – نفس المرجع.
٥ – بلعيز ينقل رسالة من رئيس الجمهورية للعاهل السعودي، وكالة الأنباء الجزائرية.
٦ – أيمن س،»الجزائر ترفض التصويت ضد المشروع العربي حول سوريا»، يومية البلاد (الجزائر)، نشر في البلاد أون لاين .
٧ – فوزي حوامدي،» الشروق» تكشف تفاصيل زيارة وليد المعلم الى الجزائر: دمشق «تستنسخ» التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية؟ يومية الشروق أونلاين (تونس)،
٨– «مبادرة جزائرية لحل الأزمة اليمنية»، موقع روسيا اليوم،
٩ – «عاصفة الحزم»: لماذا تخلفت الجزائر وعمان عن المشاركة؟.
١٠ – نفس المرجع.
١١ – «الجزائر ترفض تصنيف «حزب الله» كمنظمة إرهابية... ومطالب بانسحابها من الجامعة العربية».
١٢ – إيران: السعودية ستدفع ثمن إعدام نمر النمر غاليا،يومية الدستور (مصر)،
١٣ – «خامنئي: السعودية ستواجه «انتقاما إلهيا» لإعدامها النمر»، أخبار الخليج،موقع الحرة .
١٤ – «وساطة جزائرية لحلحلة الأزمة بين الرياض وطهران»، يومية البلاد (الجزائر).

الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المغاربية – الخليجية:

من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة

يحتل المغرب العربي، والخليج العربي كل منهما موقعًا استراتيجيًا هامًا في جناحي الوطن العربي مشرقه ومغربه، ولهما أهميتهما الاستراتيجية للأمن الإقليمي والدولي، فالمغرب العربي يقع على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ويشرف كل من المغرب وموريتانيا على المحيط الأطلسي حيث الثروة السمكية ومضيق جبل طارق الممر المائي للسفن بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وحسب قول الاستراتيجي الأمريكي سول كوهن، إن المغرب العربي البوابة الخلفية لأوروبا. وتقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة استراتيجية وعلى الطريق لآسيا حيث طرق التجارة ونقل الطاقة وتتحكم في ممر هرمز وباب المندب وحيث البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي ذات أهمية للأمن الدولي والإقليمي، فالعلاقة بين المغرب العربي والخليج العربي لها أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وكنا نركز في هذه المقالة على القوة الناعمة (العلاقات الثقافية) والقوة الصلبة (العلاقات العسكرية).

د. أحمد سليم البرصان *

بين الفرد ماهان ولينين والأهمية الاستراتيجية

لقد أشار المفكر الاستراتيجي الأمريكي الأدميرال الفرد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية إلى أهمية الخليج العربي في مقالة له موسومة « الخليج الفارسي « العربي» والعلاقات الدولية « وطرح في مقالته مفهوم الشرق الأوسط الذي انتشر فيها محذرا بريطانيا لأهمية منطقة الشرق الأوسط للأمن الأوروبي، ويقال أنه أول من نحت مفهوم الشرق الأوسط على اعتبار أنه يقع بين الشرقيين الأدنى والأوسط، وخطورته إذا سيطرت عليه دولة مثل روسيا التي كانت تبحث عن المياه الدافئة. والتحذير موجه لبريطانيا لان منطقة الخليج هي الطريق لدرة التاج البريطاني « الهند»، ولم يكن ماهان هو المحذر لأهمية الخليج العربي، بل سبقه لذلك موحد المانيا في القرن التاسع عشر المستشار الألماني بسمارك عندما قال « إن هناك مناطق عش دبابير إذا اقتربت منها: الخليج العربي والبحر المتوسط والبلقان والمغرب نسأل الله ألا نتورط فيها»؟؟ وما زالت هذه المناطق منذ القرن التاسع عشر حتى القرن الحادي والعشرين مثار الاهتمام والصراع لاهميتها الاستراتيجية، بل ذهب فلاديمير لينين بعد قيام الثورة البلشفية ١٩١٧م، بالقول « إن الطريق إلى باريس تمر عبر المغرب « حيث كانت ثورة الريف في المغرب ضد الاستعمار. هذا الاهتمام بكل من المغرب العربي والخليج العربي ازدادت أهميته حتى الآن مع توفر البترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية والزراعية ، البترول والغاز في دول المجلس ، والبترول والغاز في كل من ليبيا والجزائر والفوسفات والزراعة في المغرب وتونس .

العلاقات الثقافية: مؤسسة الملك عبدالعزيز بالدار البيضاء

تمتد العلاقات المغاربية – الخليجية لعقود طويلة، وبعد استقلال دول المغرب العربي وفيما بعد دول المجلس عمت العلاقات الشخصية بين قادة هذه الدول، الصداقة والتعاون ثم تطورت إلى علاقات مؤسسية، ونلاحظ أن منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تعرف الآن بمنظمة التعاون الإسلامي، تأسست بمؤتمر القمة الذي عقد في الرباط في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م، بسبب حرق المسجد الأقصى، وكانت دول المغرب ودول المجلس في دعم تاسيس منظمة المؤتمر وخاصة المغرب والسعودية بقيادة الملك فيصل. وازدادت فيما بعد البعثات الدراسية التي تقدمها السعودية لابناء المغرب العربي وخاصة في الجامعة الإسلامية، ثم توجت العلاقات الثقافية بين البلدين بتأسيس مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود في مدينة الدار البيضاء في ٢٣ شوال ١٤٠٥هـ، بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد آنذاك وهي مؤسسة ثقافية تقدم خدمات جلى لابناء المغرب، وتهتم المؤسسة بخدمة البحث العلمي في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، وخاصة خدمة الباحثين والأساتذة والمؤسسات الجامعية في المغرب، و تتوفر بالمكتبة حتى ديسمبر ٢٠١٣م، مجموعات غنية من الوثائق تناهز ٦٦٥,٩٠٠ مجلد ووحدة توثيقية ، وقاعدة بيانات شاملة تحتوي على أكثر من ٨٠٠٠ دورية كاملة النص، ٥٠٪ منها تهم العلوم الإنسانية والاجتماعية، بوابة خاصة بالدوريات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية باللغة الفرنسية. تضم حاليا ٣٩٧ دورية وقاعدة بيانات ببليوغرافية، تحتوي على

مـا يزيد من ١,٥ مليـون تسجيلة ببليوغرافيـة في مجالات العلوم الاجتماعيـة والإنسانية؛ وترتبط بشبـكات الكترونية توفر مصادر متعـددة للباحـثين وبالنشر وعقـد المؤتمرات الدوليـة ولها علاقات بالمؤسسـات الثقافيـة الأوروبيـة، وبالتالي تعتـبر مؤسسة مهمة في خدمة الحضارة الإسلامية والتراث المغاربي؟

جامعة الأخوين والتعاون الجامعي

تعتـبر جامعة الأخوين مثالا مهمـة لعمق العلاقة الثقافية ودور المملكة العربية في تمويلها علـى النمط الأكاديمي الانجلوسكسوني وتدرس باللغـة الإنجليزية وسميت جامعة الأخويـن لعمق العلاقة بين الملـك فهد والملك الحسن الثاني رحمهمـا الله ، وتأسست عام ١٩٩٢م، وفتحـت أبوابهـا عـام ١٩٩٥ م، في مدينة أفـران المنتجع السياحي بالاطلس المتوسط ، وقد جاءت فكرة الجامعة عند حادث انفجـار ناقلة نفط ايرانية قرب السواحل المغربية، وكان الملك فهد قـد خصص مبلغ ٥٠ مليـون دولار لتفادي كارثة بقعة النفط البيئة ولكن الرياح حولت اتجاه بقعة النفط عن الساحل المغربي، وبالتالي تم تخصيص المبلغ لانشاء الجامعة بمبادرة من الملك الحسن الثاني وتعزيز من الملك فهد، وهي صرح ثقافي ينتمي طلابه إلى ١٨ دولة .

المؤتمر الخليجي ـ المغربي

وتتواصـل العلاقـات الثقافيـة بتعزيزها بمؤتمـرات « المؤتمر الخليجـي المغربـي» التي عقد المؤتمـر الأول لهـا في يونيو ٢٠٠٣م، بـبـادرة تعـاون بـين دارة الملك عبـد العزيـز بالسعوديـة ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس وهي مؤسسة متخصصة بدراسـة التاريخ المغاربـي، وأن العلاقة بـين المؤسستين يهدف إلى إيجـاد أرضية وصلات بحثية بين المؤسسات العلمية في دول مجلس التعـاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي، من خلال المؤسسات العلمية بين المنطقتين. عقد المؤتمر الأول في تونس في يونيو ٢٠٠٣م، والمؤتمـر الثالث بمدينة فاس والمؤتمر الرابع بالكويت، وكان المؤتمر السادس عقد في مدينة الشارقة في ربيـع الاخرة ١٤٣٥هـ، وتعتبر هـذه المؤتمـرات عامـل مهـم في التعريـف بتعـارف الأكاديميـين والباحثـين بمختلف المجالات التاريخية والعلاقات الدولية والتحول الاجتماعـي في هذه الدول، ويعتبر الجانـب الثقافي عاملاً مهمًا في سبيـل تحقيق التكامل بين الدول لأن الأرضيـة الثقافية عامل مهم للتعـاون السياسـي والعسكـري لانه يعـزز التقـارب والتفاهم بين شعوب المنطقتين.

التعاون العسكري والأمني والاستقرار السياسي

إن التعـاون العسكري يمتد إلى الثمانينات من القرن العشرين عندمـا كانت بعض القوات المغربية متمركـزة في الإمارات العربية بطلـب من الحكومة الإماراتية وكان تتويجًا لعمق العلاقات بينهما، ومـع احتلال العـراق للكويت وقد كانت دول المغـرب ضد الاحتلال وإن اختلفـت في مستـوى ادانتها، فأرسل المغـرب عام ١٩٩٠م، قوة عسكريـة في التحالف العسكري لعاصفة الصحراء. وتطور التعاون العسكـري إلى شراكـة استراتيجية في عهد الملـك محمد السادس أثنـاء زيارتـه لدول المجلـس في أكتوبر ٢٠١٢م، لكل مـن السعودية والكويت وقطـر والإمـارات العربية وترافق التعـاون الاستراتيجي باستثمـارات خليجيـة في المغـرب، وشاركـت المغـرب في عاصفـة الحـزم ورعد الشمال والتحالف الإسلامـي العسكري، ورغم تردد الجزائـر وعـدم مشاركتهـا، إلا أن التعـاون الأمنـي في مواجهـة الإرهاب والتطرف قوية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات بين المسؤولين في دول مجلس التعاون ودول الاتحاد المغربي، وتدعم دول المجلـس حكومات المغرب ضد تهديـد الجماعات المتطرفة سواء في ليبيا أو تونس.

التعاون المغاربي – الخليجي ومقاومة التغلغل الشيعي

تتعـاون دول مجلـس التعـاون مـع دول المغـرب في مقاومـة الإرهاب حيث تنتشر قاعـدة الجهاد في المغرب العربي والقاعدة في اليمـن ويكون ذلـك في تبـادل المعلومـات الاستخبارية، ولكن إحـدى مجالات التعـاون أيضًا في مجال مقاومـة التمدد الشيعي في إفريقيـا، فالمغـرب العربـي مالكي المذهب، وفي ظـل الأوضاع الاقتصاديـة في إفريقيا تستغل إيران الوضـع الاقتصادي وعدم الاستقـرار السياسـي في نيجيريـا والنيجر، وتلعـب المغرب دورًا بـارزًا في هـذا المجال، وكانـت العلاقات المغربيـة –الإيرانية قد توترت و أدت إلى قطع المغرب علاقات الدبلوماسية عام ٢٠٠٩م، بـل اتهمت المغرب الجمهورية الإيرانية بالعمل على بث التشيع في المغـرب، وتبقـى دول المغرب كما هو دول المجلـس قلقة من الدور الطائفـي لإيـران مستغلـة الاضطرابـات السياسيـة في المنطقة العربية والإسلامية.

وقـد تكون هنـاك اختلافات في التوجهـات السياسية المغاربية والصراع السياسي كما هو حال العلاقات الجزائرية المغربية حول الصحـراء الغربية، ولكن لا شك أن هناك همومًا مشتركة بين دول المغـرب العربي ودول مجلس التعاون في قضية استقرار ليبيا وخطر تنظيـم الدولة (داعش) واستقرار اليمـن وخطر المد الشيعي فيه، ويبقـى التعـاون المغربـي ودول المجلس ضـرورة استراتيجية لعودة لحمـة تماسـك النظـام الإقليمـي العربـي في مواجهـة التحديات الإقليمية والدولية.

* أستاذ العلوم السياسية –جامعة الملك عبد العزيز –جدة

الاعتذار المغربي عن القمة العربية:

تغير القناعات.. تبديل الأولويات.. ضعف العمل العربي المشترك

اعتذرت المغرب عن استضافة القمة العربية الدورية العادية التي كان مقررًا لها الانعقاد في السابع والثامن من أبريل ٢٠١٦م، في مراكش، وذلك بعد أن كانت قد طلبت تأجيل موعدها - بوصفها الدولة المستضيفة للقمة- عن موعد انعقادها العادي في ٢٧ مارس ٢٠١٦م، وهو الأمر الذى انتهى إلى قبول طلب موريتانيا استضافة القمة يومي ٢٥ و٢٦ يوليو ٢٠١٦م، وفى ضوء الظروف الصعبة التي يمر بها العالم العربي والتي يفترض أن تدفع إلى مزيد من التعاون المشترك لمواجهة التحديات، لا بد من فهم الظروف المحيطة بهذا القرار سواء بالنسبة للمملكة المغربية أو حلفائها من دول الخليج، ومدى تأثيره على مسيرة التعاون العربي، والصيغ البديلة المطروحة للتعاون على الساحة العربية.

محمود حمدي أبو القاسم *

أولا: المغرب ورفض استضافة القمة: قرار كاشف

قد يشير البعض إلى تأثير الجغرافيا السياسية على انخراط المغرب في قضايا العالم العربي باعتبار أن التفاعلات الرئيسية والقضايا الأكثر تأثيرًا تدور تفاعلاتها في المشرق العربي أو في أقصى شرق العالم العربي حيث دول الخليج، فيما تبدو المغرب على الجانب الآخر منشغلة بأولويات داخلية وجيوسياسية مختلفة، لكن يبدو هذا فهم مؤقت، لأن الواقع يؤكد على وجود دور مغربي تاريخي لا ينكر على مستوى التعاون العربي المشترك، وهو دور يستمد أهميته من طبيعة الدولة المغربية ودورها وأهميتها.

فبداية المغرب كدولة عربية ذات أهمية كونها قد أنجزت مشروع الدولة/الأمة بين عدد قليل من الدول العربية، كما أنها تخطو بثبات نحو تأمين استقرار داخلي في بيئة إقليمية تعانى من اضطراب شديد وفوضى كبيرة تكاد تهدد وجود بعض الكيانات السياسية الموجودة منذ حقبة الاستقلال، كما أن المغرب دولة تملك دورًا بارزًا على المستوى العربي ليس باعتبارها عضوًا عاديًا في جامعة الدول العربية، لكن بوصفها صاحبة دور مؤثر في هذا الإطار التعاوني على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي.. وفى مراحل تاريخية مختلفة من مسيرة العمل العربي المشترك في السابق وحتى الآن.

فقبل أن تتبنى الجامعة في ميثاقها دورية انعقاد جلسات القمة سنويا، استضافت المغرب عددًا من القمم العربية ذات التأثير في مسيرة العمل العربي المشترك، حيث استضافت القمة العربية الثالثة في عام ١٩٦٥م، بعد قمتي القاهرة والإسكندرية في عام ١٩٦٤م، كما استضافت قمة الرباط عام ١٩٧٤م، التي تم خلالها اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فضلًا عن أنها استضافت قمة فاس عام ١٩٨٢م، التي صدقت على المبادرة السعودية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ناهيك عن قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩م، التي عادت فيها مصر إلى منظومة الجامعة العربية، والتي سجل خلالها دعم الدول العربية المطلق لدبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية والقائمة على أساس قرارات منظمة الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، والذين فتحا الطريق أمام اتفاق القاهرة الذي أعاد غزة وأريحا للفلسطينيين سنة ١٩٩٤م، وأخيرًا لا ننسى أن المغرب يرأس لجنة القدس المنبثقة

القمة العربية ليست محل اهتمام القيادة المغربية منذ آخر قمة استضافها الحسن الثاني والملك محمد السادس لم يحضر إلا قمتين

عن منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك منذ عام ١٩٧٥م.

هذا الدور الملموس مغربيا على المستوى العربي يطرح التساؤل حول أسباب تخلى المغرب عن حقها في استضافة القمة العربية! وإذا جاز قبول المبرر بأن الظروف التي تمر بها دول العالم العربي شديدة الصعوبة فهل من الأولى المبادرة بالانخراط وطرح الحلول أم الانسحاب والتراجع عن واحدة من أهم الآليات التي تم إقرارها دوريًا منذ العام ٢٠٠٠م، ألا وهي القمة العربية وذلك لدفع مسيرة التعاون إلى الأمام، لا سيما وأن القرار المغربي يضيف مزيدًا من التحديات أمام الجامعة العربية.

في معرض الإجابة عن هذا الاستفسار تجدر الإشارة إلى حالة مغربية يتجاوز البعض في توصيفها بأنها وصلت حد العزلة مع قدوم الملك محمد السادس، وهذا الطرح يستند إلى التغيير الذى طرأ على توجهات السياسة الخارجية المغربية بل وعلى أدوات وجهات صنعها، حيث بدا أن التوجه العربي احتل مرتبة مهمة في عهد الملك السابق الحسن الثاني في حين أن الملك الحالي محمد السادس تبدو توجهاته أكثر برجماتية وابتعادًا عن الانخراط في قضايا العالم العربي الشائكة، وهو ما نتج عنه استبدال مكانة التعاون المغربي الإفريقي في توجهات السياسة الخارجية المغربية بمكانة التعاون على الصعيد العربي.

الرباط: عدم توفر شروط انعقاد القمة وغياب التوافق العربي

كما أن الإصلاح السياسي الداخلي الذى جنحت إليه المملكة المغربية لامتصاص رياح التغيير الذى هبت على العالم العربي منذ بداية العام ٢٠١١م، قد أخرج الدولة المغربية من دائرة الأزمات التي صاحبت الحركات الجماهيرية المطالبة بالتغيير كما حدث بدرجات متفاوتة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، فضلًا عن أن هذا الإصلاح صاحبه تغيير في أدوات صنع السياسة الخارجية؛ بحيث لم تعد حكرًا على المؤسسة الملكية وأصبحت حكومة الأغلبية شريكة في المسؤولية؛ فمثلا منصب وزير الخارجية يشغله وزير من حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية، ولا شك أن هذا الوضع المستجد قد خفف من قبضة الملك على تحديد توجهات السياسة الخارجية المغربية ولو جزئيا أو على الأقل مشاركة أكثر من طرف في صناعتها. في حين أن التطورات السلبية التي شهدتها عدد من دول العالم العربي وتمدد الإرهاب واتساع نشاط الجماعات الإرهابية قد عزز من وجهة نظر المغرب باتجاه تخفيف انخراطها في قضايا العالم العربي إلى الحد الأدنى بما يمكن وصفه بأنه تحول لحضور ذي طابع رمزي، لا سيما وأن الخلافات قد اتسعت والهوة قد زادت بين الأطراف الرئيسية في النظام الإقليمي العربي.

وفى السياق ذاته يمكن القول أيضًا أن القمة العربية لم تكن محل اهتمام من القيادة المغربية منذ آخر قمة استضافتها في عهد الملك الحسن الثاني، وهنا يجوز القول أن القمة التي كان مقررًا لها الانعقاد في مراكش كانت أول قمة عربية يحتضنها المغرب في عهد الملك محمد السادس، ولم يحضر الملك محمد السادس إلى مؤتمرات القمة العربية سوى مرتين: الأولى كانت في بيروت سنة ٢٠٠٢م، وتبنت مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها السعودية، وحضرها الملك تحت وطأة إلحاح لبناني، أما الثانية فكانت في الجزائر سنة ٢٠٠٥م، وحضرها الملك لاعتبارات ذات صلة بمكان انعقاد القمة في واحدة من الدول العربية المغاربية وتحديدا الجزائر، غير ذلك، لم يحضر الملك أي من مؤامرات القمة العربية، وفي عام ٢٠٠٩م، عندما ألحت قطر على الحضور الشخصي للملك، أصدر الديوان الملكي بيانًا أكد فيه أن مؤتمرات القمة العربية تحولت إلى منبر للخطابة فقط، ولم تعد تتخذ القرارات المجدية وهذا هو مضمون بيان الخارجية المغربية بشأن رفض استضافة القمة المؤجلة.

لا يغني ما سبق عن القول بإن المغرب كدولة ذات تأثير وحضور كانت بين إشكالات رئيسية، أولها مدى قدرتها على تحمل قمة معطيات الواقع تؤكد احتمال فشلها وتعميقها للخلافات العربية، في وقت كانت كل القمم السابقة التي عقدت في المغرب ذات تأثير على مسيرة التعاون العربي كقمم فاس ومراكش والدار البيضاء، والإشكالية الثانية الاعتبارات المغربية فيما يتعلق بتحالفاتها العربية لا سيما في شقها الخليجي، والإشكالية الثالثة وهى قراءة الواقع العربي ومراكز القيادة فيه والتي على ما يبدو ترى هناك ضرورة لتهميش دور الجامعة في مقابل دور أكبر للمبادرات والتحالفات من خارج إطار الجامعة وتعد المغرب عنصرًا رئيسيًا فيها، وربما يكون تأجيل القمة وعقدها في موريتانيا فرصة لتخفيف وطأة انعقاد قمة في مراكش في ظل هذه الظروف التي يمر بها العالم العربي.

ثانيًا: حالة العرب وحالة الجامعة العربية: مأزق صعب

في مقابل المنحى المغربي لمواجهة الواقع ببعض من الانكفاء وإعادة ترتيب البيت من الداخل وترتيب أولويات السياسة الخارجية المغربية بما يمكن المملكة من مواجهة التحديات وملاءمة الواقع، فضلًا عن حالة الإحباط من فشل منظومة العمل العربي المشترك، فإن أوضاع العالم العربي قد لعبت دورًا في تأكيد هذا التوجه المغربي.

فعلى مستوى الوحدات المكونة للنظام الإقليمي العربي نشهد تفاقمًا للصراعات داخل الدول، بما يهدد وحدة المجتمعات

الداخليـة ويعرض سلامة واستقرار وبقاء هذه الوحدات، لا سيما في ظـل رهانات بعض القوى الإقليمية والدولية المتربصة بالمنطقة علـى سيناريوهات التفكيك لخلق واقع وتحدى جديد أمام النظام الإقليمـي الـذي يعاني بالأساس مـن فقدان القـدرة على الاتفاق والتوافق.

أمـا على مستوى العلاقات البينية فهناك تضارب واختلافات جوهريـة فيما يتعلق بالقضايا المطروحة على المستوى العربي ومن ثـم اختلاف في المقاربـات المطروحـة للتعامل مع هـذه القضايا، وفـى ضوء غياب منظور واحد لقضايـا الهم المشترك تبدو الهوية العربية ذاتها في مأزق، وتبدو الأولويات محل خلاف ونزاع، فمثلاً تأخـر الصـراع العربـي الإسرائيلي علـى سلم الأولويـات وتقدم الإرهـاب كعنـوان رئيسـي مع غيـاب تصـور موحد تجـاه أيا من القضيتين، وهكـذا الأمر مع قضايا عدة كتصاعد العداء المذهبي والتدخـل في شؤون بعض الدول والموقف من بعض القوى الإقليمية كإيران وقضايـا الديمقراطية وحقوق الإنسـان والتنمية والعدالة الاجتماعية ودفـع التعاون الاقتصادي، في مقابـل هذه التحديات يظهـر جليا عجز البنيـة المؤسسية الممثلة في الجامعـة العربية أو غيرها من التنظيمـات الإقليمية عن مجاراة هذا الواقع والتعامل مع قضاياه على وقع الخلافات البينية بين الدول العربية.

في الواقع لم تطرح القمـم العربية منذ العام ٢٠١١م، جديدا لمواجهـة هذه التحديات المتصاعدة وسؤال الوجود المصيري الذي يواجه بعض الدول العربيـة ولفكرة الأمن القومـي العربي ككل، وكأن الإشكالية الرئيسية تجاوزت صيغة وآلية صنع القرار العربي ووجودهـا من عدمـه، لتصل إلى حقيقة الـداء العضال وهو تآكل بنية العلاقات العربية ـ العربية من الأساس، ناهيك عن الاختراق الذي مكن القـوى الخارجية من التأثير على مجمل التفاعلات في منطقتنا وبالطبع التأثير على آليات عملها ذات الطابع الجماعي.

وفى هـذا الصدد يمكن أن نشير إلى بيان الخارجية المغربية كونه عـبر بدقة عن ملامح المأزق الـذي تواجهه الجامعة العربية والعـرب أنفسهم، والبيـان في مجمله يمثل المـبررات التي استند إليهـا المغرب في رفض استضافـة القمة وهي -بحسـب البيان- كالتالي:

١-عـدم توافر الظروف الموضوعية لعقـد قمة عربية ناجحة؛ بالنظـر إلى التحديات التي يواجههـا العالم العربي خلال المرحلة الراهنـة، وبالتالي فـإن القمة العربية لا يمكـن أن تشكل غاية في حـد ذاتهـا، أو أن تتحـول إلى مجرد اجتمـاع شكلـي، وأن انعقاد قمـة عربية يجب أن تكون قادرة على اتخاذ قرارات في مستوى ما يقتضيه الوضع، وتستجيب لتطلعات الشعوب العربية.

٢-غيـاب القـرارات الهامة والمبـادرات الملموسـة التي يمكن عرضها على قـادة الدول العربية، والمتاح سيكـون المصادقة على توصيات عاديـة، وإلقاء خطب تعطي الانطبـاع الخاطئ بالوحدة والتضامن بين دول العالم العربي.

٣ عدم قدرة الدول العربية على التوافق حول تقديم الإجابات الجماعية الحاسمة والحازمة، لمواجهة هذه الأوضاع الصعبة في عدد من الدول كالعراق أو اليمن أو سوريا التي تزداد أزماتها تعقيدًا بسبب كثرة المناورات والأجندات الإقليمية والدولية.

٤-عدم وجود مقاربات لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعوب العربية، والاقتصار على دور المتفرج، الذي لا حول له ولا قوة، على المآسي التي تمس المواطن العربي في صميمه.

٥-عدم قدرة القمة على الإسهام بجهد أو توجه جديد للتعامل مع القضية الفلسطينية ومواجهة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمقدسات وقضم الأراضي وبناء المستوطنات.

لكن لا تفوت الإشارة في هذا السياق دون طرح تساؤلًا استنكاريًا وهو إذا لم يكن تدهور الوضع العربي إلى هذا الحد الذي عبر عنه بيان الخارجية المغربية مدعاة لاجتماع على مستوى القمة من أجل البحث عن حل ومخارج لهذه الأزمات فهل رفض استضافة القمة العربية هو الحل؟ أم أن هناك حالة من السيولة العالية ساهمت في تهميش دور الإطار العربي للتعاون وذلك لإفساح المجال أمام مبادرات ومشاريع بديلة للتعاون يمكن من خلالها تفادى الإعاقات التي تحول دون نجاح جامعة الدول العربية منذ عقود؟

المغرب استضافت قمم مهمة قبل تراجع دور الجامعة العربية

ثالثا: القيادة الخليجية للتفاعلات العربية والمبادرات البديلة

ليس ثمة شك أن مركز الثقل على المستوى العربي قد انتقل شرقًا إلى الخليج وتحديدًا بقيادة سعودية، وقد تم اختبار قدرة الجامعة العربية على التعامل مع التحولات التي طرأت على العالم العربي مطلع العام ٢٠١١م، لا سيما في إطار البحث عن تسويات في الدول التي تعانى من أزمات تهدد الأمن الإقليمي كالأزمات في سوريا واليمن وليبيا.. ولكن حجم التباينات بين الدول العربية بدا واضحًا ومعوقًا في الوقت نفسه لتفعيل آليات ناجزة خلال تلك المرحلة، حتى على مستوى أطر التعاون الأصغر كمجلس التعاون الخليجي بدا هناك خلافات جوهرية تعطلت معها القدرة على بناء رؤى متوافق عليها تجاه التعامل مع الأزمات المتصاعدة في المنطقة.

لم يكن أمام دول الخليج لا سيما المملكة العربية السعودية بحكم موقع القيادة وبحكم حجم التحديات والتهديدات من التفكير خارج الصندوق الملغم بالإعاقات والخلافات، وفى هذا السياق طرحت المملكة عددًا من المبادرات والمشروعات وعقدت عددًا من التحالفات والاتفاقيات مثلت بدورها ثورة في نمط التفكير السعودي، وعكست دراية حقيقية بحجم المخاطر، وفهم واقعى لمداخل التعامل مع المواقع المستجدة وتجاوز الأدوات القديمة المعطلة، بما لا يمكن اعتباره ثورة على تقاليد السياسة الخارجية السعودية وحسب بل نقلة نوعية في طبيعة وشكل ونمط وحدود التعاون ذي الطابع الإقليمي.

وقد كانت البداية بطرح مشروع توسعة مجلس التعاون الخليجي لتهيئته ليكون أطارًا فاعلًا للتعاون بين أعضائه وقادر على مواجهة التهديدات، والدول التي كانت مرشحة للانضمام للمجلس هي الأردن والمغرب ومصر، لكن لم تلق الفكرة استجابة من بعض دول المجلس، ثم طرح الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز فكرة تطوير مجلس التعاون الخليجي ليتحول إلى اتحاد خليجي لكن الفكرة لم تنجح أو على الأقل مازالت تراوح ولم تكتمل بعد؛ لغياب الظروف والعوامل الموضوعية سواء داخل دول المجلس نفسها أو لطبيعة العلاقات فيما بينها، بجانب مواقف القوى الإقليمية والدولية المناهضة لهذا التحول، وبالطبع مدى فاعليته في ضوء تلك المعطيات المتباينة. لا شك برزت هذه التوجهات الخليجية في مواجهة السياق الإقليمي الضاغط على دول مجلس التعاون والتفكير في إعادة التموضع الإقليمي لمواجهة تداعيات عدم الاستقرار فضلا عن تعزيز أوجه التنسيق والتكامل الخليجي.

اتجاه خليجي ثان للتعامل مع الواقع العربي وهو تطوير علاقات التعاون ذات الطابع الثنائي مع عدد من الدول العربية من خلال توجيه بوصلة السياسات بها بما يخدم المصالح الخليجية، مع الاعتماد على تقديم مساعدات مادية وعينية بما يضمن استقرار هذه الدول ويفتح مسارات لتعاون وخدمات متبادلة، فضلا عن الانتقال بالعلاقات إلى مستوى ثنائي استراتيجي، وتأتى في مقدمة هذه الدول مصر والأردن والمغرب، والمغرب تحديدًا قد تلقت دعمًا هامًا من دول الخليج ومن ثم فإن العلاقة الوثيقة بين الطرفين ربما تفسر إشارات بيان الخارجية المغربية بشأن رفض تنظيم القمة العربية بأنها قد تمت بالتشاور مع بعض الدول العربية فمن تكون هذه الدول إذا لم تكن دول الخليج وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية؟!. لاسيما وأن هذه القمة كانت تواجه أسئلة رئيسية حول جدوى دور الجامعة، ومدى إمكانية الاعتماد عليها كآلية للتعاون المشترك في مواجهة التطورات الراهنة وتهميشها لصالح أطر التعاون الجديدة والبديلة، وفى هذا السياق كانت القمة بصدد مناقشة مآل تشكيل القوة العربية المشتركة، والتي كانت قد اقترحتها مصر بعد أيام من شروع السعودية في تنفيذ

الواقع العربي يسعى للتعاون الثنائي متناقضًا مع طرح القمة المقبلة حول دور الجامعة كآلية للتعاون المشترك

عاصفـة الحزم في اليمن ضد الحوثيين المتحالفين مع إيران، وهي المبـادرة السعودية التـي زكاها مجلس التعـاون الخليجي وأيدتها دول عربيـة وإسلاميـة مـن ضمنها المغـرب، وحاولـت مصر أن تضفي عليهـا الطابع العربي من خلال مقـترح تشكيل قوة عربية لكن الخلافـات والمواقف المتضاربة من القضايـا الإقليمية حالت دون الشروع في تنفيذ الفكرة.

أمـا الاتجاه الثالث فهو اللجوء لصيغ تعاون ذات طابع إقليمي ودولي، وذلـك لسـد الفراغ الناتج عـن الانسحـاب الأمريكي من الانخـراط في قضايا المنطقة والذي جاء في سيـاق الاستراتيجية الأمريكيـة الجديـدة المتمثلـة في الإدارة مـن الخلـف في مواجهة تصاعـد الأزمات في منطقة الشـرق الأوسط، وبرزت ملامح هذا التوجـه في التقـارب والتنسيـق السعودي التركي عـالي المستوى، بجانـب الاستدعاء السعودي لتحالفـات ذات طابع دولي ومتعدية لأطـر التعـاون الإقليمـي كمـا حـدث في الإعـلان السعـودي عن التحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب وغيرها.

أمـا الاتجاه الأخـير فيتمثل في المبـادرة بالتدخـل المباشر في بعض الـدول وحدث هذا من خلال تدخل قـوات درع الجزيرة في البحرين في عـام ٢٠١١م، ثم تدخل التحالـف العربي تحت لافتة عاصفـة الحـزم في اليمـن بعـد الانقـلاب الحوثي علـى السلطة الشرعيـة في اليمـن، فضلًا عن التدخل غـير المباشر من أطراف خليجيـة في بعض الـدول، فيما يطلـق عليه البعض الحرب عبر الـوكلاء، كمـا هو حادث في سوريـا، وليبيا، وأخـيرًا الحديث عن تواجـد سعـودي عسكري في تركيـا بالقرب من الحـدود السورية استعدادا للتدخل في الأزمة السورية.

في الحقيقـة ظهور هذه السياسات أو المبادرات البديلة لا يمكن فهمهـا بمعزل عن وضع تصور كامـل لطبيعة الوضع الإقليمي ككل، وإذا كان المقال قد تناول الإشارة إلى بعض من جوانب المشهد ممثلا في تحـولات المشهد الإقليمي بعد عـام ٢٠١١م، والتداعيات الناتجة عنهـا، فإن باقي المشهد يمكن فهمه في سياق النظر إلى الآثار التي نتجـت عـن انهيار النظام الإقليمـي ككل بداية من انهيـار الثنائية التـي تحكمت في صياغة العلاقات وتحديـد اتجاهات الصراع على الساحة الإقليمية قبل هـذا التاريخ -ونقصد بهذه الثنائية محوري الممانعة والاعتدال- ومن ثم خروج بعض القوى الرئيسية من المشهد نتيجـة حالة فشل كامل وقعت فيها الدول كسوريـا وليبيا واليمن أو حالـة الضعف التي انتابت دول أخرى كمصر ولبنان.. وهو ما ينذر بوقوف المنطقة عنـد لحظة فارقة يتشكل فيها النظام الإقليمي من جديد ووفق توازنات ومصالح مستجدة.

ويضـاف إلى المشهـد أيضًا حالة السيولـة الإقليمية والضعف الشديد التي أتاحت فرصة لأطراف من خارج العالم العربي للعب دور مؤثـر في توجيـه دفـة الأحـداث، لا سيما وأن مظلـة الحماية الأمريكيـة قد تراجـع تأثيرها وأصبـح الرهان علـى دور تقليدي أمريكـي في ضمان الاستقرار الإقليمي محض خيال، هذا الفراغ بـدوره فتح الساحة أمام بناء نمـط جديد من المحاور والتحالفات غـير التقليديـة، وكأنـه بدايـة نهاية لتأثـير القـوى العظمى على سياسـات المنطقة، فضلًا عـن نهاية لهيمنة محـور أو دولة كبرى علـى توجيه السياسات الإقليمية، وكأن المنطقة مقبلة على تعددية في التأثـير والنفـوذ وهـي تعدديـة ذات طابـع متغـير ومتداخل، وهنا يمكن فهـم اتجاهات الحركة الجديدة والمبـادرات البديلة، ويـبرز في القلب منهـا شبكة العلاقات والتحالفـات التي تنسجها المملكـة العربية السعودية كمظلة بديلـة لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين وكمحاولة لتثبيت وجودها ونفوذها في الإقليم.

وأخيرًا وفي ظل هـذه الظروف تبدو الجامعة العربية كإطار للتعـاون غير مدعوة في اللحظة الراهنة للعب دور رئيسي، وذلك لأن اختبـار قدرتهـا على التفاعل مـع توجهات القيـادة العربية الخليجيـة الحالية قـد فشلت، أو أنها أظهـرت تباين في المواقف وإعاقـة بنيويـة وبطء لا يتناسـب مع المساعـي الخليجية لمواكبة متواليـة التهديـدات المتصاعدة في المنطقة، ففـي سوريا تنقسم الـدول العربيـة فيما بينها فيمـا يتعلق بمداخل حـل الأزمة فيما تتمـدد إيـران وتفرض نفوذها ويتمـدد الإرهـاب ليلقى بظلال كثيفة وضغوط غير مسبوقة علـى الدول الإسلامية لا سيما التي تعتنق المذهب السني، وتبدو التداعيات في ليبيا واليمن متشابهة لدرجـة بعيدة. وبالتالي فإنه من غـير المستبعد أن تشهد المرحلة القادمة مزيدًا من التغييرات في طبيعة النظام الإقليمي وتحديد ملامـح أطرافه الرئيسية وحـدود نفوذها، وهو ما قـد يستتبعه ظهـور أطـر جديدة للتعـاون ويمكن مـن خلالهـا استيعاب هذه التغييرات.

* باحث ومدير تحرير مجلة رؤى مصرية
-مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية

التقارب مع إفريقيا عبر البوابة المغاربية:

غياب عربي وحضور إسرائيلي في القارة السمراء

تعود العلاقات العربية الإفريقية الى ما قبل الإسلام. وكان الأحباش قد وفدوا إلى الجزيرة العربية واستوطنوا اليمن. وكانت هجرة المسلمين إلى بلاد الحبشة من بواكير علاقة الأفارقة بالعرب والدين الإسلامي. أدى ظهور الإسلام وانتشاره في إفريقيا إلى تطور العلاقات العربية الإفريقية. وكان لفتح مصر والسودان أثره الكبير في إشعاع الثقافة العربية الإسلامية في إفريقيا .كما أن انتشار الإسلام وتواجد العرب في بلاد المغرب العربي قد كان له نتائج مهمة في التقارب العربي الإفريقي لتقليد تدفق القوافل عبر الطرق التجارية من شمال إفريقيا إلى أعماقها.

عبد الرزاق بن علي *

من نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وبعد أن اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح وسيطرتهم على أغلب السواحل الإفريقية وانتشار الاستعمار الأوروبي في هذه القارة إلى منتصف القرن العشرين ضعفت الروابط العربية الإفريقية وتم طمس معالم الحضارة العربية في هذه القارة.وبحصول مصر على استقلالها سنة ١٩٥٢م، وتخلص أغلب الدول العربية والإفريقية من الاستعمار نمت من جديد روابط العلاقات بين الجانبين، وعمل الجانب العربي والإفريقي على دعم القضايا ذات البعد العربي والإفريقي في المحافل الدولية .ومن أهم هذه القضايا مناهضة الكيانين الصهيوني والعنصري. وقد قطعت ٢٩ دولة إفريقية علاقاتها بالكيان الصهيوني إبان حرب العرب ضد «إسرائيل» سنة ١٩٧٣م. وأكد مجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في اديس ابابا في شهر فبراير سنة ١٩٧٥م، أن جوهر مشكلة الشرق الأوسط هي قضية فلسطين وأوصى بوضع خطة استراتيجية لتحريرها من الاحتلال الصهيوني الغاصب. وقد ثمنت الدول العربية وأشادت في مؤتمر القمة العربية بالجزائر سنة ١٩٧٣م، بمواقف الدول الإفريقية الداعمة للقضايا العربية. وتمخض عن هذه القمة والموقف إنشاء مؤسسات مالية هامة لدعم إفريقيا وهي الصندوق العربي للقروض في إفريقيا والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. ومن خلال هذا المناخ الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية عقد خلال شهر مارس سنة ١٩٧٧م، مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول الذي أنشأ أرضية مشتركة للتعاون العربي الإفريقي في كافة المجالات. إلا أنه وبتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل شهدت العلاقات العربية الإفريقية أزمة ثقة فضلا عن التشتت والارتباك في علاقات النظام الرسمي العربي الداخلي.

وقد عرفت العلاقات العربية. الإفريقية ركودًا وجمودًا خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وخلال بدايات القرن العشرين عمل الطرفان على تدارك هذا الخلل ومعالجة أسبابه. وكانت القمة العربية الإفريقية الثانية في مدينة سرت الليبية سنة ٢٠١٠ م، والقمة العربية الإفريقية الثالثة في شهر نوفمبر من سنة ٢٠١٤م، في الكويت والتي حضرها ٣٢ رئيس دولة عربية وإفريقية و٧١ ممثلية من الجنابين وما اعقبهما من قرارات تتعلق بتشجيع التعاون في مجال الصحة والتربية والتكوين والتكنولوجيا والخدمات العامة والطاقة والإسكان.

مبررات التعاون العربي الإفريقي

تقع نصف الدول العربية في القارة الإفريقية. وأغلب سكان الوطن العربي يتواجدون في هذه القارة. وبالنظر إلى تداخل العلاقات العربية الإفريقية تاريخيًا وجغرافيًا وحضاريًا ولتشابه المشكلات المشتركة فإن الحاجة أصبحت مؤكدة لإقامة علاقات وثيقة بين دول الوطن العربي والدول الإفريقية. فالجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية قديمة ومتينة. وقد اكتست أهمية منذ منتصف القرن الماضي إبان بروز حركات التحرر المناهضة للاستعمار الأوروبي في الوطن العربي وإفريقيا.

وبالنظر إلى أن إفريقيا يبلغ ناتجها الداخلي الخام ما يقارب ٢٠٠٠ مليار دولار، وتتجاوز نسبة نموها ٥ بالمائة، وبلغت مبادلاتها التجارية ١٢٠٠مليار دولار (سنة ٢٠١٢م) مع عمل أهم دولها على

تنويع شركائها التجاريين للاستفادة من التعاون مع الاقتصاديات الصاعدة، فإن الـدول العربية تحتاج إلى الاهتمام بإقامة شراكة اقتصادية مع دول هذه القارة للأسباب المذكورة وغيرها.(١)

التعاون الإفريقي المغاربي

العلاقـات الاقتصاديـة والسياسيـة بين دول المغـرب العربي ودول إفريقيـا جنوب الصحراء تعـود الى عدة قرون. وكان مجال الصحـراء مسرحًا للتواصل والهجرات والمبـادلات التجارية. ولم يقتصر الأمر على العلاقـات الاقتصادية بل تعداها الى الروابط الروحيـة والثقافية وقد أقامت دول المغـرب علاقات متشابكة مع إفريقيـا السمـراء عبر طرق القوافـل التي تربط شمـال إفريقيا بإفريقيا الغربية. وكانت بعض المدن المغاربية مثل مدينة سجلماسة قواعد مهمة للتجارة عبر الصحراء. وكانت منطقة المغرب العربي تزود إفريقيا جنوب الصحراء بالمنتوجات الفلاحية والخيول. أما القوافـل القادمة مـن إفريقيا فكانت تجلب الذهـب من «بمبوك» القريبة من نهر السينغال ومن «بوري» في النيجر.

وبعـد حصولهـا علـى الاستقـلال مـن الاستعمـار الفرنسي أدركـت دول الاتحاد المغاربي مبكرًا أهمية التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء. ولكن دول المغرب عملت بطرق فرديـة. ولم تتخلص مـن مصالحهـا الخاصة لترسـم سياسات مشتركـة تمنحهـا مكانة أكـبر في السوق الإفريقيـة، وهو ما طبع هـذه الجهـود بالتناقض حينـا والتنافـس أحيانًا أخـرى. فمنذ توقيـع اتفاقية بعث اتحاد المغرب العربي في مراكش سنة ١٩٨٩م، لم تستطـع الـدول الموقعة على هـذه الوثيقة إنشـاء سوق مشتركة تمكنها من النهوض باقتصادياتها والعمل ككتلة اقتصادية واحدة في الأسـواق العالميـة. وقـد مثلت الخلافـات الجزائريـة المغربية الخاصة بقضية الصحراء الغربيـة أهم هذه العوائق التي عطلت حلم إقامة اتحاد مغاربي.

وقـد عملت الـدول العربية في شمال إفريقيـا وتحديدًا الدول المغاربيـة تاريخيًا على الاستفادة مـن التعاون مع الدول الإفريقية وإسناد السياسات العربية الداعمة للتعاون الإفريقي العربي طيلة العقود الماضية ولاعتبارات خاصة بوضع الاتحاد المغاربي الداخلي وعجـز دولـه على تفعيل هـذا الكيـان السياسـي الواعـد وتعدد الخلافـات السياسية التي تعرقل عمل أهـم مؤسساته فضلا عن عـدم وجود ضوابط ملزمة أعضائه باعتمـاد سياسات اقتصادية مشتركـة فإننا سنتناول المجهـودات القطرية التي سلكها كل قطر في تعاونه مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

المغرب الأقصى

عقـد المغرب ومنذ العقـد السادس من القرن الماضي ما يزيد عـن ٥٠٠ اتفـاق تعاون مـع دول إفريقية . وتطـور حجم المبادلات التجاريـة البينيـة مـع دول إفريقيـة مـن سنـة ٢٠٠٤م، أي سنة ٢٠١٤م، مـن ١٠ مليـار درهـم إلى ٣٧ مليـار درهـم. وبلغ حجم الصادرات المغربية إلى الـدول الإفريقية جنوب الصحراء ١١,٧ مليار درهم سنة ٢٠١٣م. وقد بلغت الاستثمارات المباشرة للمغرب في الـدول الإفريقيـة جنـوب الصحـراء ١,٦ مليـار درهـم سنة ٢٠١٣م، وهـو ما يمثل ٥٤ بالمائة من الحجـم الكلي للاستثمارات المغربيـة المباشرة خارج المغـرب. وتستحوذ دولة مـالي على أكبر

جزء من هذه الاستثمارات بنسبة ٢٥,٧ بالمائة تتبعها ساحل العاج بنسبة ٢٠ بالمائة والغابون بنسبة ١٢,٨ بالمائة. و يستحوذ قطاع المصارف على نسبة تفوق الخمسين بالمائة من هذه الاستثمارات، في حين تشمل النسبة الباقية قطاع العقارات والاتصالات السلكية واللاسلكية.(٢)

ورغم الجهود التي يبلغها المغرب في اتجاه تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية فإن وزنه التجاري لا يزال محدودًا بحكم أن حصته لا تتعدى نسبة ٣,٠ بالمائة في السوق الإفريقية.

الجزائر

بانعقاد الدورة الخامسة والثلاثين لقمة اتحاد الدول الإفريقية في الجزائر سنة ١٩٩٩م، عملت الجزائر على تطوير تعاونها الاقتصادي مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء. ولكن حجم المبادلات التجارية لم يتجاوز الواحد بالمائة. حيث بلغ بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ ١٦٩٤ مليون دولار من بينها ٨٥٩ مليون دولار واردات و ٨٣٥ مليون دولار كصادرات .وكانت دولة ساحل العاج الشريك التجاري الأول للجزائر بنسبة ٢٩ بالمائة من المبادلات تليها دولة جنوب إفريقيا بنسبة ١٢ بالمائة ثم دولة نيجيريا والكامرون . وقد مثلت الكاكاو والقهوة والتجهيزات الكهربائية والمطاط أهم واردات الجزائر من الدول الإفريقية جنوب الصحراء. في حين كانت المنتوجات النفطية أهم صادراتها (٧٥١ مليون دولار من ٨٣٥ مليون دولار).

وتعود اهم أسباب ضعف المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية إلى عدم تعود الأسواق الإفريقية على المنتوجات الجزائرية التي تقتصر على المعارض للتعريف بها في الأسواق فضلا عن عجز القطاع الخاص الجزائري على إيجاد موطئ قدم في سوق إفريقية شاسعة وذات إمكانيات واعدة ومهمة .(٣)

تونس

وقعت تونس تاريخيًا ١١٠ اتفاقات ثنائية مع دول إفريقية. وتطور حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء من ١٧١ مليون دينار سنة ٢٠٠٤ الى ٤٦١ مليون دينار سنة ٢٠٠٨م .وقد كانت أهم الصادرات التونسية للسوق الإفريقية تشمل المواد الغذائية ومواد البناء . وتمثل نسبة الصادرات نحو إفريقيا جنوب الصحراء ١,٥ بالمائة من مجمل صادرات البلد. في حين بلغت الواردات من دول إفريقيا نسبة ١ بالمائة من الحجم الكلي للواردات التونسية(٤) . وقد مثلت الأحداث السياسية التي شهدتها تونس منذ نهاية سنة ٢٠١٠ م، عائقا لتطوير المجهودات الاقتصادية في اتجاه الأسواق الإفريقية نظرًا لانشغال مراكز القرار بقضايا سياسية داخلية حالت دون البحث عن حلول اقتصادية محلية ناجعة فضلًا عن إيجاد منافذ للتعاون الخارجي.

ليبيا

يعد قطاع الاتصالات الأهم في مجالات الاستثمار الليبية في القارة الإفريقية .كما اهتمت ليبيا بالفلاحة والصيد البحري في غرب إفريقيا وتوليد الطاقة في غينيا بيساو والكونغو ومحطات تكرير النفط في الغرب الإفريقي وتصنيع الأسمنت في مالي والنيجر والتشاد .كما أقامت ليبيا مشروعات زراعية كبرى في الموزمبيق وغينيا ومالي واستثمرت أيضًا في تكرير النفط في غرب إفريقيا .كما أقامت ليبيا منتجعات سياحية وفندقية في أغلب الدول الإفريقية .وحسب مقال في وكالة الصحافة الفرنسية فقد بلغت الاستثمارات الليبية في عهد القذافي الى ١٠ مليارات دولار .والحقيقة أن القذافي قد قام بالتوجه كليًا في نشاطه السياسي والاقتصادي إلى إفريقيا نتيجة اعتبارات شخصية وسياسية خاصة باتت معلومة.

نصف الدول العربية إفريقية وأكثرية العرب أفارقة والحاجة ملحة للتكامل

أسباب ضعف العلاقات العربية الإفريقية وتحديات المرحلة

لم تبلغ العلاقات العربية الإفريقية رغم الجهود العديدة المبذولة والنوايا الحسنة المستوى المطلوب سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وإعلاميًا . وكانت العوامل السياسية الخاصة بالجانب الإفريقي والعربي معًا من الأسباب التي حالت دون تطوير هذه العلاقات وتدعيمها .فالظروف الداخلية للدول الإفريقية وكثرة النزاعات داخل القارة والخلافات العربية ــ العربية كان لها الدور الحاسم في ضعف العلاقات العربية الإفريقية على المستوى السياسي وحجم التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي وغيرها من المجالات .فالمساعدات العربية لإفريقيا لم تقم بمساعدة الجانب الإفريقي على إقامة مشاريع تنموية حقيقية بل حافظت على طابعها الغربي الدولي.ولغياب رؤية عربية سياسية شاملة للتعاون مع إفريقيا لم تتمكن الدول العربية من رسم سياسات ناجعة مثمرة يمكن أن تستفيد منها. ولانعدام رؤية عربية واحدة مشتركة وتصور عربي موحد لطبيعة التعاون مع الجانب الإفريقي لم تبلغ العلاقات العربية الإفريقية المستوى المطلوب الذي يمكن للعرب والأفارقة الاستفادة منه .كما ساهمت المشكلات الإفريقية المتراكمة في كبح الجهود المشتركة عربيًا وإفريقيًا .وبالنظر الى ضعف الاقتصاد الإفريقي فقد تم الاعتماد على المعونات الخارجية المشروطة باتباع سياسات اقتصادية تفرضها الجهات المانحة . كما

٢٠٠٠ مليار دولار الناتج الإجمالي لإفريقيا و٥٪ نسبة النمو و١٢٠٠مليار مبادلاتها التجارية ما يدعو لأهمية الشراكة الاقتصادية

أن العوامل الخارجية المتمثلة في النفوذ الأجنبي والتنافس الدولي قد القى بظلاله وحال دون قيام تعاون مثمر بين الطرفين .كما أن هذا النفوذ الأجنبي القائم على اعتبارات تاريخية استعمارية قد قام بدور معرقل لكل الجهود المبذولة عربيًا وإفريقيًا من أجل هدف النهوض بالعلاقات الثنائية .ومن أبرز المؤثرات التي كان لها أيضًا التأثير البالغ في تدهور العلاقات العربية الإفريقية تغلغل النفوذ الإسرائيلي داخل القارة الإفريقية .فبعد مؤتمر مدريد واتفاقية اوسلو تمكنت إسرائيل من إقامة علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة إفريقية (٥) . وبلغت الاستثمارات الإسرائيلية في إفريقيا عام ٢٠٠٥ ١,٨ مليار دولار .كما أبرمت الدولة الصهيونية منذ سنة ١٩٩٤م، اتفاقات مع ٣٨ دولة إفريقية وتواجد في عام ٢٠٠٥م، في إفريقيا ١٥ ألف خبير إسرائيلي في إفريقيا .كما أن الدول الاستعمارية التقليدية في إفريقيا مثل فرنسا قد عملت على الاستحواذ على امتيازات وأفضلية في الأسواق الإفريقية وحالت دون قيام أغلب الدول الإفريقية بمراجعة هذه الاتفاقات التي أنتجتها العوامل التاريخية الاستعمارية .

دور الاتحاد المغاربي في تدعيم العلاقات العربية الإفريقية

بالنظر إلى واقع العلاقات العربية الإفريقية وما يشهده من ضمور وضعف فضلا عن التحديات والعوامل الخارجية التي عملت من أجل تدني هذه العلاقات وعرقلة الجهود التي عملت على تدارك النقائص ومعالجة أسباب القصور والخلل. فإن دول المغرب العربي وشمال إفريقيا فضلا عن بقية الدول العربية في القارة الآسيوية أمامها فرصة من أجل خلق آليات ناجعة لتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية. ومن أهم هذه الآليات نبذ الخلافات العربية الإفريقية بمعالجة المشكلات العالقة بالطرق السلمية. والعمل من أجل التوسع في التمثيل الدبلوماسي للدول العربية في إفريقيا. فالملاحظ أنه باستثناء مصر والجزائر وليبيا التي لها تمثيليات في أغلب الدول الإفريقية فإن باقي الدول لا يتجاوز عدد تمثيلياتها الدبلوماسية في الدول الإفريقية ١٢ تمثيلية. كما أنه من المهم في إطار العلاقات العربية الإفريقية إبرام اتفاقيات أمنية عسكرية فاعلة من أجل مقاومة الإرهاب الذي أصبح ظاهرة مشتركة في المحيطين العربي والإفريقي. أما في المجال الاقتصادي فالمطلوب تشجيع رجال الأعمال العرب لتوظيف أموالهم في الدول الإفريقية وتدعيم المبادلات التجارية بين الجانبين بما يتواءم مع مصالحهما وحاجياتهما المشتركة .كما أنه من المهم العمل على الاستثمار في البنية التحتية المساعدة على إقامة مشاريع مشتركة تربط بين أجزاء القارة الإفريقية مثل إنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية .ويجب تشجيع إقامة المعارض العربية الإفريقية المشتركة وتبادل الخبرات وإقامة الندوات والملتقيات من أجل التعريف بفرص الاستثمار وإمكانيات الأسواق داخل المجالين العربي والإفريقي .كما أن التبادل الثقافي بين العرب والأفارقة وتشجيع تعليم اللغة العربية في إفريقيا وقيام روابط ثقافية مشتركة بين المجالين يكتسي أهمية أساسية مؤكدة .●

* باحث تونسي في درجة الدكتوراه
بجامعة ديجون بفرنسا وكلية 9 إبريل تونس

الهوامش والمراجع

١ و ٢ و٣ و ٤ مجلة المالية وزارة الاقتصاد والمالية المغربية العدد ٢٨ لسنة ٢٠١٥
٥- واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي /محمد أحمد المقداد /٢٠٠٩
- كنعان طاهر (العرب وإفريقيا) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٤
- الطاهر حمدي إفريقيا بين العرب وإسرائيل مكتبة الأداب القاهرة ١٩٩٧
- وليد عبدالحي (العرب وإفريقيا في عصر التحولات الدولية) الأردن ٢٠٠٢
- محمد أحمد المقداد(دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد ٣٦ ملحق ٢٠٠٩
- ميهوب ميزواغي (إفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي) الوكالة الفرنسية للتنمية (بالفرنسية)
- العلاقات التاريخية والاجتماعية الثقافية بين إفريقيا والعالم العربي من سنة ١٩٣٥ الى أيامنا (اليونسكو)بالفرنسية
- العالم العربي وإفريقيا السوداء ايمانوال قريقوار ٢٠٠٥ بالفرنسية

الرباط أرست شراكة متعددة المسارات والأهداف مع دول الخليج

العلاقات الخليجية – المغربية: انطلاقة متناغمة نحو إفريقيا جنوب الصحراء

بقدر ما تندر المتغيرات في علاقات المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي عادة ما تفرضها بعض المستجدات الدولية، بقدر ما تكثر الثوابت نتيجة تجذر الروابط التاريخية بين الجانبين واشتراكهما في عدد من القواسم، لكن المتميز أكثر أن مخاض المتغيرات غالبًا ما يصب في اتجاه تكريس الثوابت، وتوسيع مجال الرؤية وتعميق التفكير لخوض تجارب للتعاون بأساليب ومرجعيات وسقف أهداف، يستجيب لمستجدات الظرفية على المستويين الإقليمي والدولي.

علياء علي إبراهيم *

لعل من أهم القواسم الثابتة في علاقات المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في :«دعم القضايا العربية والإسلامية» و«عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير»، و«الالتزام بالشرعية الدولية»، إلا أن أهم متغير استجد في هذه العلاقات كان في مايو ٢٠١١م، وانتهى إلى تعميق ما هو مترسخ برؤية أوسع، هو دعوة المجلس للمغرب والأردن للانضمام إلى عضويته، والتي انتهت في حالة المغرب إلى بناء شراكة استراتيجية خاصة تتوجت في نوفمبر ٢٠١٢م، بالتوقيع في المنامة على خطة عمل عن الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧م)، شملت مجالات متعددة بآليات تقارب آليات الشراكة المتقدمة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي.

وكانت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس في أكتوبر ٢٠١٢م، لكل من السعودية، وقطر، والكويت، والإمارات، وضعت المحددات الأساسية لهذه الشراكة الاستراتيجية، وأظهرت أن وضع آليات للتعاون والشراكة الاستراتيجية مع المجلس، لن يكون أقل خدمة لمصالح الطرفين من انضمام المغرب إلى المجموعة، خاصة في ظل حفاظه على الانتصار للانتماء الإقليمي ضمن اتحاد دول المغرب العربي كثابت استراتيجي، وارتباطاته بالمنطقة المتوسطية وبإفريقيا وأيضًا علاقاته المتميزة بأوروبا والولايات المتحدة[1]

أولاً: أبعاد الشراكة الاستراتيجية الخليجية -المغربية

ظل المغرب تاريخيًا فاعلاً رئيسيًا في العلاقات الدولية، وشكل موقعه الجغرافي، ورصيده الثقافي عاملين في هذا الحضور، واستطاع أن يتغلب على الكثير من التحديات التي فرضتها التحولات الدولية، وهي تقدم نفسها نموذجًا للدولة المستقرة، في محيط إقليمي مضطرب، كما عملت على تنويع الشركاء الدوليين والإقليميين.[2]

وليس من الغريب أن يستثمر المغرب الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم عام ٢٠٠٨م، وأثرت بشكل كبير في فرنسا، وزادت من تحجيم نفوذها بإفريقيا ثم مع موجة الربيع العربي ليعزز علاقاته بالدول الخليجية التي تنظر إليه كحليف تقليدي ينتمي إلى طبيعة نظمها السياسية، ومدخلاً جيوستراتيجياً نحو أفريقيا، وبخاصة السعودية، فقد كانت العلاقة بين البلدين تاريخية، وقطعت في عهد الملك فهد بن عبد العزيز شوطًا في غاية الأهمية، ويمكن القول أن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة عام ١٩٧٦م، واللجنة العليا المشتركة بين البلدين كانت أحد أقدم آليات التعاون البيني وتطوره ، وهو ما يفسر دعم السعودية ودول الخليج للمغرب، كما دعمت جهود المغرب العسكرية لمنع تسلل الانفصالي، وذلك من خلال الإسهام في تمويل بناء أكبر جدار عازل بالألغام في الجنوب المغربي. فقد بذل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز جهدًا كبيرًا لتحقيق مصالحة مغربية جزائرية عام ١٩٨٤م، في لقاء مدينة وجدة المغربية، بل نجح - يرحمه الله - في جمع انفصالي البوليساريو في لقاء نادر بوفد مغربي بمكة المكرمة.

كما أن الإمارات والبحرين تربطهما بالمغرب علاقات متينة، بل أضيف إلى التعاون التقليدي في الجانب العسكري والأمني

– الجانب الاقتصادي والتجاري، والديني والثقافي، فقد شارك المغرب في حرب الخليج عام ١٩٩١م، كما يشارك التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» منذ عام ٢٠١٤م.

كما أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب ضمن محاولة لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع العربي والدولي الجديد، مستحضرة قدراته في الجانب العسكري، ومن جانبه ينظر المغرب إلى دول الخليج ضمن استراتيجية الأوسع لتحقيق رؤيته الرامية لتنويع الشركاء الدوليين، ليكرس دوره على أنه قطب إقليمي له امتدادات دولية خاصة في إفريقيا، وعدها فرصة للتحول إلى شريك استراتيجي للمجلس، واستجلاب دعم مالي لتخفيض انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه، وفي الوقت نفسه توثيق علاقاته وتحالفاته العسكرية بين الطرف الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المغرب حليفًا استراتيجيًا خارج الحلف الأطلسي منذ عام ٢٠٠٤م.[٣]

ويرجع المغرب هذا «التحالف»، إلى طبيعة رؤية الطرفين، حيث أكد وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤م، بالدوحة، في افتتاح المؤتمر الوزاري الرابع المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزيري خارجية المغرب والأردن أن «تناغم المواقف السياسية للمغرب ولدول مجلس التعاون الخليجي إزاء القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى وقوف دول الخليج إلى جانب المغرب في قضاياه الوطنية، وعلى رأسها الدفاع عن أقاليمه الصحراوية وما يبديه المغرب دومًا من تضامن فعلي وموصول مع أشقائه في الخليج، ليشكل أساسًا قويًا وصلبًا لمواصلة الجهود لترسيخ الشراكة الاستراتيجية، وإيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون في المجالات ذات الأولويات للجانبين».

ومن هنا يمكن فهم الشراكة الاستراتيجية في بعدها التضامني، مما يعزز العمل المشترك المتعلق بالتهديد أو الخطر الإرهابي والانتقال إلى تبني الطرفين لمقاربة استباقية خاصة بالحق المشروع في الدفاع عن النفس.

ثانيًا: تطورات العلاقات الاقتصادية الخليجية – المغربية

يبدو أن المغرب حقق جزءًا من الهدف القريب المدى، المتمثل في المساعدات المالية الخليجية، والتي بلغت حوالى ٥ مليارات ونصف المليار منذ عام ٢٠١٢م، كما أنه يحظى بصفة الشريك الاستراتيجي، وحسب مؤشر «بلومبور» فإن المغرب جاء في المركز الحادي والعشرون بين الدول النامية التي حققت أكبر نمو في مجال الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠١٤م، متقدمًا على كل من روسيا (الرتبة ٢٢)، والهند (المركز ٢٤)، حيث أن هنالك قفزة مهمة حققها المغرب في المجال الاستثماري كمنطقة تعرف درجة من الاستقرار السياسي، كما احتل المغرب في تصنيف البنك الدولي حول مناخ الأعمال لعام ٢٠١٥م، المركز الحادي والسبعون عالميًا، بسبب كتلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث جذب المغرب ٥,٣ مليارات دولار من تلك الاستثمارات عام ٢٠١٤ م، حسب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.[٤]

وقد عرف المغرب تدفقًا متواصلاً للاستثمارات الأجنبية

المباشرة منذ اتباع سياسة الخصخصة، إذ ارتفعت عام ٢٠١١م، بنسبة ٥٠,٤٪، وارتفعت حصّة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمارات الخارجية المباشرة في المغرب إلى ٢٧٪ خلال عام٢٠١١م، وتكشف الاستثمارات السعودية والإماراتية عن ديناميكيتها، حيث ارتفعت على التوالي بالنسبة للاستثمارات السعودية بنسبة ١٧٣٪، وبنسبة ٧١٪ للاستثمارات الإماراتية، وشكلت الاستثمارات الخليجية نسبة مهمة للغاية في المغرب عام ٢٠١٣، حيث (بلغت ٦,٢ مليار درهم، نحو ٧١٠ مليون دولار)، بنسبة قدرها ١٥,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى وضع المغرب خطة منذ عام ٢٠١٢م، يسعى من خلالها إلى جذب استثمارات خليجية بقيمة ١٢٠ مليار دولار في السنوات العشر المقبلة، وأوضح وزير التشغيل المغربي أن «هذه الاستثمارات ستضخ من قبل دول الخليج العربي»، مما سينقل فرص العمل من ٣٠ ألفا إلى ٩٠ ألف فرصة عمل»، وسيجعل من المغرب ثاني دولة إفريقية مستقبلة للاستثمارات بعد جنوب إفريقيا.

كما شهد حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب، نموًا ملحوظًا بزيادة قدرها ٢٣٥٪، حيث انتقل من ٩٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣م، إلى ٣,٣٤٣,١٩٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، شكلت صادرات دول الخليج منها حوالي ٣،٢٢٢،٧٣٥ مليار دولار، حيث تأتي صادرات دول مجلس التعاون مجتمعة في المرتبة «الرابعة بعد إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة في لائحة الدول المصدرة للمغرب.

كما شكلت واردات المغرب من الطاقة ما نسبته ٦٥,٥٪ من دول الخليج، وأن صادراته نحو دول الخليج لم تتجاوز ٢٠٩،٤٥٩ مليون دولار عام ٢٠١٤م، فيما بلغت تحويلات المغاربة المقيمين في دول الخليج المرتبة الثانية بعد المهاجرين بأوروبا، بنسبة بلغت نحو ١٥٪، وبشكل عام، ورغم التقدم المهم الذى عرفته الاستثمارات والتبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستواها لا يزال ضعيفًا، ولا يعكس طبيعة العلاقة السياسية، لذلك عمد الطرفان إلى استحداث «لجنة مشتركة» عام ٢٠١٦م، سميت «الفريق المغربي الخليجي» لتسهيل الاستثمارات.

ونشير إلى أن هناك جملة من العوائق تحد من تطوير التجارة، أهمها ما يخص النقل البحري والجوي والوسائل اللوجستية المتعلقة بهما، وكذا تأشيرة المرور الخاصة برجال الأعمال، ولتجاوز هذه الصعوبة اقترح الطرف الخليجي «تشجيع المشاركة في المعارض، وتنظيم تظاهرات للترويج، وإبرام الاتفاقيات، وتمويل الدراسات حول الفرص التجارية، وإلغاء التأشيرة بالنسبة لرجال الأعمال».

ولتذليل هذه الصعوبات وقع المغرب والسعودية في ٤ يونيو ٢٠١٤م، اتفاقية للتجارة الحرة تلغى الرسوم الجمركية بين البلدين والضرائب على منتجاتهما، كما أقر الاتفاق كذلك، توفير ربط بحري مباشر بين البلدين، يتم من خلالها خلق خط بحرى مباشر يربط ميناءي «جبل طارق» و«جدة»، كما وقع المغرب وقطر في ٢٣ يوليو ٢٠١٤م، اتفاقية الدعم المالي، وقد خصصت بموجبها قطر هبة مالية قدرها ١,٢٥ مليار دولار، لدعم مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية بالمغرب، وكان ملك المغرب محمد السادس، والأمير تميم بن حمد آل ثاني قد وقعا مذكرة تفاهم تهم المنح في هذا المجال في ديسمبر ٢٠١٣م.

ثالثًا: التعاون الأمني والعسكري بين دول الخليج والمغرب

في إطار التعاون الاستراتيجي تسعى دول الخليج إلى إشراك المغرب في تكوين قوات مشتركة تابعة لمجلس التعاون الخليجي، ووفق تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية العسكرية البريطاني ٢٠١٤م، يتبوأ المغرب المرتبة الثانية عربيًا بعد القوات المسلحة المصرية من حيث عدد الجنود والضباط، وتبوؤه قدراته التكنولوجية المرتبة الثالثة إفريقيًا بعد جنوب إفريقيا ومصر.

ويعود التعاون المغربي الخليجي في المجال العسكري إلى عقود ماضية، أسهمت خلالها القوات المسلحة المغربية في تكوين وتدريب قوات دول خليجية عديدة، كالقوات المسلحة السعودية، والإماراتية، والبحرينية، وسلطنة عُمان، كما تربط المغرب مع هذه الدول اتفاقيات تعاون عسكرية، وآخر اتفاقية وقعها المغرب عام ٢٠١٤م، كانت مع قطر وسلطنة عمان.

كما أسهم طيارون مغاربة في منتصف تسعينيات القرن الماضي في تدريب طيارين خليجيين، وما يزال عدد من الضباط الساميين المغاربة يشرفون على التكوين في كليات حربية خليجية.

كما أرسل المغرب عام ٢٠١٤م، فريقًا عسكريًا للتدخل السريع إلى المملكة العربية السعودية، وبحسب تصريحات رسمية مغربية فإن الكومندو المغربي يضم حوالى١٠٠ فرد لتدريب وحدات عسكرية سعودية على مواجهة «داعش».

كما أعربت الرباط، بمرسوم رسمي من الديوان الملكي، عن تضامنها الكامل والمطلق مع السعودية، في سعيها للدفاع عن وحدة أراضيها، والتصدّي لأي محاولة لتهديد السلم والأمن في المنطقة برمتها، ودعمها للخطوات التي بادر الملك سلمان بن عبد العزيز إلى اتخاذها لنصرة الشرعية في اليمن، وهنا يمكن تفسير موقف المغرب المساند لعاصفة الحزم والداعم لها فعليًّا عبر مشاركة طائراته في الضربات الجوية تحت قيادة السعودية من خلال عناصر متنوعة تميّز علاقة المغرب مع دول الخليج عمومًا، وخاصة السعودية، ويمكن إجمال هذه العناصر فيما يلي:

– أولاً: التطابق في الرؤى السياسية: لقد كان التطابق في

الـرؤى السياسية بين دول الخليج والمغرب مـن أهم أسباب دعوة دول مجلس التعـاون المغـرب – إلى جانـب الأردن – للانضمـام إلى المجلس في عـام ٢٠١١، لأنّ تصوراتهـا إلى القضايا الدولية الإقليميـة غالبًـا ما تكون متشابهة إلى حـد التطابق، وقد لاحظنا ذلك بعد ما وجدت هذه الدول عند الانقلاب الحوثي في اليمن.

– ثانيًـا: إطار الاتفاقيات : إضافة إلى معاهدة الدفاع العربي المشـترك ومقتضيات ميثـاق جامعة الدول العربيـة، هناك أيضًا تقـدُّم في علاقـات المغـرب العسكريـة والأمنية مـع دول الخليج، لاسيمـا السعوديـة والإمـارات، كمـا أن للمغـرب علاقـات أمنية وعسكرية وطيدة مع دولة الإمارات ففي عام ٢٠٠٦م، عقد المغرب اتفاقًـا عسكريًّا متعدد الأبعاد مع الإمـارات شمل تبادل المعلومات والعمليـات المشتركة، وقد شهد التعـاون العسكري والأمني بينهما تقدمًـا كبيرًا في عـام ٢٠١٤م، من خلال إبـرام اتفاقيات متنوعة في هـذا المجال، وقد تجسد هذا التعـاون عمليًّا من خلال مشاركة طائرات مغربية إلى جانب دولة الإمارات في الضربات التي تشنها هذه الأخيرة ضد تنظيم داعش في العراق.

– ثالثًا: الحيوية الجديدة في الدبلوماسية المغربية: وتظهر في سعـي المغـرب لتنويع شركائه وتعزيز حضـوره الإقليمي في كلٍّ من إفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي.[٥]

– رابعًـا: المرونـة في اتخـاذ القرار العسكري: لا يـزال الشأن العسكـري في المغـرب مجالًا محفوظًـا للملك وهو القائـد الأعلى للقوات المسلحة الملكيـة، مما يجعل عملية اتخاذ القرار العسكري تتسم بالمرونة.

– خامسًا: الوضع الداخلي في المغرب: حظيت المشاركة المغربية في عاصفـة الحزم بتأييد صريح أو ضمني من كل الأحزاب الممثلة في البرلمان، ويفسِّر هذا التأييد العام للحرب ضد الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح.

رابعًا: العلاقات الخليجية – المغربية في إطار الحرب على الإرهاب

يبـدو المغرب البلد الأقل تأثرًا بانتشار تنظيم الدولة في شمال إفريقيـا، لكن مع اكتشاف خلايا للتنظيم بين وقت وآخر يدل على أنـه ليس في منأى عن هذا الخطـر، وأن المحاولات الرامية لكسب حاضنـة اجتماعيـة في الأوسـاط الشعبية لن تتوقـف بالرغم من الضربات الأمنية.[٦]

وطـوّر المغرب في إطار حربه الاستباقية على الخطر الإرهابي ديناميـة هامة مع شركاء مـن مختلف الـدول الأفريقية والعربية وأيضًا دول العـالم، في تقاسم المعلومـات الاستخباراتية والتعاون العسكـري، من ذلك توطيد الرباط لعلاقاتهـا مع دول الخليج في إطار الحرب على داعش، خاصة.[٧]

وقد أظهـر الكشف عن خلية مؤلَّفة مـن ١٣ مغربيًّا بالإضافة لعُنصر آخر مقيـم في مدريد أن شغلهم الأساسي يتمثل في ترويج فكـر تنظيم الدولة عـبر مواقع التواصل الاجتماعـي[٨] وبلغ العدد الإجمـالي للشبكات التي تم ضبطها في المغـرب ٢٧ شبكة إرهابية من بينها ١٤ شبكة في ٢٠١٤م[٩] وثماني شبكات في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥م، وكان هدف تلك الشبكات الإرهابية يتمثل في خوض «صراع عابر للحدود من أجل إقامة إمارة مغاربية على غرار الموصل والرقة».[١٠]

هـذا التهديد فرض على المغـرب توسيع الشراكـة الإقليمية، فبحسـب دراسـة صادرة عـن معهـد واشنطن لدراسـات الشرق الأدنـى، للباحثة فيشـ ساكثيفل، عن العلاقات بـين المغرب ودول الخليـج العربـي والتعـاون الشامـل بينهما في إطـار الحرب على الإرهاب[١١]

خامسًـا: إفريقيـا في إطـار التعـاون الخليجـي – المغربي المستقبلي

تمثـل إفريقيـا منطقـة استراتيجيـة بالنسبـة للاستثمارات والصراعـات الدوليـة، ويبدو أن الاعتبـارات الاستراتيجية عامل أساسـي في بناء الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه القـارة السمراء، تماشيًا مع التحولات الدوليـة، وإفرازات الموجة الأولى «للربيـع العربي»، فـإن المغرب أصبح ينظـر إلى العلاقات (جنوب–جنـوب)، مجالاً رحبًا لتدعيـم التنمية، بشكل يجعل من اندماجها قوة في المحيط الدولي[١٢]

ضمـن الاستراتيجية المغربية الجديدة، دعـا ملك المغرب في الـدورة الـ٢٥ للقمة العربيـة التي انعقدت في الكويت عام ٢٠١٤م، إلى تطويـر العلاقات مع إفريقيـا، حيث أكد أنـه «إذا كان العمل العربـي قد ارتكـز في السابق على تعزيز العلاقـات السياسية بين دولنـا، فقد تأكـد اليوم أن اعتماد التعاون مـع دول الجنوب، على أسـاس الفعاليـة والمردوديـة والمصداقية، يعد من أنجـح السبل لتحقيـق ما نتطلع إليه من نمو اقتصادي، وتنمية مستدامة، سواء في بعدهـا الإنساني، أو في جانبهـا الاستثماري والاقتصادي، وفي هـذا الإطـار، ندعـو إلى استثمار الروابـط التاريخيـة والروحية والإنسانيـة التـي تجمع العـالم العربـي بالـدول الإفريقية جنوب الصحـراء، من أجـل علاقات التعـاون الاقتصادي مـع تكتلاتها الإقليمية، حيث تحرص المغرب على وضع تجربته ورصيد علاقاته المتميزة مع هـذه الدول، من أجل بلورة شـراكات تضامنية فاعلة معها».[١٣]

ولم تكـن دول مجلـس التعـاون خـارج هـذا السيـاق الدولي الحـادث في القارة السمـراء، فالسعودية لهـا استثمارات ضخمة بإثيوبيا في زراعة القمح وإنتاج الماشية، وكانت السعودية قد وقعت حوالى ١٦ اتفاقية تخص الزراعة، استغلت بموجبها ١,٧١٣,٣٥٧

هكتار في إثيوبيا وحدها إضافة إلى مساحات أخرى في السنغال، والسودان، وجنوب السودان، ومصر، ومالي، وموريتانيا، وزامبيا، والنيجر،[١٤] بينما استثمرت الإمارات حوالى ١,٨٨٢,٧٣٩ هكتار في كل من السودان والمغرب والجزائر ومصر وناميبيا وتنزانيا، أما قطر فقد استثمرت في السودان وغانا ودول أخرى حوالى ٦٤٢,٦٣٠ هكتار، وفي عام ٢٠١١م، منحت إثيوبيا للسعودية ١٠,٠٠٠ كيلو متر مربع لزراعتها.[١٥]

وكانت غرفة تجارة وصناعة دبي أنجزت دراسة استكشافية حول إمكانيات إفريقيا والاستثمارات الخليجية فها، واستنتجت أن حجم الاستثمار الخليجي في قطاع البنية التحتية بالقارة السمراء بلغ ٣٠ مليار دولار، بينها ١٥ مليار دولار استثمارات مباشرة، و١٥ مليار دولار مساعدات وقروض ومنح، خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ – ٢٠١٤م، واستحوذ شمال إفريقيا على ٦٥٪، بينما تركزت النسبة المتبقية على دول إسلامية أخرى، مثل جيبوتي والسنغال والسودان، حيث وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقاً منح بموجبه ٥٠ مليون دولار للسودان لتطوير مشاريع صحية وتعليمية في شرق جمهورية السودان.[١٦]

أما ميدان الاتصالات فقد حظى منذ عام ٢٠٠٥م، باهتمام متزايد من الشركات الخليجية، بمبادرة من شركة زين الكويتية، و«اتصالات» الإماراتية، ولتعزيز تنافسيتها في السوق الإفريقية أقرت الدراسة المشار إليها سابقًا إلى أن «الشركات الخليجية تحتاج إلى شريك، كما فعلت «اتصالات» في صفقة المغرب، أو الاستفادة من خبرتها في خدمات المشتركين من ذوى الدخل المحدود في بلدانها، ولاسيما الجاليات الإفريقية والآسيوية الكبيرة في منطقة الخليج».

أخيرًا، استطاع المغرب في السنوات الأخيرة أن يطور سياسته الخارجية، وأن يستثمر مجموعة التحولات الإقليمية والدولية لتعزيز دوره المحوري في العلاقات الدولية، وعلى الرغم من أنه لا ينتمي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلا أنه استطاع الحفاظ على دوره المحوري في الساحل والصحراء وغرب إفريقيا، كما دخل في شراكة من نوع جديد مع دول الخليج العربي، وتحول إلى دولة منافسة لفرنسا في مجالها «المحفوظ» بإفريقيا، وهذا ما يعزز من فرص نجاح استراتيجيته الجديدة، ليصبح قطبًا إقليميًا له شركات متعددة، دوليا وقاربًا وإقليميًا.

كما أنه لن يكون لمؤشري الثابت والمتغير في علاقات المغرب ببلدان الخليج العربي من فاعلية، ليس فقط كوسيلة لقراءة هذه العلاقات، وإنما كمحركات أساسية لديناميتها، إذا لم يتم استحضارها في مسار مراكمة التجارب بين الجانبين في اتجاه بناء علاقات تعاون وطيدة متنوعة ومثمرة أكثر للجانبين وتمتلك كل أسباب النجاح لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

* باحثة في العلوم السياسية – القاهرة

المراجع والدراسات .

١ – عادل متيق، العلاقات المغربية–العربية بين الهاجسين الاقتصادي والسياسي، ماروك برس، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢
٢ – د. يحيى اليحياوي، التوجهات الإفريقية «الجديدة» للمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ يونيو ٢٠١٥.
٣ – د.محمد الزهراوي، المغرب والخليج العربي .. بين تداخل المصالح والتباس العلاقات، موقع هسبريس، ١٤ يناير ٢٠١٦.
٤ – UNCTAD، ٢٠١٣، Policy Issues in International Trade and Commodities.
٥ – ٦ دوافع وراء مشاركة المغرب في عملية «عاصفة الحزم»، موقع دوت مصر، ٢٩ مارس ٢٠١٥.
٦ – توقيف ١٣ مغربيًا منتمين لـ«داعش»، البيان الإماراتية، جريدة البيان، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥.
٧ – حسن السوسي، رد الخطر الإرهابي في ليبيا يمر عبر الاستفادة من النموذج المغربي، صحيفة العرب، ٨ يونيو ٢٠١٥.
٨ – المغرب وإسبانيا تفككان خلية لداعش، الراية القطرية، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥.
٩ – داعش يعتمد خطة جديدة في استقطاب وتجنيد الشباب المغربي، صحيفة العرب، ١٥ أكتوبر ٢٠١٥.
١٠ – Maroc. les nouvelles filières de Daesh. Jeune Afrique، ٢٠ février ٢٠١٥.
١١ – فيش سكثيفيل، المغرب يوثّق علاقاته مع دول الخليج ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، لكن يهمل تهديد الجهاديين العائدين، معهد واشنطن، ١٣ نوفمبر ٢٠١٤.
١٢ – يحيى اليحياوي، التوجهات الإفريقية «الجديدة» للمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ يونيو ٢٠١٥.
١٣ – الملك يدعو إلى نبذ الفرقة والخلاف من أجل «تكتل عربي فاعل»، موقع هسبريس، ٢٥ مارس ٢٠١٤.
١٤ – سعوديون يشرعون في تصفية استثماراتهم في إثيوبيا، العربية نت، ٨ ديسمبر ٢٠١٥.
١٥ – فتحي التريكي، سعودي ستار: تستثمر ١٠٠ مليون دولار في مجال الزراعة في أثيوبيا، الخليج الجديد، ٥ ديسمبر ٢٠١٤.
١٦ – ٢٢,٨ مليار دولار تجارة الدولة مع أفريقيا، البيان، ١ أكتوبر ٢٠١٤.

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

(آراء حول الخليج) تتابع الانتخابات الأمريكية 2016 (4)

ترامب وكلينتون في مقدمة السباق.. والحسم خلال شهرين

مع الانتصار الساحق لهيلاري كلينتون ودونالد ترامب في الانتخابات التمهيدية في نيويورك، تصل الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية لعام ٢٠١٦م، إلى مراحلها الأخيرة، والتي ستتوج هذا الصيف بالمؤتمرات الحزبية للفريقين الديمقراطي والجمهوري في ولايتي فيلادلفيا وكليفلاند على التوالي. وعلى الرغم من أن نيويورك قد أظهرت بشكل حاسم هوية المتصدرين للسباق الرئاسي حتى الآن، إلا أنه على أي حال لم تقم بتضييق المجال الانتخابي وتقديم سباق انتخابي يقتصر على مرشحين رئاسيين فقط.

د. أمل مدللي *

وقد كانت انتخابات نيويورك التمهيدية هزيمة لحركة «أوقفوا ترامب» إلا أنها ليست آخر المطاف في محاولات الحزب الجمهوري لحرمان ترامب من الترشح للرئاسة، فيما تعد بالفعل فوزًا كبيرًا لهيلاري، إلا أن النتائج ليست مقنعة بما يكفي لدفع ساندرز ومؤيدوه للانسحاب وإفساح الطريق أمام كلينتون لتصب اهتمامها على الانتخابات العامة.

وقد تعهد كل من بيرني ساندرز ومرشحي الحزب الجمهوري، تيد كروز وجون كيسيك، بالنضال حتى النهاية والمضي قدمًا في كفاحهم وصولا إلى المؤتمرات الحزبية. وهذا يعني أنه بالرغم مما تحقق لترامب من انتصار في نيويورك، إلا أنه في حالة عدم حصوله على النصاب اللازم من المندوبين والذي يمكنه من انتزاع الترشيح، فستقوم الحركة المناوئة لترامب داخل الحزب بالدفع نحو معارك مؤتمرية.

وعلى جانب المعسكر الديمقراطي، لا يزال الوضع غير مستقر بالنسبة لمؤيدي ساندرز إلى أن يتم استئناف المنافسة داخل المؤتمر الحزبي. بينما تستعد كلينتون للحصول على النصاب اللازم من المندوبين، ويتأهب منافسوها لخوض معارك مباشرة على المندوبين ولسان حالهم يقول « لن نكف عن النضال حتى نهاية المعركة.

وأيًا كانت نتائج الشهرين المقبلين المتبقيين من مرحلة الانتخابات التمهيدية والمحافل الحزبية، فمما لا شك فيه أن مؤتمرات الحزبين الجمهوري والديمقراطي ستكون مؤتمرات تاريخية زاخرة بالأحداث. ما يثير مخاوف من استخدام العنف ما جعل جهاز الاستخبارات السرية الأمريكية يصرح بأنه يمنع اصطحاب أية أسلحة خلال مؤتمرات الحزب الجمهوري، وجاء ذلك ردًا على عريضة تدعو إلى» التصريح المفتوح بحمل الأسلحة داخل ساحة المؤتمر»، وذلك وفقًا لجريدة هيل. ولا يبعث هذا على الاطمئنان أو توقع مؤشرات مبشرة للمؤتمرات الحزبية خلال الحملة في الفترة المقبلة.

الانتخابات التمهيدية في نيويورك: عودة ترامب وكلينتون

أعادت الانتخابات التمهيدية في نيويورك إلى حملتي ترامب وكلينتون الزخم، بعد أن كانوا قد تعرضوا للهزيمة في ولايات الغرب الأوسط، وهذه الهزائم أثارت التكهنات عما إذا كانت ظاهرة ترامب في سبيلها إلى الزوال كما يأمل بعض الجمهوريين المناوئين له.

كانت نيويورك ولاية سهلة بالنسبة لترامب الذي ولد في كوينز، وعاش جل حياته في مانهاتن ولديه شبكة من العلاقات على الصعيدين الشخصي والعملي دفعته دفعًا إلى النجاح. فهو كما يحب أن يقول يعرف سكان نيويورك ويشاركهم « قيمهم». وبينما انتقد كروز قيم نيويورك وصرح بأن ما يَتّبعه من سياسات الجناح اليميني كلفته الكثير في ولاية لم تكن لتمنح أصواتها أبدا لصالح واحد مثله من المحافظين. وقد فاز ترامب بنسبة ٦١,٨٪ من أصوات الجمهوريين، بينما حصل كيسيك على ٢٤ ٪ وجاء كروز في المركز الثالث بفارق كبير إذ حصل على ١٤٪.

فقد كان من المتوقع أن يحصد ترامب الغالبية العظمى من

أصوات المندوبين الخمسة والتسعين تاركًا القليل منهم لكيسيك، وأن يخرج كروز صفر اليدين دون الحصول على أي من أصوات المؤيدين. وأثناء إلقاءه خطاب فوزه بدا ترامب وقد أحاطت به عائلته وكبار رجال الأعمال في نيويورك، مبتهجا بل ومختلفا كذلك. كانت تبدو عليه، كما أشارت بعض الصحف، سمات «الرئاسة». واختفت الشتائم التي كان يُكيلها لمنافسيه، بل من المدهش أنه أشار إلى كروز مستخدما لقب السيناتور كروز، عوضًا عن عبارة « تيد الكاذب» التي اعتاد أن يطلقها عليه. ويرجع الفضل في هذا التغيير إلى فريقه الانتخابي الجديد من المستشارين المخضرمين الذين استعان بهم استعدادًا للمرحلة القادمة الأكثر صعوبة من الحملة ولخوض المؤتمرات الحزبية بثقة أكبر.

وتمسك بفكرته «العظيمة» قائلا « لسوف نبني جيشنا بأضخم وأقوى مما سبق. ولن يجرؤ أحد على العبث بنا، سوف نكون أقوياء مرة أخرى، سيكون الأمر جدًا عظيم» كما تكلم عن الاقتصاد وفرص العمل وتعهد بالتخلص من مشروع أوباما للرعاية الصحية.

أما فيما يتعلق بخصمه، فقال « طبقًا للحسابات الرياضية، فقد قضينا على السيناتور كروز. نحن نفوقه بملايين الأصوات «

على الجانب الديمقراطي، حققت السيدة هيلاري كلينتون أيضًا نصرًا حاسمًا. إذ كانت السيناتور القادم من نيويورك التي مرت بكل هذا سابقًا عندما هزمت المرشح باراك أوباما في الانتخابات التمهيدية عام ٢٠٠٨م. وعلى الرغم من أن نيويورك هي مسقط رأس ساندرز، وبرغم كونه يهوديًا، فإن كلينتون نجحت في إبرام صلة أوثق مع مواطني نيويورك. ووفقًا لاستطلاعات الرأي التي نشرتها ريل كلير بوليتيكس، فقد تراجع ساندرز في حصد الأصوات اليهودية ليحقق من ٥٣٪ إلى ٤١٪.

وحصلت كلينتون بالفعل على ٥٨,٣ من الأصوات الديمقراطية في نيويورك بينما حصل ساندرز على ٥١,٧ ٪. ووفقا للتقارير الصحفية، فمن المتوقع أن تتفوق كلينتون على ساندرز بثلاثين مندوبًا من واقع ٢٤٧ مندوبًا في الولاية.

وقد أدلت السيدة كلينتون بخطاب فوزها وقد بدت عليها السعادة وبجانبها زوجها، الرئيس السابق بيل كلينتون وابنتهما تشيلسي. وقد وجهت حديثها لمواطني نيويورك قائلة « ما من مكان مثل الوطن». وعلى الرغم من أنها قد أبلت بلاءً حسنًا في الولايات الأخرى، إلا أنها أعربت عن شعورها نحو نيويورك بـ «إنها مسألة شخصية».

واعتبرت كلينتون هذه الانتخابات «واحدة من أهم الانتخابات وأكثرها تأثيرًا في زمننا المعاصر». إذ يندفع كلا من دونالد ترامب وتيد كروز نحو تصور لأمريكا يتسم بالحسم – وبدون مواربة – بالخطورة: بالعودة إلى الاقتصاد الذي ينصب على مصلحة الأغنياء، والوقوف بوجه أي زيادة في الحد الأدنى للأجور، وتقييد حق المرأة في اتخاذ قرارات الرعاية الصحية الخاصة بها، والتعهد باعتقال ملايين المهاجرين، والتهديد بمنع المسلمين كافة من دخول البلاد، والتخطيط للتعامل مع المسلمين الأمريكيين بوصفهم مجرمين.

وقد كان كلام السيد ساندرز ليلة الانتخابات التمهيدية في نيويورك مؤثرًا. ففي تصريح له من ولايته الأصلية قال» أمامنا خمسة انتخابات تمهيدية الأسبوع المقبل ونحن نؤمن بأننا سوف نبلي بلاءً حسنًا وبأن طريقنا سينتهي بنا إلى النجاح»

ومع نهاية الانتخابات التمهيدية في نيويورك سيتم منح ٥٦٪ من نصاب المندوبين الديمقراطيين و٧٢٪ من نصاب المندوبين الجمهوريين.

وتعد الانتخابات التمهيدية في نيويورك نقطة تحول في مسار الحملة الانتخابية بسبب ما حدث في وسط غرب الولايات المتحدة إذ كان من المحتمل أن تفشل حملتي ترامب وكلينتون في حال خسارتهم لها أيضًا كما حدث في ويسكونسن.

الانتخابات التمهيدية في ويسكنسون: نقطة تحول

نظرت حملتي كلينتون وترامب إلى ويسكونسون على أنها الخط الفاصل في مسار الحملة. فعلى الجانب الديمقراطي أراد بيرني ساندرز أن يبعث برسالة إلى حزبه بأنه يستطيع الفوز في انتخابات وسط غرب الولايات المتحدة وأنه المرشح الأفضل من هيلاري كلينتون لخوض الانتخابات العامة، والتي خسرت سبعة من واقع ثمانية انتخابات تمهيدية.

وعلى الجانب الجمهوري قامت حملة «لا لترامب#» وحركة «أوقفوا ترامب» بالتصويت لإيقافه في ويسكونسن. وذكرت شبكة سي ان ان الإخبارية أن لجان العمل السياسي الخاصة قد أنفقت مليوني دولار لهزيمة ترامب في انتخابات الولاية. وذكر مراسلو الشبكة أن الجموع المؤيدة لحملة «لا لترامب» قد عملوا جاهدين وشنوا هجومًا حادًا في ويسكونسون. وقد حققوا بالفعل فوزًا كبيرًا هناك، إذ جلبوا أغلبية ساحقة لمرشحهم.

وفاز كروز بولاية ويسكونسن بنسبة ٤٩,٣٪ وحصل ترامب على ٣٣,٩٪، بينما حصل جون كيسيك على ١٤,٦٪ فقط.

وعلى الجانب الديمقراطي فاز ساندرز بنسبة ٥٦,١ ٪، بينما حصلت كلينتون على ٤٣,٦ ٪. بما يعد فوزًا حاسمًا وبما يُظهر بأن سيناتور ولاية فيرمونت لديه على حد تعبيره "القوة الدافعة" أو " السبيل للوصول إلى البيت الأبيض"

وقد شهدت الانتخابات التمهيدية في ولاية ويسكونسن اثنين من المرشحين البارزين لكلتا الحملتين يخسر أمام الدخلاء (إذا كان هناك من يعتقد بأن كروز دخيل).

وكان العنوان الرئيسي لصحيفة واشنطن بوست في تلك الليلة "ولاية ويسكونسن تعيد الحسابات على كلا الجانبين". و"الفوز الساحق لكروز يوجه صفعة لترامب".

ولكن النتيجة الأكثر أهمية في تلك الليلة هو أن حملة الجمهوريين، إن لم تكن كلتا الحملتين، كانتا متجهتان نحو "مؤتمر المنازعات" contested convention ".

وقد حاول كروز في تلك الليلة أن يظهر بمظهر الموحد للقوى. وانتابته نوبة كرم مفاجئة تجاه نظرائه من المرشحين معلنا أن تلك الليلة هي ليلة "الوحدة والأمل". وقال "إننا نفوز لأننا نعمل على توحيد الحزب الجمهوري" واستطرد قائلا إنه على قناعة بفوزه بالألف ومئتي وثلاثة وسبعين مندوبا وهو النصاب اللازم لاستحقاق الترشيح. إنها رؤية متفائلة لمرشح قد أغراه الفوز بولاية ويسكونسون ووصفه بأنه "شمعة تنير الطريق نحو الأمام"

وقد أعاد على الأسماع الخطوط العريضة لسياسته من خلق فرص للعمل في أمريكا، وإبطال مشروع أوباما للرعاية الصحية، وتأسيس نظام الضريبة الموحدة، و"إلغاء مصلحة الضرائب"

ووصف نفسه على صعيد السياسة الخارجية "بالرئيس الذي يقف إلى جانب إسرائيل بوضوح ودون تقديم أية أعذار عوضا عن التفاوض مع الإرهابيين". وتعهد أن يقوم بتمزيق الاتفاق النووي الإيراني إربًا، وأن يهزم التطرف الإسلامي والقضاء نهائيًا على تنظيم داعش".

وتملك ترامب الصمت في تلك الليلة، فقد كانت الضربة من القوة بحيث لم تدع له مجالا للخروج عن صمته وإلقاء خطاب التنازل. ومن الواضح أن ويسكونسون لم تكن مفتونة به، إذ أظهر استطلاع للرأي في هذه الولاية تم إجرائه قبل ظهور النتائج إلى أن ٣٥٥ من الناخبين الجمهوريين قالوا بأنهم سيتملكهم الخوف إذا ما أضحى ترامب الرئيس، وأعرب ٢٠٪ عن قلقهم تجاه ذلك.

ولكن قبل أن تنتهي الليلة صدر بيان من حملته ناعتًا كروز بأنه "أسوأ حالا من الدمية"، وذكر الأموال التي أنفقتها لجان العمل السياسي الخاصة ضد ترامب. وحوى بيان ترامب على سطرًا آخر من الهجوم على كروز، إذ شبهه "بحصان طروادة" لدى الحزب الجمهوري. ورفض ترامب في هذه المرحلة من الحملة الانتخابية أن يصرح إذا ما كان سيصوت لصالح مرشح الحزب الجمهوري فى حالة عدم فوزه بالترشيح. لقد رسمت خطوط المعركة بعد انتخابات ويسكونسون، إذ كان من الواضح أن الحزب الجمهوري يحارب مرشحه المتصدر للسباق.

وعلى الجانب الديمقراطي، فاز "المرشح المُهَمَش"، بيرني ساندرز، بولاية ويسكنسون في ضربة جديدة إلى كلينتون، خاصة أنه فاز حتى بأصوات النساء، إذ حصل ساندرز على ٥٠٪ من أصواتهن، بينما حصلت كلينتون على ٤٩٪. كما أنه حصد أيضا ٨٢٪ من أصوات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عاما بينما حصلت كلينتون على ١٨٪ فقط.

وبطبيعة الحال استغل ساندرز ذلك الزخم ليتفاخر بأنه بتحقيقه هذا النصر قد فاز "بسبعة من أصل ثمانية انتخابات تمهيدية واجتماعات حزبية، وجميعهم تم الفوز بهم بأغلبية ساحقة" وقد لفت الانتباه إلى أن كل ذلك قد تم دون الحصول على تمويل ضخم من أصحاب المليارات أو لجان العمل السياسي الخاصة، إذ قال "لقد تلقينا مساهمات فردية بقيمة ٦ ملايين دولار، بينما متوسط المساهمات هو ٢٧ مليار دولار".

الاستخبارات تمنع الأسلحة في مؤتمرات الجمهوريين خوفاً من العنف الدموي

وقد اقتبس ساندرز خطاب جيتسبيرج الشهير للرئيس الأمريكي المُلهِم إبراهام لنكولن قائلًا "هذه الحملة هي حملة الشعب ومن الشعب وإلى الشعب" وتكلم عن التغيير الجذري والكلى، وكرر ما عرف عنه من هجومه على أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، معتبرًا النظام المالي الأمريكي "نظامًا فاسدًا ومقوضًا للديمقراطية". وقال "إن الديمقراطية لا تتم بشراء أصحاب المليارات للانتخابات"، و"إن لدينا أعدادًا من المعتقلين في السجون تفوق أى دولة في العالم" وتكلم أيضًا عن عدد من القضايا التي تحمل أهمية للعائلات الأمريكية العادية مثل الإجازات الأسرية والمرضية مدفوعة الأجر، وأجور المرأة، والديون الجامعية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، أعرب عن رأيه قائلًا "لم يكن ينبغي علينا منذ البداية التورط في الحرب في العراق في المقام الأول"، ووجه سؤالا يجد صدى له عند المواطنين الأمريكيين العاديين "كيف لنا أن نعيد تأسيس البنية التحتية للعراق وأفغانستان، بينما نعجز عن إعادة تأسيس البنية التحتية الأمريكية؟"

ولأول مرة شرع فى التحدث بثقة عن "الطريق إلى النصر"، و"الطريق إلى البيت الأبيض"

وعلى الرغم من أن كلينتون كانت لا تزال تتفوق على ساندرز في عدد المندوبين، إلا أنه كان لا يزال ينقصها ٢٣٨٣ مندوبًا لإكمال النصاب اللازم للترشيح، ففي هذه الرحلة كانت كلينتون قد حصلت على ١٧٥٨ مندوبًا بينما حصل ساندرز على ١٠٧٦ مندوبا.

وقد وعد مؤيدو ساندرز بالذهاب إلى المؤتمر الحزبي ومحاولة إقناع المندوبين الكبار القيام بتحويل دعمهم إليه.

ترامب يتخلى عن الشتائم ويتمسك بجيش قوي يردع المزاح والجد وينقلب على مشروع أوباما للرعاية الصحية

لقـد غـادر كلا الجانبـين ولايـة ويسكونسـن متحدثـين عن "مؤتمر المنازعات".

مؤتمر المنازعات:

أوحت الانتصارات التي حققهـا ترامب وكلينتون في نيويورك بالأمـل مـن جديد إلى حملتيهمـا بأنه ربما يكـون الترشيح أقرب ممـا يمكن. إلا أنه لا تزال احتمالية عقد مؤتمر المنازعات قائمة، إن لم يكـن لكلا المرشحين، فعلى الأقـل بالنسبة لترامب والحزب الجمهـوري الـذي بدا خلال العـام المنصرم في حالـة حرب ضد نفسه وضد مرشحه المتصدر للسباق الرئاسي.

ففـي مؤتمر المنازعات، إذا لم يتمكن المرشح المتصدر للسباق من تأمين غالبية المرشحين (١٠٥٠+١) فى الاقتراع الأول، يتم اعتبار المؤتمر حال ذلك مؤتمر المنازعات أو مؤتمر الوساطة، ويتم إعفاء المندوبين من تعهدهم الأصلي ويكون لهم حرية التغيير والتصويت لصالـح مرشـح مـن اختيارهـم الخاص. وعلى رغم مـن وجود فـارق بين مؤتمر المنازعات ومؤتمر الوساطـة إلا أنه فارق ضئيل، وينصب أساسا على دور قيادات الحزب الذين يكونون أكثر ضعفا فى حالة مؤتمر المنافسات من أن يقوموا بتحديد نتيجة التصويت.

وبعـد خسارة ترامـب وكلينتون أمام كـروز وساندرز في ولاية ويسكونسـون، احتـدم الحديـث عـن "مؤتمر المنازعـات" فبعد هزيمتـه شن ترامـب الحرب علـى المؤسسة الجمهوريـة، وكذلك اكتسبـت الحركـة المناوئـة لترامـب الجـرأة لشعورهـا بإمكانية وقـف ترشيح ترامـب الذي اتهمه الكثـيرون بالتسلق على الحزب و"الاستحواذ عليه بالقوة".

وقد أخـذت المشاعر العدائية تجاه ترامـب في التبلور بصورة واضحـة، فقد نشرت جريـدة بوسطن جلـوب في صفحتها الأولى قصـة وهمية تتصور فيـه العـالم في المستقبـل إذا أصبح ترامب الرئيـس، وكان العنوان الرئيسي: "الترحيـل لبيجين"، وحكايات أخرى مثل "غرق الأسواق مع اقتراب الحرب التجارية"

وفي إشارة إلى حجم التوتر والمشاعر المحتقنة المصاحبة لهذه الحملـة، فوجئ رواد الحديقة المركزيـة في نيويورك بوجود شاهد قـبر مكتوب عليـه اسم ترامب، وكتبت عليه عبـارة "عَلَم أمريكا الكراهية مـرة أخرى". وقد أزالته سلطـات الحديقة، ولم تتضح هوية من قام بوضعه"

وفي تلـك المرحلـة اتجـه ترامـب إلى الحـرب ضـد الحـزب الجمهوري حول عملية اختيار المندوبين بشكل أساسي.

وفي العديـد مـن الولايات تمكنـت حملة كروز مـن الحصول علـى عشرات الأعداد من المندوبين من خلال المؤتمرات الحزبية. ففـي كولـورادو على سبيل المثـال، نجح كـروز في الاستحواذ على جميـع مندوبي الولاية الأربعة وثلاثون في إجراء أخفق فيه ترامب وفريقـه، لأنهـم لم يكونوا منظمين بمـا يكفي ليكونـوا على دراية بالقواعـد التـي ألم بها كـروز وفريقه. وبالطبـع استشاط ترامب غضبًـا واعترض مؤيدوه علـى ذلك الإجـراء. وكتـب على تويتر غاضبا" لقد سُلبت أصوات مواطني كولورادو من قبل السياسيين المزيفين. إنها أكبر حكاية فى التاريخ. ولن يتم السماح بذلك."

ثـم كتـب افتتاحيـة إلى صحيفـة وول ستريت ناعتًـا النظام بأنـه "مـزور". وفي تصريحـات أخـرى وصفه بأنـه "مطبوخ". وكان لقـادة الحـزب ردة فعل بدورهـم، إذ قال رينس بريبيوس رئيـس اللجنـة الوطنيـة للحـزب الجمهـوري RNC)) في إحدى تغريداتـه "إن عملية الترشيـح معروفة من سنة وأكثر. ويقع على عاتـق الحملة وحدهـا مسؤولية فهمها، فهل يأتـون الآن ليشتكوا؟ فليرحمونا قليلا" وزعم رئيس الحزب الجمهوري بولاية كولورادو أنه قد تلقى تهديدات بالقتل من مؤيدي ترامب. كما اتهمهم كروز بترهيب المندوبين.

وبحلـول ذلـك الوقـت كان ترامب قـد أعلن بوضـوح أنه فى حـال محاولة الحـزب الجمهوري سحـب الترشيح منـه، فإنه لن يقـوم بدعم مرشح الحزب. وقد حـذر مرشح الحزب الجمهوري المتصـدر للسبـاق من أنـه: "سيكون هنـاك اضطرابـات واسعة النطـاق فى حالـة عدم حصولـه علـى الترشيح" بشـكل تلقائي بوصفـه المرشح الحاصل على أكبر عـدد من المندوبين. وقد عقب علـى ذلك فى حوار مع وكالة (سـي. إن .إن)قائلا " أعتقد أنكم سوف تشهدون أعمال شغب"

ويعـاني الحزب الجمهـوري من الانقسـام والتفتت لدرجة أن الحزب نفسه وليس المؤتمر الحزبي وحسب في مأزق. ويحذر قادة الحزب من مغبة ذلك، وكيف أنه قد يؤدي إلى تدمير الحزب.

وقـد حـذر المرشـح الرئاسـي السابق بـين كارسـون الحزب الجمهوري مـن "الدمار التام" الذى سيحل عليه في حال حرمان ترامـب من الترشيح. ويرى بات بوشنن، وهو كذلك مرشح رئاسي

سابق، وأحد قادة الحزب، أن هذه الخطوة ستكون الوصفة التي تكتب بها نهاية الحزب. ومن ناحية أخرى يرى البعض أنها مسألة شرعية وأنها السبيل الوحيد لإنقاذ الحزب عبر تخليصه من ترامب.

وقال ميتش ماكونيل، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ في مقابلة تلفزيونية أنه "في الواقع متفائل من إمكانية وجود اقتراع ثان"، بما يعني أنه سيتم عقد مؤتمر المنازعات.

وقد دعت جريدة واشنطن بوست في افتتاحية لها إلى عقد مؤتمر الوساطة، لأن «ترامب يمثل تهديدًا للديمقراطية الأمريكية ولحرية الصحافة». بينما أوردت صحيفة وول ستريت أن تهديد ترامب بنسف المؤتمر الحزبي القومي في يوليو يعد «علامة ضعف».

وإذا ما اندلعت أعمال العنف في مؤتمرات الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، فلن تكون تلك هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، فقد حدث وأن أسفر المؤتمر الحزبي لسنة ١٩٦٨م، عن أعمال شغب وعنف، غير أنها قد جاءت نتيجة لسنة انتخابية يعمها الاضطراب، إذ تم خلالها اغتيال الرئيس روبرت كينيدي. وكذلك كانت فترة يسود فيها الغضب نتيجة لاغتيال مارتن لوثر كينج. لذا يرفض جهاز الإستخبارات السرية أن يقبل بأية مخاطرة: فقد أعلنها واضحة: غير مسموح بحمل أية أسلحة إلى المؤتمر»

ولأن الحزب يواجه الآن احتمالية عقد مؤتمر المنازعات، فهو يتوجه طالبًا العون من السياسيين المخضرمين الذين شهدوا من قبل تلك النوعية من المؤتمرات، وكيف يجب أن يتم النزاع على المندوبين. وقد شاركت العديد من هذه الشخصيات في المعركة التي دارت في سنة ١٩٧٦ في ساحة المؤتمر الحزبي بين الرئيس فورد ورولاند ريجان.

ولقد تخير ترامب، بول مانافورت، الذي كان يعمل لصالح الرئيس فورد، ليكون مرشده السياسي الأول. بينما طلب كيسيك المساعدة من الجمهوري المخضرم، تشارلي بلاك الذي عمل مع ريجان سنة ١٩٧٦م.

ولسوف يركز كلا الفريقين على العلاقات الشخصية المتبادلة لإقناع المندوبين بتحويل أصواتهم من أحد الجانبين إلى الآخر. وهي محاولات تقوم على المداهنة حيث جميع وسائل الإقناع مشروعة!

ووفقًا لصحيفة نيويورك تايمز فقد قام مانافورت وفريقه الذي عمل مع الرئيس فورد باستغلال قوة الرئاسة وهيبتها ليفوز بالمندوبين إلى جانبه. وفي حكاية طريفة عن فورد يُروى أنه استغل مأدبة عشاء رسمية مع الملكة إليزابيث لإغراء المندوبين للتصويت لصالحه، بينما دعا ريجان الممثلين جون واين و جيمي ستيوارت على العشاء بصحبة المندوبين. وقد انتصر «الطُعم» الخاص بالرئيس والملكة.

ومن غير المعروف بعد نوعية الأساليب التي سيلجأ إليها ترامب لإقناع المندوبين بتبديل ولائهم والتصويت لصالحه.

وعلى الجانب الديمقراطي، فبرغم تفوق كلينتون الكبير من حيث عدد المندوبين، إلا أنها لا تزال متخوفة من عدم اكتمال النصاب اللازم لضمان الترشيح. بالإضافة إلى أن ساندرز ومؤيدوه يرغبون فى المضي قدمًا إلى المؤتمر الحزبي إلى النهاية، حتى في حالة حصول كلينتون على الأعداد المطلوبة.

كروز: سأقف بجوار إسرائيل ولا تفاوض مع الإرهابيين وتمزيق الاتفاق النووي

وفى الواقع، هم يتحدثون عن فرض مؤتمر المنازعات بالقوة على العملية الانتخابية، ففي مطلع شهر أبريل أخبر مدير حملة ساندرز وكالة سي إن إن، أن مرشحه يسعى إلى «الذهاب إلى المؤتمر الحزبي والخروج منه وبيده الترشيح». وقال جيف ويفر «عندما نصل إلى المؤتمر الحزبي، سيكون مؤتمرًا مفتوحًا..لذا أظن أنه سيكون مؤتمرًا ديمقراطيًا مثيرًا.»

وينقسم الحزب الديمقراطي على ذاته ويظن كل جانب أن سلطة الحزب تسانده، والجميع يستعد لمعركة تدور رحاها في ساحة المؤتمر الحزبي، ولا تتعلق فقط بالأفكار المطروحة بل كذلك حول المندوبين.

وقد أخبرني جيمس زجبي، رئيس المعهد العربي الأمريكي والمؤيد لساندرز، أن ساندرز «عازمًا على المضي في طريقه مهما حدث، وأنه يرغب فى طرح عدد من القضايا على منصة المؤتمر ويرغب فى طرح عدد من التساؤلات حول الحزب.»

ويظن زجبي أن ساندرز لا يزال لديه فرصة للفوز بالمندوبين المنتخبين لأن» المندوبون السوبر سوف يعكسون ولائهم».

إن مؤيدي ساندرز يعتقدون بأنه الأجدر بالانتخاب من كلينتون ويزعمون تصدره لاستطلاعات الرأي الوطنية، وأنه سيهزم ترامب. وكذلك تُردد كلينتون نفس العبارات، ويرى مؤيديها أن أي صوت يذهب لصالح ساندرز هو صوت مهدر لأنه لن يحصل على الترشيح.

حقا لقد شهد هذا العام انتخابات تاريخية ولا يزال يعد بصيف من المؤتمرات الحزبية الساخنة لكلا الجانبين. فترقبوا معنا!

* خبيرة في العلاقات الدولية - واشنطن

ممرات غير آمنة

صـدر عـن مركز الخليج للأبحاث كتاب « ممرات غير آمنة» للدكتور عمار علي حسن في عام ٢٠٠٣م، وتضمن هذا الكتاب أربعة فصول وخاتمة، وركز الكتـاب الـذي جاء في أكثر مـن ١٠٠ صفحة على المخاطـر التي تواجه نقل النفـط عـبر الممرات المائيـة وأعالي البحـار في ظل تنامي ظاهـرة الإرهاب العابـر للحـدود واستخدام الجماعـات الإرهابية لوسائل غـير تقليدية في تنفيذ عملياتها الإجرامية

آراء حول الخليج - جدة

يستعرض هـذا الكتـاب أشـكال المخاطـر المحدقـة بعمليـة نقل النفط من مناطق الإنتـاج إلى موانئ التصدير والاستهـلاك، مـع التطـرق إلى العوامل المؤثـرة في تحديد نقـل النفط والغاز عبر العـالم، كما يناقش الكتاب العوامل المؤثـرة في تحديـد معايير نقل النفط والغـاز الطبيعي عبر العالم، ودور الراديكاليين والأصوليين والجماعات المتطرفة في استثـارة هذه المخاوف التي يمكـن أن تصيب الاقتصاد العالمي في مقتل وتنتج عنها كوارث غير مسبوقة.

تناولـت فصـول الكتـاب تأثـير العنـف والصراعـات السياسيـة على معابر نقل الطاقـة، والاقتصاد حين يصير هدفاً أمام الجماعات الإرهابيـة، ومدى تأثير نفط الخليج بتهديـد وسائـط نقـل الطاقة، وكذلـك تنـاول الكتاب دور الجغرافيـا السياسيـة لـدول المنطقة وتأثيرهـا على الواقع السياسي والاقتصادي، ومن ثـم علاقتها بالتجارة الدولية والموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة وخاصة النفط والغاز باعتبارهما من أهم السلع التجارية الدولية.

ويـرى المؤلـف أن طـرح قضيـة تأمين ممـرات النفط والغاز، سواء كانت أنابيب أو معابر مائية، مسألة حيوية من وجهـة نظر القـوى الكبرى في العالم، خاصـة بعد الأحداث الإرهابيـة التـي عصفت بالعـالم منذ أحـداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وما تلا ذلك من ظهور الأنشطة الإرهابية للقاعدة غيرها مـن التنظيمات الإرهابية على ضـوء الفراغ الأمني الذي ضرب العديد من دول المنطقة.

وطـرح المؤلـف عـدة أسئلـة استشرافيـة منهـا: هـل تمثـل الجماعات الإسلاميـة الراديكالية مصـدراً محتملاً لتهديد أمن النفط والغـاز؟ وما هي طبيعة هذه التهديدات وحدودهـا؟ وهل تنبني على خبرة تاريخية تتمثل في حوادث قـد وقعت بالفعـل ضـد أنابيب نقـل نفط وغـاز في أماكن مختلفـة من العـالم؟ وإلى أي مدى يمكن لهـذه الجماعات أن تستفيـد من خبرة الجماعات اليساريـة التي استهدفت ولا تـزال وسائـط نقل الطاقـة في أمريـكا اللاتينية وقبلها أوروبـا؟ وهل لدى هـذه الجماعات من الخلفيـات الفكرية أو التبريـرات المستمدة من تأويـلات مسائل عقدية وفقهية ما يدفعها إلى استهـداف وسائط نقل النفط والغاز؟ وغير ذلك من الأسئلة التي وضعها المؤلف.

وأختتـم المؤلف الكتاب بضرورة التعـاون والتنسيق بين الـدول المنتجـة للنفـط والغاز، والـدول المستهلكـة لمعالجة ظاهرة الإرهـاب بأساليب غير قسرية، مـع إقامة علاقات دوليـة على قاعـدة التفاهـم والحـوار والمصالـح المتبادلة ومعالجة المشكلات المتفاقمة في العالم الثالث. ●

التكامل من أجل الشعوب

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

المساعي العربية من أجل التكامل بين دولة وأخرى، أو بين كتلة عربية وثانية ، تعد من أهم معالم المرحلة الحالية، وتأتي لخدمة القضايا العربية برمتها، فهي خطوات جادة على طريق التكامل من المهم استثماراها وتطويرها حتى تؤتي أكلها، وتجني الشعوب ثمارها.

لقد شهد الشهر المنصرم خطوات تكاملية مهمة أبرزها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى مصر وما تمخض عنها من اتفاقيات في صالح الدولتين، تدعم الأمن العربي بكامله، إضافة إلى تطوير العلاقات بين منطقة الخليج ومصر، بل تمتد إلى شمال إفريقيا، وربط الأسواق العربية بالأسواق الأوروبية والإفريقية بعد الربط البري بين شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا عبر جسر الملك سلمان، ثم جاءت بعد أيام قليلة من هذه الزيارة، القمة الخليجية ـ المغربية التي استضافتها الرياض في ٢٠ أبريل الماضي، لتضيف بعدًا جديدًا للتكامل العربي حيث صدر عنها بيانًا مشتركًا جاء فيه (إن الشراكة بين دول مجلس التعاون والمملكة المغربية، تأتي تحقيقًا لتطلعات الشعوب وخدمة لمصالح الأمتين العربية والإسلامية، ولتحقيق السلم والأمن الدوليين) وتلا ذلك أيضًا زيارة جلالة ملك البحرين، وسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى مصر، وزيارة العاهل المغربي إلى البحرين.

هذه الزيارات تحمل مؤشرات تعكس الرغبة في مستقبل أفضل للعمل العربي المشترك، وتوضح اهتمام الزعماء بضرورة التكامل بما يحقق تفعيل (تعاون المصالح) وإحياء الشراكة بين الدول العربية على أسس واقعية، تحقق رفاهية الشعوب، وتحافظ على الأمن القومي العربي، والوقوف في وجه المخططات الواضحة والتي تقف خلفها دول خارجية دون مواربة.

ولعل من أهم نتائج هذه الزيارات، وجود توجه حقيقي للتكامل بين دول مجلس التعاون وبين الدول العربية الإفريقية، وهذا توجه محمود في هذه الفترة تحديدًا، لتعزيز الحفاظ على الأمن العربي الشامل، والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة في جناحي الأمة العربية، فمثلاً السعودية واحدة من الدول العشرين الأغنى في العالم، وتأتي في المرتبة الحادية والعشرين عالميًا والثالثة عربيًا من حيث القدرة العسكرية، والثالثة عالميًا من إجمالي الاحتياطات النقدية بقيمة ٦١٦,٤ مليار دولار (٢٣١١,٥ مليار ريال) ، إضافة إلى مكانتها الدينية ومساحتها الشاسعة، وتأتي مصر في المرتبة الرابع عشرة عالميًا والأولى عربيًا من حيث القوة العسكرية، وبسوق كبيرة وفرص استثمارية ضخمة إضافة إلى القوة البشرية، وتأتي الجزائر بعدد سكان يقترب من ٤٠ مليون نسمة ومساحة تقترب من ٢,٤ مليون كيلو متر وتأتي في المرتبة الثامن عشرة عالميًا من حيث الاحتياطي النقدي بقيمة ١٥٢,٧ مليار دولار، إضافة إلى المغرب والإمارات والكويت وبقية الدول الفاعلة في النظام العربي.

لكن رغم تنامي الاستثمارات الخليجية في دول المغرب والتي بلغت قيمتها ٢٩٨٦ مليون دولار وبنسبة ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية هناك، إضافة إلى الاستثمارات الخليجية في مصر، فإن التبادل التجاري بين الدول العربية مازال دون الطموح، فليس من المعقول أن تظل نسبة التجارة البينية العربية دون ١٠ ٪ من إجمالي التجارة العربية مع العالم، وأن إجمالي الناتج العربي لا يزال يمثل ٢,٢ ٪ من الناتج العالمي.

إذًا التكامل العربي ضرورة لإيجاد اقتصاد قائم على المصالح لخدمة الاقتصاد العربي الجماعي ، مع الأخذ في الاعتبار إمكانيات كل دولة، حيث يأتي ذلك في وقت كشفت فيه السعودية عن رؤية ٢٠٣٠ التي تعتمد على اقتصاد ما بعد مرحلة النفط، والتوسع في المجالات الاقتصادية الأخرى، وزيادة الاستثمارات، كما أعلنت عن إنشاء صندوق سيادي هو الأضخم في العالم، فيما أعلنت مصر عن خطة طموحة للاستثمار في سيناء ومحور قناة السويس و جنوب الوادي وغير ذلك، وأيضا لدى دول المغرب العربي إمكانيات كبيرة لجذب الاستثمارات في السياحة والصناعة والتعدين والزراعة، إضافة إلى كونها قريبة من الأسواق الإفريقية والأوروبية.

من هنا، تأتي ضرورة تكثيف التكامل الاقتصادي بالتوازي مع التكامل الأمني والعسكري حتى تكتمل المنظومة العربية لتحقيق التنمية وحفظ الأمن والاستقرار، فلا تنمية بدون استقرار ومناخ آمن يحقق الازدهار، و ما يبعث على الأمل أن مخرجات القمم العربية التي عُقدت خلال الشهر الماضي أكدت أن البوصلة العربية اتخذت مسارًا سليمًا نحو تعزيز التكامل القائم على المصالح، بعد أن سقطت تجارب وحدة الشعارات التي كانت لا تلامس احتياجات الشعوب، ومن المهم أن يتعامل العرب مع هذه الفرص المواتية وعدم إهدارها وكفى ما سبق من إهدار للفرص، وعليه يجب توطين اقتصادات المعرفة والصناعات بكل أنواعها مع الاهتمام بالصناعات العسكرية لإنشاء قاعدة إنتاجية حقيقة، وكذلك التوسع في الزراعة وتأمين الغذاء، والخدمات وغير ذلك لتحقيق التنمية والأمن معًا.

* مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

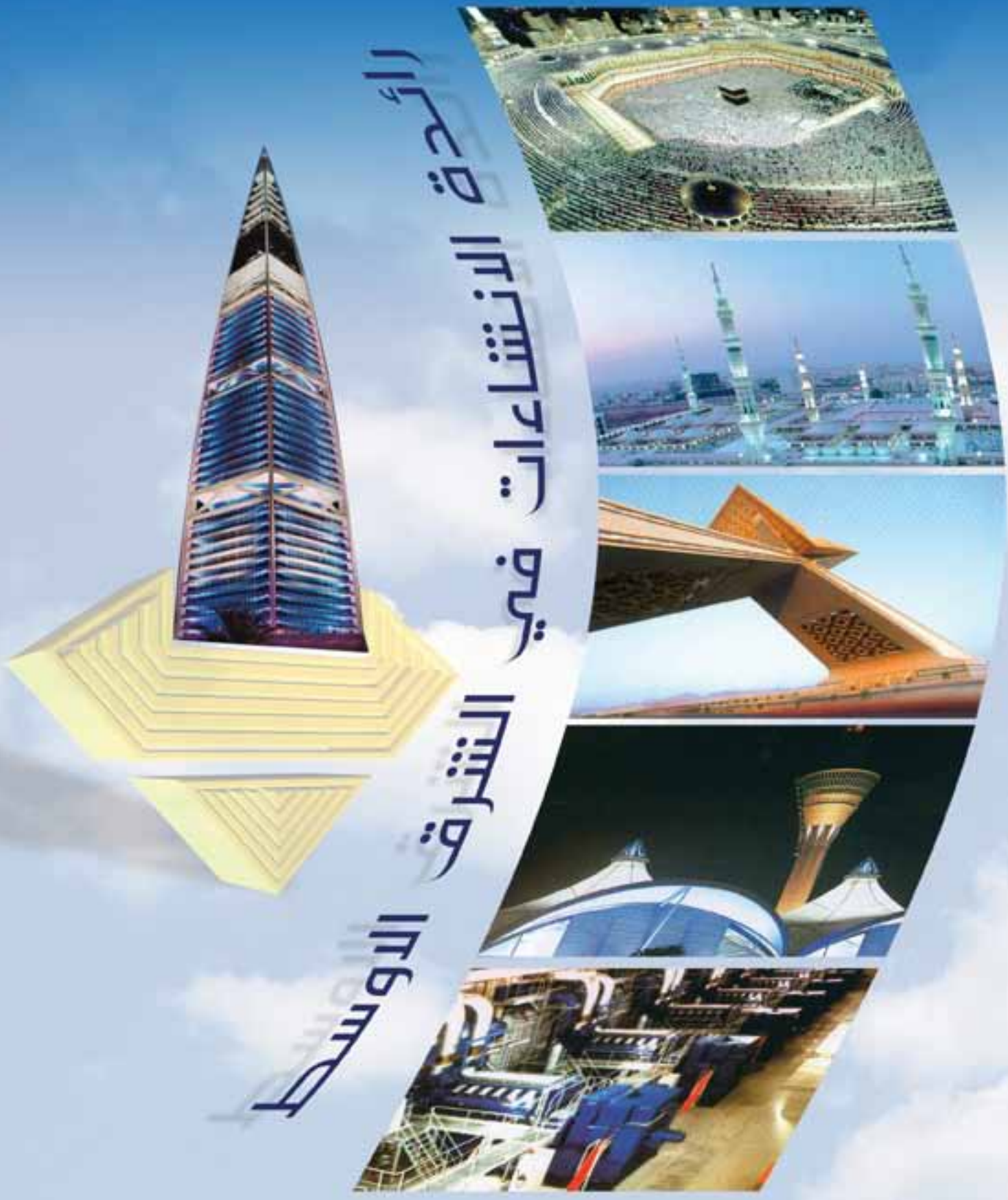

مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP